



مركز القدس للدراسات السياسية  
AL-QUDS CENTER For Political Studies

# الفلسطينيون على مُفترق طرق

(وقائع مائدة مُستديرة)

تشرين الثاني / نوفمبر 2018

# الفلستينيون على مُفترق طرق

(وقائع مائدة مُستديرة)

الفلسطينيون على مُفترق طرق  
(وقائع مائدة مُستديرة)

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة  
لمركز القدس للدراسات السياسية.

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

المداخلات والمناقشات الواردة في هذا الكتاب،  
لا تُعبّر بالضرورة عن آراء مركز القدس للدراسات السياسية.

الإخراج الفني: محمد مجاهد

# الفلسطينيون على مفترق طرق (وقائع مائدة مُستديرة)

أعدَّ هذا الكتاب استناداً إلى وقائع مائدة مستديرة بعنوان: «الفلسطينيون على مفترق طرق»، عقدها مركز القدس للدراسات السياسية-عمّان/الأردن  
يوميّ 10/31 و11/1/2018.

الإشراف العام:  
عريب الرنتاوي

متابعة وتنسيق:  
هالة سالم

تحرير:  
حاتم الهرش

مراجعة:  
حسين أبو رمان

تشرين الثاني/ نوفمبر 2018  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية



## فهرس المحتويات

- كلمة الأستاذ عريب الرنتاوي  
مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية ..... 9

### الفصل الأول

#### 15..... مآلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

- مداخلة الدكتور غسان الخطيب  
أستاذ الدراسات العربية والدولية، جامعة بيرزيت ..... 17

- مداخلة الدكتور رائد نعييرات  
رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية ..... 23

- مداخلة الدكتور نبيل كوكالي  
رئيس ومؤسس المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي ..... 27

- مداخلة الأستاذ عدنان أبو عودة  
رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق ..... 32

- مناقشة عامة ..... 41

- ردود المتداخلين ..... 65

### الفصل الثاني

- إلى أين تتجه إسرائيل، وما أثر ذلك على مسارات السلام والحلّ النهائيّ  
لل قضية الفلسطينية؟ ..... 69

- مداخلة الدكتور جمال زحالقة  
71..... نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة
- الأستاذ سعيد الخرومي  
77..... نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة
- مداخلة الدكتور حسن البراري  
83..... أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية
- 90..... مناقشة عامة
- 97..... ردود المتداخلين

### الفصل الثالث

- 105..... حال الحركة الوطنية الفلسطينية
- مداخلة الأستاذ محمد الحوراني  
108..... عضو المجلس التشريعي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح
- مداخلة الدكتور جميل هلال  
115..... محاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، فلسطين
- مداخلة الدكتور أحمد جميل عزم  
119..... أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني
- مداخلة الدكتور بلال الشوبكي  
125..... رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الخليل

## الفصل الرابع

### 133 ..... السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأردنية-الفلسطينية

مداخلة المهندس سمير حباشنة

135 ..... وزير الداخلية الأردني الأسبق

مداخلة الأستاذ نبيل عمرو

142 ..... عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق

مداخلة الدكتور فارس بريزات

146 ..... رئيس مركز نهاء للاستشارات الاستراتيجية، الأردن

151 ..... مناقشة عامة

162 ..... ردود المتدخلين

167 ..... المشاركون في أعمال المائدة المستديرة



## كلمة الأستاذ عرب الرنتاوي

مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية

الإخوة والأصدقاء من فلسطين، أصحاب السعادة ممثلي السلك الدبلوماسي في الأردن، أيها الأصدقاء، أيتها الصديقات، أسعد الله صباحكم بكل خير، وأهلاً وسهلاً بكم في مُستهلّ أشغال هذه المائدة المستديرة.

لقاؤنا اليوم لقاءً عصفٍ فكري، أردنا أن نحصل فيه على القطفة الأولى من أفكاركم حيال جملة من العناوين والموضوعات التي تشغل بالنا جميعاً.

لدينا أربع حزم من الأسئلة، الحزمة الأولى، والتي ستحتلّ أكثر من أربعين أو خمسين بالمائة من أشغال هذه المائدة المستديرة، تدور حول مآلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومصائر حلّ الدولتين، ومستقبل ما سُمّي زوراً وبهتاناً بعملية السلام. لقد بدأت عملية بلا سلام، وانتهت بلا عملية وبلا سلام!

سنُعنى بالإجابة عن أسئلة عدّة: هل ما زال حلّ الدولتين قائماً؟ وما الذي تبقى من المشروع الوطني الفلسطيني، مشروع العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؟ ما الذي تبقى من هذا المشروع الذي بدأت إرهابات تبنّيه الأولى في العام 1974، وتطوّر في سياق أو سلو وقيام السلطة الفلسطينية؟

ماذا عن الأفكار التي يجري تداولها هنا وهناك حول الدولة الواحدة ثنائية القومية؟ سواء اتّخذت شكل دولة الحقوق المتساوية لأفرادها وجماعاتها، وهذا حلم قد يبدو بعيد المنال، أو اتّخذت وطوّرت الشكل القائم، شكل نظام الأبارتهايد، نظام التمييز العنصري.

وفي السياق، جرى التطرّق لمخاوف من دُويلة في غزة، سيما في ضوء الاهتمام الإقليمي والدولي المفاجئ والمفخّخ بالكارثة الإنسانية التي تعترض غزة وأهلها. فهل نحن سائرون

صوب خيار كهذا، تلحق به بقايا الضفة الغربية وكتنوناتها المنفصلة والمنعزلة بعضها عن البعض الآخر؟

تقودنا الرزمة الأولى من الأسئلة إلى سؤال آخر: هل نحن بحاجة إلى إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني؟ هل بات الشعار الذي التفّ حوله الشعب الفلسطيني بفصائله المختلفة منذ ما يقرب أو يزيد على أربعين عاماً بحاجة إلى المراجعة الآن؟ وما الذي يمكن للفلسطينيين أن يطرحوه كخيار بديل عن هذا الخيار؟

نحن نتحدث إذاً عن جملة من السيناريوهات، ونسعى في تشخيص أيها أكثر أرجحية، بما في ذلك سيناريو استمرار الوضع القائم وتحوّله إلى وضع دائم، على الرغم من طابعه المؤقت والانتقالي كما نصّت على ذلك الاتفاقيات المبرمة، لكننا تعودنا مع إسرائيل على أن يصبح المؤقت دائماً، وأن يتحوّل الحلّ الانتقاليّ إلى حلّ دائم، وأن يصبح الترتيب الطارئ ترتيباً مُستداماً، فهل سينطبق هذا على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني؟

سنحاول أن نوزن بميزانكم هذه السيناريوهات من حيث أرجحيتها، ومدى مواءمتها للحدّ الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، أو من حيث انعكاساتها الإقليمية، وبالذات على الأردن، كونه الدولة الأقرب والمرتبطة بروابط الجغرافيا والديمغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة مع فلسطين.

تتصل الرزمة الثانية من الأسئلة والتساؤلات بإسرائيل، وهي مرتبطة بالرزمة الأولى أيّاً ارتباط، فهل إسرائيل اليوم هي إسرائيل ذاتها التي بدأنا معها ما سُمّي عملية السلام في مدريد وأوسلو، وفي وادي عربة وقبلها كامب ديفيد في مصر؟ هذا سؤالٌ جوهريٌّ بالغ الأهمية. فما الذي يجري داخل إسرائيل؟ ماذا عن الانزياح المنهجي صوب اليمين المنظم دينياً وقومياً؟ ما هي تداعيات تنامي الثقل السياسي للوبي الاستيطاني داخل إسرائيل؟ فنحن نتحدث اليوم عن كتلة من المستوطنين يبلغ تعدادها 10% من سكان إسرائيل، وهذا رقم غير مسبوق في التاريخ. كما أن عدد المستوطنين اليوم في الضفة الغربية والقدس أكثر من عدد اليهود الذين أنشأوا دولة إسرائيل في العام 1948، هذا

فضلاً عن أن ثقل هؤلاء في الكنيست يقارب أربعة وعشرين بالمائة، دع عنك التأثيرات الجوهريّة التي يطرحها وجود لوبي متطرف على بقية اللون السياسي والحزبي في إسرائيل، فلا حزب العمل اليوم هو حزب العمل بالأمس، ولا ليكود اليوم هو ليكود الأمس، ولا تيار ما سُمّي بالآباء المؤسّسين لإسرائيل يحظى بمكانة في الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية.

هل تقترب إسرائيل من أن تُشبهنا كدولة شرق أوسطية؟ وهل هذا جيّد أم سيء؟ نحن دولٌ على حافة الفشل أو دول فاشلة. فهل تنامي الخطاب الديني والقوميّ وكل المظاهر الاجتماعية والثقافية التي تعتمل داخل المجتمع الإسرائيلي، سيُفضي إلى تغيير هوية هذه الدولة؟ يجادل بعضٌ منا بأن إسرائيل اليوم ليست إسرائيل قبل 25 عاماً، وبالتالي فإن ما صحّ بالأمس لم يعد صحيحاً اليوم، والمؤكد أنه لن يكون صحيحاً في الغد. فأَيّ انعكاسات لهذه التحولات داخل إسرائيل على مستقبل القضية الفلسطينية؟ وما هو مستقبل كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال؟

أَيّ انعكاسات يمكن أن تُرتّبها هذه التحولات على الأردنّ تحديداً، وبالطبع على المنطقة بصفة عامة، آخذين بالاعتبار أننا نتحدث الآن بشكل خاص في هذه الورشة عن الأردنّ؟ هل ما صحّ من نظريات في السابق، ما زال صحيحاً؟ إن واحدة من هذه النظريات التي يجهد الأردنيون - للأسف - في تفادي الحديث عنها، فلا يطرحون أسئلتها بقوة لدى الرأي العام والمحافل المختلفة، هي: هل أمن الأردن واستقراره ما زال متطلباً ضرورياً لأمن إسرائيل واستقرارها؟ هذا سؤال أعتقد أن علينا كأردنيين أن نجيب عنه ابتداءً، إذا كان أمن الأردن واستقراره جزءاً من نظرية الأمن الإسرائيلي منذ العام 1948 حتى اليوم، أو الأمس القريب، أو حتى الغد القريب.

أفلا يشي تنامي وجود اليمين الإسرائيلي، وتنامي دور لوبي الاستيطان، وإصرار إسرائيل على ابتلاع معظم الضفة الغربية، والتنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني، ألا يشي ذلك بسيناريو خطير آخر، هو أن تصبح الفوضى في الأردن من متطلبات نظرية التوسّع

الإسرائيلي الاستيطاني، طالما أن ضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو معظمها، يمثل أولوية الآن لمعظم أطراف الخريطة السياسية والحزبية في إسرائيل؟ ما الذي قد يُمليه ذلك في المستقبل، أو يحدثه من تغيير على معادلة الأمن والاستقرار، أو سيناريو الفوضى في الأردن مستقبلاً؟ علينا أن نُفكّر جدياً بهذا السيناريو، لأن الدول التي لا تفكر بأقلّ السيناريوهات ترجيحاً، أعتقد أنها ليست جاهزة لمواجهة الانعطافات والتحويلات الخطيرة التي تنتظرها في المستقبل.

أما الرزمة الثالثة من الأسئلة التي ستثيرها هذه المائدة المستديرة، تتصل بمستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية. فهل ما زالت هناك حركة وطنية فلسطينية؟ قد يبدو السؤال استفزازياً، لكنه سؤال مشروع! هل ما زالت الفصائل الفلسطينية هي الإطار الناظم لطلائع الشعب الفلسطيني وقواه الحية في الوطن المحتل والمحاصر والشتات؟ هذا سؤال آخر مشروع. وهل ما زالت منظمة التحرير - وأتحدث هنا بعيداً عن إطار الشرعية القانونية الحقوقية، أتحدّث بالمعنى السياسي - هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟ ومن يُمثّل هذا الشعب؟ ومن يُمثّل نخبه الحديثة؟ ومن يمثل أجياله؟ قبل الجلسة وفي الاستراحة، كنت أتحدّث مع الصديق العزيز معالي الدكتور نبيل عمرو الذي قال جملة استوقفتني هي أنه قضى خمس سنوات في موسكو سفيراً. قلت له: أذكر سفراء لفلسطين بقوا مدة 50 سنة في موقعهم، فعُدّل معاليه معلومتي، وقال: بل اثنين وخمسين سنة. عندما يظلّ سفيراً لفلسطين في موقعه خمسين سنة في مجتمع يُشكّل فيه الشباب 70 بالمائة، فأين هو الجيل الثاني للنكبة؟ وأين هو الجيل الثالث للنكبة؟ وأين هو الجيل الرابع الذي يطلُّ برأسه من أبناء النكبة؟ وأين منظمة التحرير بكيانها الشائخ ومؤسساتها الهرمة في هذا المجال؟ هذه أسئلة من حقنا أن نطرحها، وهي مطروحة بشكل أو بآخر.

قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، تورطنا في مشروع حول الاحتياجات والهيكل المدنية للاجئين الفلسطينيين، وطُفنا على عدد من الجاليات، واجتمعنا بممثلين كثر للجاليات الفلسطينية في مختلف مناطق الشتات، صدقوني أن الصورة كانت مرعبة، فهم يشتاقون لمنظمة التحرير الفلسطينية ولم يرونها، ولا يعرفون عنها شيئاً، وليس لها حضور

بين ظهرانيهم. ونحن نعرف في الحقيقة كيف كانت المنظمة في يوم من الأيام، وكيف كانت منظماتها الشعبية؟ وكيف كان الاتحاد العام للكتاب والصحفيين؟ وكيف كانت اتحادات العمال والمهندسين والأطباء، والحركة النسائية الفلسطينية؟ كيف كانت هذه الأذرع تضرب عميقاً في البنية الاجتماعية والسكانية الفلسطينية في مختلف الأماكن.

هل ما زالت الفصائل الفلسطينية ذخراً للشعب الفلسطيني أم باتت عبئاً عليه؟ وهل التركيبة التي اعتمدها منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني والكويتا الفصائلية ما زالت صالحة؟ أم أنها لعبة خطيرة، خاصة مع وجود عدد وافر من أنصاف وأرباع الفصائل الموزعة بين دمشق وبيروت ورام الله وغزة، وكل قسم من هذه الفصائل له ولاءات، وحسابات واعتبارات، وغير ذلك؟ ولذا فإن مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، واتجاهات تطورها، موضوع حافل بالأسئلة والتساؤلات التي نرغب في إثارتها.

الرزمة الرابعة من الأسئلة، تتعلق بالعلاقة المستقبلية الأردنية-الفلسطينية، وهذا موضوع بقدر ما هو مهم، بقدر ما يثير الكثير من الأسئلة والحساسيات، ولا يجري تناوله في الغالب بعقل بارد، بل يجري تناوله بمشاعر ساخنة.

هل العلاقة الفلسطينية سترتسم في ضوء مخرجات المشروع الإسرائيلي في فلسطين؟ وهل ينبغي أن تتكيف هذه العلاقة بناءً على حاجة إسرائيل للخلاص من فائض الديمغرافيا الفلسطينية؟ وهل يمكن التأسيس لمنحى آخر لهذه العلاقات؟ وهنا لا أريد أن أتحدث عن العلاقة الأردنية-الفلسطينية في بعدها الداخلي، ولكن أعتقد أن الحديث يجب أن ينصبّ حول ما قيل وما يقال، عن مشاريع يجري إعدادها في هذا المجال، من بينها بالون الاختبار الذي أطلق مؤخراً، ولا أعتقد أنه زلّة لسان، حول كونفدرالية ثنائية، وربما تصبح ثلاثية، أو غير ذلك في هذا الإطار.

هذا عرض سريع لـرزمة الأسئلة التي سنُكرسها، وسنُعنى بالإجابة عنها خلال هذه  
المائدة المستديرة. مع ملاحظة أننا خصّصنا جلستين للموضوع الأول نظراً لأهميته،  
وبالنظر إلى أهمية الأسئلة التي يثيرها حول مآلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.



## مآلات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

### مواضيع الحوار

- هل انتهت عملية السلام، أم أن الفرصة ما زالت متاحة لبعثها من جديد؟ كيف يمكن ذلك؟ وما هي الرهانات بهذا الشأن؟
- هل ما زالت الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على أراضي العام 67 أو ما يُعرف بـ «حل الدولتين» ممكنة؟ أيهما أكثر إمكانية، الدولة الواحدة «نظام الأبارتهايد»، أم الدولة ثنائية القومية؟ وهل ثمة إمكانية لسيناريو «دولة غزة» وكانتونات الضفة الغربية الملحقة بها؟
- هل ثمة حاجة إلى إعادة تعريف المشروع الفلسطيني؟ وما الذي يمكن أن يكون عليه هذا المشروع؟ ما هي القراءة في أرجحية السيناريوهات السابقة، من حيث الفرص والتحديات الناجمة عن كلٍ منها، وكيف يمكن درء التهديدات وحفظ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؟

### أدار الحوار

- الدكتور صبري الربيعات، وزير التنمية السياسية الأردني الأسبق.

### المتدخلون

- د. غسان الخطيب، أستاذ الدراسات العربية والدولية، جامعة بيرزيت.
- د. رائد نعيّرات، رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية.
- د. نبيل كوكالي، رئيس ومؤسس المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي.
- الأستاذ عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق.



## مداخلة الدكتور غسان الخطيب

أستاذ الدراسات العربية والدولية، جامعة بيرزيت

لا أدعي أنني أمتلك الإجابات الشافية عن الأسئلة المطروحة، لكن لدي مقترحات حول الأطر التحليلية التي يمكن أن تساعد هذه النخبة المتميزة، من خلال النقاش وتبادل الرأي، على الوصول إلى استخلاصات واستنتاجات، ربما تُسهّل التعامل مع أسئلة كهذه.

بداية، أودّ أن أشير إلى أن المؤرخين مستقبلاً، سوف يؤرخون لهذا العام الذي هو ذكرى مرور خمس وعشرين عاماً على اتفاق أوسلو، على أنه نهاية المرحلة المُسمّاة بعملية السلام من تاريخ القضية الفلسطينية، والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وهذا بسبب الانقلاب في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد مجيء دونالد ترامب رئيساً لها، ولتغيّر موقفها إزاء القضايا الأساسية في العملية التفاوضية، والمتعلقة بالقدس واللاجئين والتوسّع الاستيطاني وغيرها.

إن هذا الموقف الأمريكي يُعبّر عن تغيّر جذري وانقلابي، لأن الولايات المتحدة حينها وقّعت على اتفاق أوسلو من خلال وزير خارجيتها آنذاك وارن كريستوفر، إنما وقّعت على اتفاق كان ينصّ على اعتبار القدس واللاجئين والمستوطنات مواضيع تفاوضية. أما وقد قرّر الرئيس الأمريكي إلغاء هذه المواضيع من على طاولة المفاوضات، فإنه يكون قد أزال فعلياً طاولة التفاوض، وأنهى أيّ معنى وأيّ مغزى لما سُمّي بعملية التفاوض على أساس مرجعية مدريد واتفاقيات أوسلو.

جاء هذا التغيّر الدراماتيكي في الموقف الأمريكي الذي أنهى عملية السلام، تنويجاً لسلسلة من التغيرات والتراجعات لدى كل الأطراف، وأهمها الطرف الإسرائيلي، إذ كما أشار الأستاذ عريب الرنتاوي، فإن إسرائيل اليوم، ليست إسرائيل التي تفاوضنا معها قبل خمسة وعشرين عاماً.

ليس في إسرائيل الآن، لا في جمهورها ولا في نخبتها السياسية، أكثرية مستعدة للتعاطي مع مبدأ حلّ الدولتين، إذ لا تنتمي إسرائيل حالياً إلى مبدأ الحلّ الإقليمي الوسط، الذي كان يقوم على التفاوض حول النسب المئوية من الأراضي المحتلة التي يمكن أن تنازل عنها مقابل كذا وكذا.

استبدلت إسرائيل مبدأ الحلّ الوسط الإقليمي بمبدأ الحلّ الوسط الوظيفي، ولم يعد النقاش الإسرائيلي الداخلي متعلقاً بمستقبل العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، من حيث إمكانية تنازلها عن نسب مئوية من الأرض المحتلة، بل يجري الحديث حول تلك الوظائف والأدوار في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو غير ذلك من القضايا التي يمكن أن تنازل عنها إسرائيل للجانب الفلسطيني.

وبالتالي، فإن استراتيجية إسرائيل الحالية تقوم على أساسين: الأول، هو المحافظة على الأمر الواقع الذي صنعه بعناية ودراية واهتمام. والأساس الثاني، هو التقاسم الوظيفي مع السلطة الوطنية الفلسطينية، لأنه يُمكن إسرائيل من أن تُحقّق أسرع توسّع استيطاني بأقلّ تكلفة سياسية وأمنية، مقارنة بكل المراحل السابقة ابتداءً من العام 1967، ولأن ذلك يساعدها أكثر من أي واقع آخر، في تحقيق هدفها الاستراتيجي الحالي المتمثل بضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل تدريجي بعيد الأمد.

لن نتناول تفاصيل الآليات التي تعتمدها إسرائيل لتحقيق ذلك، لأنها واضحة من ناحية، ولأنها تفصيلية من ناحية أخرى، وإنما يستند جوهر الإجماع الصهيوني الحالي إلى المحافظة على استمرار السيطرة بمستويات وأشكال ودرجات مختلفة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستمرار بمصادرة هذه المناطق تدريجياً عن طريق السياسة الاستيطانية وغيرها من السياسات.

بناءً على ذلك كلّ، لا يمكن حتى اللحظة الإجابة عن سؤال: هل ما زالت الدولة الفلسطينية القائمة على حلّ الدولتين قابلة للتحقق؟ لأن هذا هو موضوع الصراع

بالأساس، فإسرائيل تعمل حالياً على إلغاء إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية بالطرق التي سبق ذكرها.

يحاول الجانب الفلسطيني إعاقه ذلك بكلّ السبل الممكنة، فهو يسعى إلى إعاقه التوسّع الاستيطاني، والمحافظة على الوجود الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل المحافظة على إمكانية وفرصة تحقيق حلّ الدولتين.

ومع مرور الوقت، تسير الأمور باتجاه انعدام إمكانية تحقّق الدولة الفلسطينية لأمرين: الأول، هو استمرارية التوسّع الاستيطاني بالوتيرة نفسها، ما يعني أنه لا إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية، نظراً لمصادرة الأرض. والثاني، هو أن الرأي العام الإسرائيلي يسيرُ بشكل حثيث إلى عدم تقبّل مبدأ الدولة الفلسطينية.

ولذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات الجارية داخل إسرائيل، بالإضافة إلى التحولات الجارية على الأرض في المناطق المحتلة بالضفة الغربية، فسنصل إلى نتيجة مفادها عدم إمكانية قيام الدولة الفلسطينية نظراً للسلوك الإسرائيلي، ما يعني ضياع الفرصة التي كانت تُسمّى فرصة تاريخية.

لا يعني انغلاق مسار حلّ الدولتين وجود حلولٍ وبدائلٍ أخرى بالضرورة، لأن الجانب الإسرائيلي غير معنيّ بالحلول من حيث المبدأ، بل يسعى لتثبيت الأمر الواقع، الذي يُمكنه من تحقيق أهدافه.

فما هو المتوقع إذاً للمرحلة القادمة؟ المتوقع هو استمرار الظرف الآني، لأن الجانب الإسرائيلي سيكون معنياً باستمراره، وهو يمتلك القدرة على تثبيته، ولأن الجانب الفلسطيني، ربما يخشى من أن تغيّر الظرف الحالي سيُتّجّ واقعاً أسوأ، هذا عدا عن أن الأطراف العربية تخشى من أن أيّ تحريك للوضع، يمكن أن يحمل في طياته مخاطر وتحديات، هم في غنى عنها.

أما بدائل حلّ الدولتين، كحلّ الدولة الواحدة، فأعتقد بأنه غير وارد، لأن إسرائيل غير معنية بأيّ حلول، أيّاً كان شكلها، ومع ذلك، يجب أن يظلّ حلّ الدولة الواحدة

خياراً ولو على المستوى النظري، لأن الفرصة قد تُتاح في المستقبل البعيد للتعامل مع خيار كهذا، مع الإشارة إلى أنه خيار غير وارد في المدى المنظور.

جملة هذه المعطيات، تقودنا إلى القول إننا ننجّر من حيث ندري أو لا ندري إلى نظام الأبارتهايد بفعل السياسات الإسرائيلية، إذ إن هناك ملامح تمييز عنصري داخل إسرائيل، وهناك ملامح أبارتهايد في الواقع في الأراضي الفلسطينية.

يحمل الأبارتهايد في طياته تناقضاً داخلياً يعيق إمكانية اعتماده كجزء من الاستراتيجية الفلسطينية، لأن هناك تناقضاً من حيث المبدأ بين الموقف الفلسطيني الرسمي الداعي إلى دولتين، والذي ينبنى في جوهره على الانفصال، وما بين مفهوم الأبارتهايد، الذي ينبنى على التمييز داخل الكيان الواحد. ولذا، من الصعب أن تستخدم الاستراتيجية الفلسطينية مفهوم الأبارتهايد المؤسس على الكيان الواحد، في الوقت الذي تطالب فيه بمبدأ الدولتين المؤسس على الانفصال، وبالتالي لا يمكن الجمع بينهما.

ثمة مخاطر عديدة تتهدّد المصلحة الفلسطينية، من ذلك ما يُطرح بخصوص سيناريو «دولة غزة»، ولعلّ الخطر يستمدّ دوافعه من الالتفاتة المفاجئة في السياسة الأمريكية والإسرائيلية للاهتمام بالواقع المعيشي في قطاع غزة.

تحدث كوشنير حول ذلك أكثر من مرة في مقابلات مطولة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة بادرت إلى عقد اجتماعين مُخصّصين لبحث الأوضاع المعيشية في القطاع، وسعت إلى طرح مجموعة من المشاريع الاستراتيجية، وتجنيد الأموال من أجل عمل شيء في غزة. تجاوزت إسرائيل بشكل كبير مع هذه المسألة، ربما لأنها ترى في فكرة «دولة غزة» مخرجاً، خصوصاً مع الضغوطات الداخلية المتمثلة في رفض المجتمع الإسرائيلي لمبدأ حلّ الدولتين، وضغوطات المجتمع الدولي الذي ما زال مؤيداً لفكرة حلّ الدولتين. لذلك ستدفع إسرائيل تدريجياً باتجاه تطوير الوضع القائم في قطاع غزة باتجاه كيانية ما، تشبه الدولة، لتكون نواة للدولة الفلسطينية، ما يتيح لها الاستمرار في سياستها المعروفة بالصفة الغريبة.

إنّ ممّا يُعزّز مخاوف سيناريو «دولة غزة»، هو أنّ تعاطي حركة حماس التي تسيطر على القطاع، لم يُعط انطباعاً بأنهم منتبهون أو حريصون تجاه خطر كهذا، بل لقد ظهر منهم في بعض الأحيان ما يشي باستعدادهم للتماشي مع مسألة من هذا النوع، تحت يافطة الاحتجاجات والظروف والمتطلبات الإنسانية، وأحياناً أخرى تحت يافطة تدمرهم من سياسات القيادة الفلسطينية في التعامل مع احتياجات قطاع غزة. ولذا يجب على القيادة الفلسطينية أن تتنبّه لهذا الخطر بما يدفعها لمضاعفة الجهود من أجل إغلاق هذه الثغرة التي تتطلب معالجة الانقسام الفلسطيني وإنهاءه، لأن قطاع غزة يُشكّل ثغرة في الاستراتيجية الفلسطينية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

بناءً على ذلك كله، يتطلب الواقع الذي أشرنا إليه إجراء تعديلات وتطويرات في تعريفنا للمشروع الوطني الفلسطيني، من حيث برامجه واستراتيجياته السياسية، إذ لا توجد أيّ إمكانية لأيّ حلّ من أيّ نوع خلال عشرات السنوات القادمة!

تستغلّ إسرائيل هذا الواقع من أجل إحداث التغييرات التي تحقق مصالحها، ولذلك فإنّ الصراع سيكون طويل الأمد، وإن أداة الفلسطينيين الأساسية فيه، هي الوجود على الأرض، لأنّ إسرائيل تحاول أن تحسم هذا الصراع، وإن ببطء عبر عقود، من خلال تكثيف الوجود الاستيطاني الإسرائيلي. إن هذا التحدي يفرض على العرب والفلسطينيين أن يستندوا في استراتيجيتهم إلى العمل على تعزيز الوجود الفلسطيني الكمي والنوعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنّ هذا هو ما سيحسم الصراع على المدى البعيد.

يتطلب هذا إعادة ترتيب الأولويات الفلسطينية، إذ بالرغم من أهمية العلاقات الدولية والدبلوماسية، إلا أنّ الأولوية تتمثل في الالتفات إلى الداخل الفلسطيني، إذ يجب أن يتم الاهتمام بالفلسطينيين لتثبيتهم في أرضهم، بما يحول دون استمرار السياسات الإسرائيلية في قضم الأراضي والتوسّع الاستيطاني.

لا بُدّ كذلك من الاهتمام بالمجتمع الفلسطيني وثقافته بما يُعزّز الهوية الفلسطينية، وبما يحفظ الكيانية الفلسطينية، بالتركيز على وحدته، والعناية بالعلاقات بين مكونات

الشعب كله، والالتفات إلى منظمة التحرير وأطرها، والاهتمام بالثقافة التي تحفظ الرواية والحلم الفلسطينيين، وتُعزز الصمود والانتماء للأرض.

ينبغي أن يُعمل فلسطينياً أيضاً على بُعدين دوليين؛ أولاً البُعد الدبلوماسي، إذ تهتمّ إسرائيل كثيراً بمكانتها الدولية، وتعتمد في بقائها وتفوقها على الدعم الدولي، وعلى المستويات جميعها، لذلك فإن محاربة إسرائيل من خلال القانون الدولي يُعزز من المكانة الفلسطينية ويُضعف من المكانة الإسرائيلية.

لقد أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية السفارة الفلسطينية، وطردت السفير الفلسطيني لديها، ليس رداً على قرار المجلس المركزي الفلسطيني مثلاً المتعلق بوقف العلاقات أو التنسيق مع إسرائيل، وإنما رداً على رفع السلطة الوطنية الفلسطينية لجرائم الاحتلال إلى محكمة الجنايات الكبرى، فهذا مما يؤلم الجانب الإسرائيلي.

أما البُعد الثاني دولياً، فهو التعاطي مع الرأي العام الدولي بشكل بعيد الأمد، وربما تُشكّل حركة «مقاطعة إسرائيل» أو ما يُعرف بـ «PDS»<sup>(1)</sup> مثلاً ونموذجاً لذلك.

إن العمل على هذين البُعدين، يمكن أن يكمل الجوانب الأخرى التي ذكرتها فيما يجب أن تكون عليه ملامح الاستراتيجية الفلسطينية في المرحلة القادمة، بناءً على تحليلنا وتقديرنا للواقع الحالي وآفاق المستقبل.



(1) حركة فلسطينية المنشأ، عالمية الامتداد تُعنى بالدعوة لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها. وتسعى هذه الحركة لمقاومة الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. كما تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل «PDS» طموح وحقوق مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية كلّها من فلسطينيي أراضي العام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.

## مداخلة الدكتور رائد نعيرات

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية

تتطلبُ الإجابة عن سؤال مآلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من الناحية المنهجية أن أتناول الموضوع ضمن إطارين: الإطار الأول هو توصيف الحالة، والإطار الثاني هو محاولة اشتقاق منهجية لكيفية الحكم على مآلات هذا الصراع.

إذا ما أردنا أن نُوصِّف الحالة، يمكن القول إن حالة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هي حالة قلق، لا يستطيع الباحث أو المراقب لها الحكم عليها بكل تفاصيلها، إذ ستجدُ مَنْ يقول لك إن الموقف الأمريكي لم يتغيَّر، وإن الموقف الإسرائيلي كذلك، وإن ما جرى إنما هو انكشاف لهذه المواقف فقط. وهو رأي لا يخلو من صواب.

في المقابل، ستجد من يقول لك، إن هناك تغيُّراً في الموقف الأمريكي نظراً لتغيُّر المعطيات التي لم تتمكن من التعاطي معها، وإن هناك عجزاً لدينا عن صناعة الواقع الذي يُحقِّق أهدافنا، وهذا الرأي أيضاً لا يخلو من صواب. إذاً ثمة حالة قلق في توصيف الواقع، وهي إشكالية بطبيعة الحال.

من مظاهر الحالة القلقة، الفجوة بين الموقف والواقع، إذ إن هناك مواقف يمكن أن يُبنى عليها فعل على أرض الواقع، ومواقف أخرى معزولة عن الواقع، وبالتالي لا يمكن الحكم على الأشياء وفقاً لما هي عليه حقيقة.

من الضروري إذا ما أردنا أن نقرأ مآلات الصراع وخياراتنا إزاءه، أن نُعرِّف أنفسنا: مَنْ نحن؟ ولذلك سأتناول المشروع الوطني الفلسطيني، إذ إن الواقع يشير إلى أنه ليس هنالك «كُل فلسطيني»، وإنما هناك انقسامٌ على المستوى الرسمي بين مشروعين، كل منهما يدَّعي مشروعيته.

أما على مستوى التفاعلات الذاتية لكل مشروع، فالإنسان الفلسطيني في علاقته مع الاحتلال كان مقسوماً تاريخياً إلى قسمين؛ فلسطيني مرفوض من الاحتلال، وآخر مقبول، أما اليوم، فهناك خلطٌ بين هذين الصنفين، لأن هناك فلسطينياً مناضلاً إلا أنه غير مرفوض من الاحتلال، وهناك فلسطيني آخر مرفوض، وبالتالي يصعب الحديث عن الهمّ الفلسطيني الواحد.

إن تناول مآلات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تتطلب الإجابة عن أسئلة المشروع الوطني الفلسطيني، كسؤال: مَنْ هو الفلسطيني؟ وما هي علاقة الفلسطيني بالفلسطيني الآخر؟ وما هي علاقة الفلسطيني بغيره؟ وإذا ما بقيت هذه الأسئلة دون إجابة، سيكون صعباً التنبؤ بمآلات الصراع ومساراته.

ما هي خيارات إسرائيل؟ مع نهاية عام 2000، كان واضحاً أن الخيار الإسرائيلي يسير باتجاه إدارة الصراع، ولكن في مراحل لاحقة بعد ذلك في العامين 2012 و2014، خصوصاً بعد أن أصبحت فلسطين دولة عضواً في الأمم المتحدة، بدأ الموضوع يسير باتجاه آخر، هو إنهاء الوجود السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الواقع، سواءً أكان ذلك وجود المؤسسة السياسية الفلسطينية للسلطة، أو وجود الفعل الناظم لعلاقات المجتمع الفلسطيني مع السلطة الوطنية الفلسطينية، على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة.

لذلك تغيب السلطة الوطنية الفلسطينية اليوم عن حلّ إشكاليات المواطن الفلسطيني، وهذه مشكلة كبرى على صعيد الحديث عن المشروع السياسي وتنميته، فبدلاً من أن يكون المشروع السياسي في حالة نمو، فإنه يتآكل فعلياً. ولو تتبّعنا حجم العمالة في المستوطنات الإسرائيلية داخل إسرائيل، مقابل حيز العمالة الذي تشغله السلطة الوطنية الفلسطينية، لأدركنا الإشكالية الكبرى في الحديث عن المستقبل السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية. هذا عدا عن تآكل شرعية المؤسسات، إذ إن هناك اختلافاً كبيراً بين منظمة

التحرير الفلسطينية بطابعها الدستوري والقانوني وشرعيتها التاريخية من ناحية، وبين واقعها الحالي من حيث الشرعية الواقعية والتمثيلية، وشرعية الفاعلية من ناحية أخرى.

إن هذا الملحظ مهم عند الحديث عن مستقبل الصراع وخيارات الشعب الفلسطيني، لأن عديد الأطراف لن تغفله في الاستفادة من إدارتها للصراع بطريقة تخدم مصالحها. يمكن القول بعد هذه المقدمة، إن فكرة الدولة الفلسطينية أياً كان شكلها، ثنائية أو أحادية، إنما تأتي ضمن منطق إدارة الصراع، وليست ضمن منطق البحث عن حلول.

من ناحية واقعية، يصعب الحديث عن دولة في قطاع غزة، لأن سلوك حماس التي تدير القطاع لا يشي بذلك، ولأن الشعب الفلسطيني لن يكون موافقاً على حلّ كهذا، لكن هذا لا يعني البتة ألا نُحدّر من مغبة أن تندفع القيادة في قطاع غزة بكلّ أطرافها باتجاه البحث عن حلول، وهذا هو مكمّن الخطر الذي يجب أن يكون حاضراً أمام الفلسطينيين، لأن هذه الحلول بغض النظر عن شكلها، حتى لو كانت بمستوى تهدئة، ستكون مُضرةً بالمشروع السياسي للشعب الفلسطيني بكامله عملياً.

لا بُدّ من إجراء المصالحة الوطنية الفلسطينية، لأنه من غير مصالحة لن تُحلّ مشكلة قطاع غزة، ولا مشكلة المشروع السياسي. فلا ينبغي أن يُترك أي طرف فلسطيني لوحده في مسؤولية تحمّله للهمّ العام، إذ من الصعب حينئذٍ الحكم على خياراته التي يمكن أن يلجأ إليها.

لم يستطع الاحتلال الصهيوني أن يبقى هذه المدة إلا لأنه يتمتع بالمرادغة، إذ كان دائماً قادراً على أن يُقدّم الخيارات للشعب الفلسطيني بما يُمكنه من البقاء على هذا النحو، ولذلك فإن علينا أن نُقدّم لأنفسنا الخيارات، حتى لا نضطر للجوء إلى خيارات الاحتلال، وإن كان هذا الأمر مستبعداً في المدى المنظور لطبيعة العقلية التي تدير قطاع غزة.

وبالرغم من أن قيام الدولة الفلسطينية يُعدّ طموحاً وقراراً فلسطينياً، إلا أن واقع الضفة الغربية لا يشير إلى قابلية تحقّق الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لسيناريو حلّ

الدولتين، إذ ليس ثمة واقع جغرافي ولا واقع وظيفي لهذه القابلية خلال العشر سنوات القادمة. بل إن استطلاعات الرأي تشير إلى تآكل هذه الفكرة في أوساط الفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء.

إن أكثر الخيارات الإسرائيلية واقعية هو زيادة التفتيت، وزيادة تآكل مؤسسات الشرعية الفلسطينية، وهذا ملحوظ في الشارع الفلسطيني من خلال الواقع الفعليّ، أو من خلال استطلاعات الرأي التي تشير إلى أن 80% من المستلعة آراؤهم لا يكثرثون باجتماع المجلس المركزي الفلسطيني.

ستعمل إسرائيل على إبقاء التضييق على مناطق الكثافة السكانية، والتي كانت مُصنّفة ضمن المناطق (A) في السابق، كما ستعمل كذلك على البحث عن حلول في حال حدوث تغيير كبير كغياب الرئيس الفلسطيني الحالي، وربما سيكون هذا الحلّ حينها مُتمثلاً بإدارة التجمعات، وهو مبدأ مرفوض فلسطينياً، ولذا ينبغي على الفلسطينيين العمل على تجنب أيّ سيناريو من السيناريوهات السيئة حتى لا تصبح واقعاً.



## مداخلة الدكتور نبيل كوكالي

رئيس ومؤسس المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي

سأحاول الإجابة على الأسئلة الستة التي طُرحت ضمن نقاشات هذه الجلسة، من خلال توجّهات الرأي العام الفلسطيني. إذ إننا في المركز الفلسطيني أعضاء في منظمة «جالوب وين إنترناشيونال»، حيث نمثّل فلسطين في هذه المؤسسة، فقد تم إنشاء هذا المركز العام 1994، ونشرنا حوالي 202 استطلاع، إضافة إلى ذلك، نعمل في مجال دراسات السوق واستطلاعات الرأي.

أجرينا مؤخراً العديد من استطلاعات الرأي التي يمكن من خلالها التعرّف على توجّهات الفلسطينيين حول عملية السلام، والموقف من الولايات المتحدة، ومن سيناريوهات حلّ القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، وقضايا سياسية أخرى.

من ذلك، استطلاع أجريناه في شهر أكتوبر حول الصراع وقضايا الوضع الداخلي، وكان حجم العينة المستطلعة آراؤهم 1500 شخص في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وقد أشارت نتائجه إلى أن 12% يعتقدون بأن إسرائيل ستبقى مسيطرة لأنها قوية، وأن 22% يعتقدون بأنه سيكون هناك سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأعرب 42% من الفلسطينيين في الاستطلاع عن اعتقادهم بأنهم سيسيطرون على كامل فلسطين بقدرة الله، فيما أرجع 22% ذلك إلى التكاثر السكاني. وكما نرى، فإن هذه التوجّهات غيبية، نتيجة الشعور بالإحباط من الأوضاع الراهنة، للأسف، والمتعلقة بالواقع الاقتصادي، وقضايا الشأن الداخلي، وقضية الضمان الاجتماعي التي أثّرت مؤخراً.

لفت نظري في حديث الدكتور غسان الخطيب، حين أشار إلى أهمية التوجّه للدبلوماسية الدولية، أن أغلبية في هذا الاستطلاع رأت هذا الخيار، خصوصاً في ظلّ فقدان الثقة بالإدارة الأمريكية كراعٍ للسلام. وبالرغم كذلك من أن استطلاعات الرأي تشير إلى

أنه لا أمل عموماً في عملية السلام، إلا أنه لا بُدّ من أن يكون هناك ضغط على المجتمع الدولي، لأن 10% من المستطلعة آراؤهم يرونها رغبة أساسية.

تناول الاستطلاع الخيارات، وقد أشار 26% إلى ضرورة الحصول على مزيد من الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، فيما اعتبر 24% أنه يتوجب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأشار 22% إلى ضرورة دعم المقاومة لإنهاء الاحتلال، بينما اعتبر 18% أن من المهم جعل كل من السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس حكومة فعّالة غير فاسدة. ومن الملاحظ أن 10% فقط اختاروا دعم المفاوضات مع إسرائيل لإنهاء الاحتلال، فيما كانت تصل هذه النسبة في استطلاعات سابقة إلى 62%.

كنا قد طرحنا سؤالاً في استطلاعات الرأي يتعلق بالموقف من السياسة الحالية للمملكة الأردنية الهاشمية، وقد اعتبر حوالي 74% بأنها سياسة جيدة بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد سُئل المستطلعة آراؤهم: كيف تُقيّم الوضع بعد رحيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس أو تركه الرئاسة؟ فأفاد 35% بأنه لن يكون هناك تغييرٌ ما، فيما أشار 27% إلى احتمالية اندلاع فلتان أمني، في الوقت الذي اعتقد 25% باحتمالية حدوث اشتباكات بين قيادتي حركة فتح وحماس، وتوقّع 10% أن تُسيطر حماس على الضفة الغربية.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أفاد 79% بأنهم لا يتوقعون حلاً من خلال الإدارة الأمريكية الحالية، فيما قال 69% إنهم لا يعتقدون بإمكانية حصول تغيير في سياسة دونالد ترمب، فيما حصل «خيار غير محتمل جداً» و«غير محتمل نوعاً ما» على 79%. أما فيما يتعلق بالعلاقة مع الأمريكيين، فقد رأى 35% وجوب إبقاء العلاقات معهم، في مقابل حوالي 60% ارتأوا رفض التعاطي مع الأمريكيين في الوقت الحاضر.

ورأى 4% فقط استئناف المفاوضات مع إسرائيل بوجود الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط، و15% بدون وجودها. ورأى 47% استئناف المفاوضات في حال عرضت إسرائيل بعض التنازلات الحقيقية، فيما أجاب 7% بـ «لا أدري» على سؤال: لا أعارض استئناف المفاوضات تحت أي ظرف من الظروف.

واعتبر 55% أن خطاب الرئيس عباس كان جيداً في الأمم المتحدة، في مقابل 22% اعتبروه خطاباً سيئاً.

استطلعنا الشارع الفلسطيني أيضاً فيما اعتبره مهماً من القضايا، مُرتبة حسب الأولوية، بحيث يمثل رقم (1) القضية الأكثر أهمية، والرقم (10) القضية الأقل أهمية، فكان الترتيب كالآتي: القدس، الأسرى، اللاجئون، الحدود، السيطرة على الأماكن المقدسة، قيام دولة على حدود 67، المستوطنات، السيطرة على الموارد الطبيعية، أمن إسرائيل والفلسطينيين، وحاز موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية على المرتبة الأخيرة.

طرح الاستطلاع سؤالاً افتراضياً هو: ماذا كنت ستفعل لو كانت لديك القدرة على فرض حلٍّ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فأجاب 27% بأنهم كانوا سيقترحون حلولاً تختلف عما اقترحه كلتا الحكومتين؛ الفلسطينية والإسرائيلية، وأجاب 8% بـ «لا أدري»، بينما قال 16% إنهم سيوافقون على الحلول المقترحة من قبل حكومة الطرف الآخر، وقال 30% إنهم سيفرضون حلولاً مختلفة عن حلول السلطة الوطنية الفلسطينية، في مقابل 17% قالوا إنهم سيفرضون حلول السلطة الوطنية الفلسطينية نفسها.

كما سأل الاستطلاع: من هو المسؤول من الناحية التاريخية عن فشل المحادثات ومعاهدات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ فكانت النتائج كالآتي: الحكومة الإسرائيلية والقادة الإسرائيليون بنسبة 17%، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 16%، المستوطنون الإسرائيليون بنسبة 14%، الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة بنسبة 14%، الزعماء العرب بنسبة 12%، الحكومة الفلسطينية والقادة الفلسطينيون بنسبة 9%، الشعب الفلسطيني بنسبة 2.8%.

وقال 82% من المستطلعة آراؤهم إنه لا ينبغي على الفلسطينيين التنازل عن أيٍّ من مطالبهم لتحقيق سلام فلسطيني-إسرائيلي، فيما أفاد 17% بأن على الفلسطينيين أن يكونوا مستعدين للمخاطرة وتقديم تنازلات لتحقيق سلام فلسطيني-إسرائيلي.

وسأل الاستطلاع، بحسب رأيك: لأيّ طرف سيكون استئناف مفاوضات السلام أكثر أهمية، للفلسطينيين أم للإسرائيليين؟ فأفاد 36.5% بأن أهميته متساوية لكلا الطرفين، وقال 34.8% إنه أكثر أهمية للإسرائيليين، فيما قال 22.9% إنه أكثر أهمية للفلسطينيين، واعتبر 5.8% بأنه ليس مهماً لأي من الطرفين.

وفي إجابة المستطلعين عن سؤال: هل تعتقد بأن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستؤدي إلى سلام بين الطرفين؟ أعرب 56% عن اعتقادهم بأنه لن يكون هناك سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في السنوات القادمة. أما في الإجابة عن سؤال: إلى أي درجة أنت مستعد لصنع سلام مع الطرف الآخر؟ فقد أظهر 10% بأنهم غير مكترثين لذلك، في مقابل 30% مكترثون لدرجة ضئيلة، و35% مكترثون لدرجة متوسطة، و23.6% مكترثون لدرجة كبيرة.

وفيما يتعلق بسؤال: إذا أتاحت لك الفرصة، هل ستهاجر أم ستبقى في بلدك؟ فقد أجاب 28% بأنهم سيهاجرون، بينما رفض 60.8% الهجرة، وأجاب 11% بـ «لا أدري». هذا مع ملاحظة أن نسبة من عبّروا عن رغبتهم بالهجرة تُعدّ مرتفعة، فقد سبق أن قمنا باستطلاع للأمهات وسألناهنّ السؤال الآتي: ماذا ترغبين أن يكون ابنك في المستقبل، مهندساً أم طبيباً أم مزارعاً؟ فأجابت 22% بأنهن يرغبن بأن يكون أولادهن استشهاديين! وهو ما أثار ضجة كبيرة في إسرائيل آنذاك لنسبة تأييد الفلسطينيين للعمليات الاستشهادية. والقصد أن هذا التحول خطير.

ورفض 95% من المستطلعة آراؤهم قرار دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس. واعتقد 74% -قبل قرار نقل السفارة- بأنه ليس هناك فرصة جدية لتحقيق السلام أو إجراء تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أمّا فيما إذا كان قرار نقل السفارة سيُعجّل السلام بين الإسرائيليين والعرب، فقد أفاد 11% بأنهم لا يؤمنون بعملية السلام، واعتبر 3.6% بأن ذلك لن يؤثر،

ورأى 5.7% بأن من الصعب تحقيق السلام، في الوقت الذي اعتبر 33% بأن من الصعب جداً تحقيق السلام!

وبيّنت نتائج الاستطلاع، أن 42% يعتقدون بأن قرار ترمب بشأن القدس سيزيد من العمليات الإرهابية في العالم الإسلامي بشكل كبير، وأن 26% يعتقدون كذلك بأن القرار سيزيد من هذه العمليات ولكن بشكل متوسط.

وفيما يتعلق بموضوع حلّ الدولتين والدولة الواحدة، فقد سبق أن قمنا بإجراء استطلاع، أيد فيه 52% حلّ الدولتين، وأيد 19% حلّ الدولة الواحدة، وقد فوجئت بأن هناك مؤسسات دولية حاولت أن تبني على نسبة 19%، حيث اعتبرت الأمر خطوة للانطلاق باتجاه خطوات أخرى، لتنمية هذه الفكرة!

وختاماً، فقد جرّب الشعب الفلسطيني اتفاقيات السلام ولم يحصل على شيء منها، بل على العكس، ازدادت القضايا المعيشية صعوبة، وتفاقت المشكلات السياسية، بعد أن كانت آمالنا كبيرة وتطلعاتنا كثيرة، إذ عوّّل الفلسطينيون بعد مجيء السلطة على أن تكون لهم حكومة وبرلمان، وأن تكون لديهم دولة قانون ومؤسسات.

كما أن الإشكاليات التي جرت بين الفصائل عطّلت العملية الديمقراطية في فلسطين، فتوقفت الانتخابات التشريعية والرئاسية، بالرغم من أن إجراء هذه الانتخابات كفيلاً بأن يضخّ دماءً جديدة في عروق القيادة الفلسطينية للمرحلة القادمة، لما لها من حساسية، إذ تتعرّض القضية الفلسطينية لضغطٍ دولي وعربي لإنهائها، وبالتالي فإن هذا يستلزم منا أن تكون لدينا قيادة واعية، ووحدة وطنية حقيقية من أجل الخروج من هذا المأزق.



## مداخلة الأستاذ عدنان أبو عودة

رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق

عنوان الورشة كما تعلمون هو «الفلستينيون على مفترق طرق»، وهذا يعني أن هناك طرقاً معروفة، وأن الفلستينيين حائرون حول أي طريق سيسلكون، فهذا هو معنى الكلمة. وأما عنوان الجلسة فهو: «مآلات الصراع العربي - الإسرائيلي»، وهذا يعني تعدد احتمالات مصير الصراع، وأن الذي سيحدده هو الطريق المختار عند المفترق، وبالتالي فإن حديثنا في هذه الجلسة سيتعامل مع المستقبل، وسينطوي الحديث على اختيار الطريق، لأنه هو الذي سيقدر المصير، وأودّ أن أذكر هنا بالمبدأ الذي يقول «عدم القرار قرارٌ بذاته»، أي أن عدم اختيار الطريق، هو بذاته عدم اختيار.

في كتابي الذي صدر قبل نحو عام بعنوان «يوميات عدنان أبو عودة»، ذكرت في الإهداء العبارة الآتية: لحكيم نسيت اسمه، ويقول الإهداء: إلى الذين يؤمنون بإعادة اكتشاف ماضيهم الذي يُمكنهم من حاضرهم، وينقذ لهم مستقبلهم. ولأنني أحترم هذه الحكمة، فأولى بي في حديثي بهذه المناسبة أن التزم بها، فالיום هو الحاضر القاهر، والمستقبل هو الذي نفكر فيه لنكسبه، وعليّ إذاً أن أبدأ بإعادة اكتشاف الماضي بروح نقدية، ولذلك سأذكر لكم عدداً من الحقائق التي تتصل، كما أعتقد، بموضوعنا:

أولاً، تعاملت القيادات العربية والفلستينية مع القضية الفلستينية منذ ثورة العام 1936 من منطلق فهم بدويّ قديم، يرى بأن الزمن هو الانتظار، ولم يتعاملوا معه، للأسف، كما تعامل معه الصهاينة، إذ رأوا في الزمن فرصة للعمل لتحقيق الغاية.

ثانياً، تقوم الحركة الصهيونية على ركيزتين: الأولى، هي الاستيلاء على أرض فلسطين، وقد حققتها العام 1967 في عدوان حزيران، والثانية، هي إحلال اليهود محل السكان العرب في أرض فلسطين، أي الديمغرافيا، وما زالت تعمل على ذلك.

ثالثاً، في العام 1981، زارني في مكتبي بوزارة الإعلام، بريماكوف، وهو سياسي كان مسؤولاً عن معهد الاستشراق في الاتحاد السوفيتي، وقال لي بالحرف الواحد: «عدنان.. انسوا الدولة الفلسطينية لأنها لن تكون»! كان من عادة بريماكوف في النصف الثاني من السبعينات، أن يزور عمان مرة في العام، كان يقابل خلالها جلالة الملك المرحوم الحسين -طيب الله ثراه-، وكان يقابلني في مكتبي في اليوم التالي برفقة السفير السوفيتي، وكنت بعدها أذهب للملك الحسين أنقل له ما سمعت، كما يخبرني جلالته بما سمعه هو أيضاً، أي كما يقول الإنجليز: «Comparing Notes»، فوجدت أن الزائر السوفيتي قد أخبره بالكلام ذاته.

رابعاً، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش العام 1991 بعد انتهاء حربه على العراق، بأنه سيعقد مؤتمراً دولياً للسلام، وطلبت الخارجية الأمريكية آنذاك من الأردن وغيره، أن يرسل مبعثراً لتوضيح الموقف الأمريكي من المؤتمر، فابتعني جلالة الملك الحسين.

وكان من شروط واشنطن ألا يُعلن عن زيارة المبعوث، تلافياً لانتقاد الشعب الأمريكي لموقف الأردن من حرب العراق، فذهبت إلى سان فرانسيسكو بمهمة أخرى، ومنها إلى واشنطن، والتقيت وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في مكتبه، وكان يصحبني السفير الأردني في واشنطن حسين حمامي، ليدون محضر الاجتماع. أخذ الوزير بيكر يشرح رؤية الرئيس الأمريكي للمؤتمر في ربع ساعة، ثم سألني: هل أصبح الأمر واضحاً؟ فأجبت بالنفي، لأن كل ما ذكره كان جوانب إجرائية للمؤتمر، كرئاسته، وعدد لجانه، وغير ذلك من القضايا المشابهة.

بعد أخذ وردّ لمدة نصف ساعة، قال لي: ماذا تريد؟ قلت له: أريد أن أعرف نهاية اللعبة التي في ذهن حكومتكم. ودخلت السكرتيرة حينئذ لتنبهه للموعد التالي لديه، فقال لي وقد فهم ما قصدته: «سيد أبو عودة، لن يكون هنالك دولة فلسطينية، بل كيان أقل من دولة وأعلى من حكم ذاتي»! فانتهدت المقابلة، وأرسلت لجلالته من واشنطن محضر الاجتماع، ولا أدري إن كان قد أرسل المعلومات للمرحوم ياسر عرفات أم لا.

بالمناسبة، قرأت تصريحاً منسوباً لنتنياهو قبل أيام، قال فيه في اجتماع سياسي جرى مؤخراً في إسرائيل نفس الجملة نفسها، أي: «شيء أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي»، فهل عادوا يا ترى إلى هذه الفكرة مرة أخرى؟ أدرك أن الأمر غير ثابت بالضرورة، وأنه قد يتغير بناءً على تغير الأولويات مع مرور الزمن، لكن هذه الحقائق تساعد المنخرطين من الفلسطينيين في المفاوضات مع أمريكا وإسرائيل في إدارة مفاوضاتهم.

خامساً، في 19 تشرين الثاني العام 1983، أي بعد أكثر من عام على خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، نظم الرئيس كارتر ندوة سياسية في مركز كارتر في أتلانتا، وهي بلده (جورجيا)، ودعا إليها التالية أسماؤهم، الأمير الحسن من الأردن، وفاروق الشرع من سوريا، وأسامة الباز من مصر، وبندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن، والبروفيسور الإسرائيلي رابينو فيتش، وقد اصطحبني -متكرماً- سمو الأمير الحسن معه، وبعد انتهاء الندوة كان سمو الأمير الحسن قد رتب لإجراء لقاء مع هنري كيسنجر في نيويورك ونحن في طريق عودتنا إلى عمان. حضر هنري كيسنجر في الموعد المحدد في الفندق الذي أقمنا فيه، وطلب مني الأمير الحسن الجلوس معه، كنت حينها وزيراً للإعلام، وكان يشغلنا في الأردن منذ العام 1974 مسألة رفض إسرائيل شمولنا في برنامج فك الاشتباك الذي بدأ في مصر وانتهى في سوريا بحجة أن الأردن لم يفتح جبهة قتال من حدوده، بالرغم من قتاله في هضبة الجولان، بحسب ما أخبرنا رئيس الوزراء في حينه دولة زيد الرفاعي نقلاً عن هنري كيسنجر.

كنا في ذلك الوقت نتنافس في الأردن مع منظمة التحرير على ولاء أهل الضفة الغربية، فذهبت إلى الملك الحسين وأخبرته بما نقله دولة رئيس الوزراء، فأكد لي صحة الكلام المنقول، فقلت له: لكن هذا الموقف يشير إلى أن إسرائيل لن تتخلى عن الضفة الغربية، لأنها تعتبر منظمة التحرير إرهابية وتحاربها، فيما جبهتنا معها هادئة، وهي بذلك تدرك أن انسحابها إلى أريحا سيعمل على أن يميل أهل الضفة الغربية في ولائهم نحو الأردن، وبالتالي فإن رفضها فك الاشتباك معنا، يعني أنها لا تريد منظمة التحرير الفلسطينية ولا تريدنا، فكان هذا ما استنتجته وأخبرت الملك به.

عملت وزيراً للإعلام من العام 1974 حتى العام 1975، وكذلك من العام 1976 حتى العام 1979، ثم من العام 1980 حتى العام 1983، وقد كنت بصفتي الوزارية أستقبل الناس وأشرح لهم موقفنا السياسي من القضية الفلسطينية. وكنت كذلك أحبُّ أن ينتهي احتلال الضفة، إذ إنني نابلسي الأصل، فكنت أثير قضية فك الاشتباك مع الأجانب، من وزراء ودبلوماسيين وسفراء وأكاديميين وصحفيين وغيرهم.

المهم، أننا في لقاء كيسنجر المذكور، أثّرنا قضية فك الاشتباك، فقال كيسنجر أن الأردن غير مشمول به، لأنه لم يفتح جبهة قتال من حدوده، فما كان مني إلا أن قلت له: سيد كيسنجر.. بمعرفتي في الشرق الأوسط، فإن المثقفين والسياسيين يعتقدون بأنك صاحب هذه الفكرة. انفجر كيسنجر غضباً، وأرعد وأزبد، وحاول أن ينفي عن نفسه هذه التهمة، لأن كيسنجر هو مَنْ غيّر صفة الأرض المحتلة في الضفة الغربية من أرض محتلة إلى أرض مُتنازع عليها، وهذا ما مكّن الإسرائيليين من بناء المستوطنات. وعندما رأيته مُغضباً بهذه الصورة سألته: مَنْ صاحب الفكرة إذاً؟ فقال لي مباشرة: إنه السادات.

بعد هذا اللقاء بشهرين، عملت في الديوان الملكي وزيراً للبلاط، وأدركت وقتها أن الملك الحسين كان مهموماً بثلاث قضايا قومية: الأولى، كيف يُصالح صدام حسين مع حافظ الأسد؛ والثانية: كيف يُعيد مصر إلى الحظيرة العربية؛ والثالثة: اتساع وسرعة انتشار الاستيطان في الضفة الغربية، لأن موضوع الاستيطان في الضفة الغربية مُقلق للأردن لما له من نتائج متصلة بالمملكة.

اختراني الملك الحسين لمهمة كيف نُعيد مصر إلى الحظيرة العربية، فكنتُ أحمل الرسائل إلى مبارك وأعود بالجواب، كان يستقبلني بالقاهرة في ذلك الوقت نظيري المرحوم أسامة الباز، فيأخذني من المطار إلى القصر الجمهوري، فأسلم الرسالة، ونذهب بعدها سوياً نتحدث قليلاً أثناء شرب القهوة، ثم أعود إلى عمّان حاملاً الجواب. في زيارتي الرابعة خرجنا متأخرين قليلاً من عند الرئيس حسني مبارك، فدعاني أسامة الباز لتناول طعام

الغداء سوياً، فتوجَّهنا إلى الفندق الذي دعا إليه ثلاثة سفراء آخرين في الخارجية المصرية ليشاركونا الطعام.

أثرتُ أثناء اللقاء قضية الرفض الإسرائيلي إعطاءنا حقَّ فكِّ الاشتباك، فأشار أحد السفراء المصريين إلى أن الرباط هي مَنْ عرقلت الأمور، لأنها حوّلت الضفة الغربية من أرضٍ محتلة إلى أرضٍ مُتنازعٍ عليها، فقلت له: مع الاحترام، لكن المرحوم أنور السادات هو صاحب الفكرة. فجَنَّ جنون السفراء الثلاثة، ودافعوا عن السادات وأنا أستمع لهم، فيما بقي صديقي أسامة صامتاً، حتى انتهوا من حديثهم وعادوا إلى هدوئهم. بعد ذلك، قال أسامة: «ما تحدث به عدنان صحيح، أصل الفكرة من كسينجر، لكن أريد تصحيح أمر واحد، إذ إن كسينجر باعها لوزير الخارجية إسماعيل فهمي، الذي باعها هو الآخر بدوره للرئيس أنور السادات!»

إذاً.. لعب كسينجر هذا الدور في منح إسرائيل الوقت لكي تصبح قوة استيطانية من أجل الاستمرار في التوطين الذي ما زال مستمراً إلى اللحظة، إذ تشير الإحصائيات الفلسطينية إلى أن عدد المستوطنين قد بلغ ستمائة وخمسين ألف مستوطن أو أكثر، وإنني أتذكر كشخص فلسطيني أو قارئ عن فلسطين، أنه عددهم في العام 1947 عندما قاموا بعمل التقسيم كان خمسمائة ألف في كل فلسطين، فيما بات عددهم الآن ستمائة وخمسين ألفاً في الضفة الغربية وحدها، فتخيّلوا كيف لعب الوقت دوراً في صالح الإسرائيليين.

سادساً، تعمل النظرية الصهيونية في فلسطين وفقاً للتسلل الناعم في إيجاد الأمر الواقع، ثم شرعته في الوقت المناسب، ومن الأمثلة على ذلك، عندما جاء الانتداب البريطاني العام 1921 كانت تُسمّى نابلس -بحكم أنني نابلسي-، وأيام الأتراك العثمانيين، بد(سُنجق نابلس)، ولكن الانتداب غيَّرها إلى لواء السامرة، ولم ينتبه أحدٌ إلى مثل هذه التغييرات، التي عمل من خلالها الإنجليز في مساعدة الصهاينة.

سأعطيكُم مثلاً آخر: فنحن نظن بأن اللجوء الفلسطيني قد جرى بعد أيار 1948، لكن الواقع أن أول موجة لجوء فلسطيني حصلت بعد قرار التقسيم في تشرين الثاني

العام 1947، وقد أمر بن غوريون بعملية تطهير عرقي للعرب من المناطق المُقسّمة لإقامة دولتهم. كنت آنذاك قد انتهيت من الفصل الأول الدراسي من الصف الأول ثانوي، وقد أغلقت المدرسة، فسألنا عن سبب الإغلاق الذي علمنا لاحقاً أنه نتيجة استقبال اللاجئين، والسؤال هو: أين هي الحماية البريطانية للفلسطينيين من التطهير العرقي بموجب صكّ الانتداب الذي حكمتنا بموجبه؟ وكيف سمحت لليهود بممارسة التطهير بحق الفلسطينيين، لم تُثر هذه النقطة حتى اليوم! وهذه المشكلة التي أودّ أن أشير لها، هي أن لدينا مشكلة في الوعي في العالم العربي، في الوقت الذي يملك فيه اليهود كل الدنيا.

بالمحصّلة، قمتُ بعمل ملخص تاريخي مهم عن القضية الفلسطينية، وضعته على الشكل التالي:

من العام 1949 توقيع الهدنة - 1964، أسميتها فترة رقاد القضية الفلسطينية. وبالرغم من أنها فترة رقاد إلا أنها نجحت في أمر واحد، هو حصار العرب لإسرائيل ومقاطعتها، وقد كانت إسرائيل متضايقة لهذا الحصار. شهد العام 1964 حراكاً سياسياً من الرئيس المصري جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الذي أنشئت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، فاستيقظت القضية الفلسطينية بعد تلك الحالة من الرقاد.

في العام 1965، انطلقت حركة فتح، وأعلنت القتال ضدّ إسرائيل، واستمرت هذه الحقبة حتى نهاية العام 1982، وقد شهدت هذه الفترة حرب حزيران 1967. وبعد خروج المقاتلين من لبنان العام 1982، بدأت مرحلة جديدة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ توجّهت القيادة إلى تونس، وقد كانت هذه المرحلة مرحلة علاقات عامة في أغلبها، يارستها ياسر عرفات وجماعته.

في العام 1987، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية التي كانت أعظم عمل فلسطيني في القرن العشرين، وقد أيقظت العالم من سُباته، ولفتت الأنظار مجدداً إلى القضية الفلسطينية، فقد كانت الانتفاضة ثورة حقيقية، حرّكت الماء الراكد ودخلت كلمة

«انتفاضة» إلى القاموس الغربي، وهذا دليل على حجم التأثير الذي حظيت به الانتفاضة التي تبنتها منظمة التحرير.

في العام 1988، فكّ الأردن العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، أو ما عُرف بفكّ الارتباط، وتوجّه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات - رحمه الله - إلى تونس وأعلن من هناك قيام الدولة الفلسطينية.

قبل فكّ الارتباط، قامت بيننا وبين أبي عمّار شراكة في الأعوام 1984-1986، حاولنا في شراكتنا مع أبي عمّار أن نلتقي الدول الكبرى، حتى نُعطي شراكتنا قيمة دبلوماسية عالمية، فقد قابلنا بريطانيا، فيما رفض الاتحاد السوفيتي مقابلة الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك من أجل سوريا، وإعلان أبي عمّار قيام الدولة الفلسطينية قَبْل بالقرار 242، وقَبْل كذلك التنديد بالإرهاب والعمل الإرهابي، وكان ذلك للقاء الأمريكيين، وهو ما كان يرفضه أبو عمّار أثناء شراكتنا معه. فكّ الأردن الارتباط في 31 تموز 1988، ثم شهد شهر تشرين الثاني مؤتمر الجزائر، وقَبْل أبو عمّار بالاثنتين، وقد قلت في إحدى محاضراتي، إن أبا عمّار قَبْل ما كان يرفضه، لأن شريكه الأردني خرج.

نشرت صحيفة العربي الجديد قبل حوالي العام، بأنه قبيل حرب أكتوبر 1973 كان بعض قادة حركة فتح كأبي اللطف وأبي إياد موجودين في القاهرة، وكان أبو إياد مُقرباً من الرئيس المصري أنور السادات، وقد طلب منهم مشاركة الفصائل الفلسطينية في الحرب.

أرسل أبو إياد رسالة آنذاك إلى ياسر عرفات يخبره فيها برغبة مصرية تقضي بتفاهم منظمة التحرير الفلسطينية مع الملك الحسين بن طلال ضمن مصالحة وطنية على حكم الضفة الغربية والقطاع عبر الحكم الذاتي لمشروع المملكة المتحدة. ومن المعروف أن مشروع المملكة المتحدة كان مقترحاً أردنياً العام 1972، لكنه قوبل بالرفض من أبي عمّار، وجولدا مائير وأنور السادات، وقد رفضه الثلاثة، كلٌ لسببه، غير أن رفض أبي عمّار كان واضح الأسباب بأنه لا يريد شراكة أردنية في الضفة الغربية، بل يريد لها.

حدّد أبو إياد موقفه من هذا الهمس المصري الذي سمعه من سياسيين وعسكريين في القاهرة بثلاث نقاط: أولاً، أن المنظمة ليست بصدد التفاهم مع الملك الحسين بن طلال مهما كانت الأحوال. ثانياً، مقاومة إعادة السيطرة الأردنية على أيّ أرض فلسطينية بالوسائل الممكنة والمتاحة. ثالثاً، المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني دون أيّ وصاية عربية أو غيرها.

في رسالة تالية، أشار أبو إياد إلى المؤتمر الدولي الذي عُقد بعد حرب أكتوبر، وفي رسالة ثالثة أشار أبو إياد إلى مؤتمر السلام الذي عُقد في مصر بعد وقف إطلاق النار، وقد كتب أبو إياد في تلك الرسالة لأبي عمار باحتمالية فشل مؤتمر السلام، وعدم اتفاق الأطراف على موضوع الانسحاب، أو رفض حضور أحد الأطراف كسوريا مثلاً، أو أن ترفض هذه الأخيرة ما قرّر لها من حصتها في الجولان، منزوعة السلاح، أو أن تكون تحت سيطرة دولية. وعقب أبو إياد: في أيّ من هذه الحالات، فإن موقفنا - أي موقف منظمة التحرير الفلسطينية - سيكون قوياً، وعلينا أن نركز على المحاور الخاصة بالملك الحسين بن طلال، لأنه عدونا الأول في المنطقة العربية. أقول، إن هذين الاقتباسين يدلان بكل وضوح بأن هدف حركة فتح كان في ذلك الوقت متمثلاً في حكم الضفة الغربية، وليس تحرير الأرض الفلسطينية.

ما أريد قوله أيضاً، إذا عدنا إلى أوصلو والانخراط بالعمل السياسي بعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار 242 وغير ذلك، بأنه بدأ آنذاك ما كان يُعرف بمحادثات بلترو - ياسر عبد ربه في تونس، والإشارة هنا هي أن المفاوضات ما كانت لتكون لولا أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بقرار 242، لأن شرط هنري كسينجر في العام 1973، أنه لن يتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا قبلت القرار 242، وشجبت الإرهاب، ففعلت المنظمة ذلك في الاستقلال، فارتفع الحظر.

لا يمكن أن نفهم «أوسلو» ما لم نفهم السيكولوجية التي تملك ياسر عرفات حينئذ، لقد رأى أبو عمار ومن معه بأنه أصبح قريباً من أن يصبح رئيساً لجمهورية، فقدّموا تنازلات كثيرة لم يكن ليتنازل عنها أي مؤمن بالقضية الفلسطينية. هذا ما يُفسّر إقدامهم على «أوسلو» وانخراطهم بها.

كلّ ما تناولته كان وجهاً قائماً، لكن الوجه المشرق في الموضوع، هو أنني أو من شخصياً بأن الأمور تتغيّر مع مرور الزمن، إذ إن هناك مؤشرات جيدة تعطيني أملاً؛ أول تلك المؤشرات الرسالة التي أرسلتها عهد التميمي، التي أسميتها جان دارك الفلسطينية، للمحروق بن غوريون والمحروقة غولدا مائير في قبورهم، إذ قالت لهم: إن الفلسطينيين لن ينسوا فلسطين، فلقد كان رهان الإسرائيليين على أن تنسى الأجيال الفلسطينية حقّها المشروع.

الإشارة الثانية المُشرقة، هي حركة مقاطعة إسرائيل «PDS»، فقد خرجت عن قيود منظمة التحرير الفلسطينية المبنية على مفاهيم أخرى تماماً، واستطاعت أن تفهم العالم أكثر من المنظمة، ربّما لأن شباب هذه الحركة يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالتالي هم الأقدر على التعاطي مع «Global Values»، أي: القيم الكونية التي أهمّها حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي يتحدث بها الآن كل العالم.

ولقد استطاع شباب «PDS»، أن يتناولوا هذه المواضيع والقضايا في المحافل الدولية، ما اضطر إسرائيل لأن تُعيّن في سفاراتها حول العالم موظفين يتابعون أنشطة هذه الحركة، لأنها بدأت تعمل على إدماج بعض الشباب اليهود في أنشطتها، وهو ما تحاول إسرائيل الحيلولة دونه.

## مناقشة عامة

الدكتور صالح ارشيدات<sup>(2)</sup> :

أتوجه بالتحية للشعب الفلسطيني الصامد الذي ما زال شهداؤه ومناضلوه قادرين على أن يضعوا بصماتهم. ولعلّ في عهد التميمي إشارة على مواصلة النضال الفلسطيني، إذ أصبحت رمزية له، كما أشار الأستاذ عدنان أبو عودة.

أشار الدكتور غسان الخطيب إلى أن إسرائيل ليس لديها مشروع للسلام، وهذا واضح منذ البداية، منذ قرارات مجلس الأمن، وقرارات الأمم المتحدة، والشرعية الدولية، إذ لا استجابة من إسرائيل، وبالتالي بالرغم من اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، ومن قبلها اتفاقية أوسلو، إلا أن إسرائيل غير جادة في السلام، والتوسع الاستيطاني دليل على ذلك، وهي النقطة ذاتها التي أشار إليها معالي الأستاذ عدنان أبو عودة، حيث أن الاستيلاء على الأرض الفلسطينية مطبوع في الفكر والوجدان الصهيوني، وأعتقد أننا بحاجة لمزيد من دراسة هذا الأمر.

في مداخلة الأستاذ عريب الرنتاوي، طرح سيناريو «دولة غزة» وكتنونات الضفة الغربية الملحقة بها، بوصفه احتمالاً قائماً، وأعتقد أن هذا الاحتمال مطروح على الساحة الدولية، وله تأييد في الدول الأوروبية ودول العالم الغربي. فما هي تأثيرات هذا السيناريو على الشعب الفلسطيني وقضيته؟ وما هي انعكاسات هذا السيناريو على الأردن؟

الأستاذ محمد الجوراني<sup>(3)</sup> :

استمعت إلى كلمة معالي الأستاذ عدنان أبو عودة باهتمام، لكنني شعرت أثناءها بأنها تضمنت أحكاماً على بعض الأشخاص، كانت شبه نهائية وغير موضوعية، ومنها تناوله

(2) أمين عام حزب التيار الوطني، وزير ودبلوماسي أردني سابق.

(3) عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

لشخص الزعيم الراحل ياسر عرفات الذي مهما اختلفنا أو اتفقنا حوله، فلا يمكننا أن نُجمله بشكل نهائي على هذا النحو، فهذا بتقديري غير موضوعي.

بالنسبة للانتفاضة الفلسطينية، فلا شك أنها عمل إنساني عظيم، شارك فيه معظم الشعب الفلسطيني وانخرط فيها بنُبُل، وبالرغم من كون الانتفاضة هبةً شعبية، إلا أن الأطر الناظمة لها، المتمثلة بفصائل منظمة التحرير، وفصائل العمل الفلسطيني العام. هي من حافظت على ديمومتها واستمراريتها، إذ لا يمكن للانتفاضة أن تستمر لأكثر من سبع سنوات بدون طليعة أو رؤية. وأستطيع أن أؤكد أن الزعيم الراحل ياسر عرفات، كان يتمتع بحاسة إدراك قوية لمعنى اللحظة التاريخية.

بالإجابة عن سؤال: هل انتهت عملية السلام؟ يمكن القول في الذكرى 25 لاتفاقية أوسلو، إن هذه الاتفاقية صفحة وانطوت، ويُدرك الإسرائيليون هذا الأمر، لكنهم لا يريدون إعلان ذلك، لأنهم مستفيدون من الوضع الراهن، وأتفق في كل ما جاء في كلمة الدكتور غسان الخطيب، لكن على الرغم من إدراكنا كفلسطينيين بأن أوسلو مرحلة وانتهت، إلا أننا غير معيّنين بالإعلان عن ذلك، لأن هذا الإعلان سيترتب عليه قرارات وسلوك جديد إزاء قضيتنا، لذلك فإن المطلوب فلسطينياً هو أن نقف مع أنفسنا وقفه صادقة لنرى ما الذي يمكننا فعله.

على صعيد السيناريوهات المطروحة، ترفض إسرائيل الدولة الواحدة، لا على الصعيد السياسي فحسب، إنما على المستويات الاجتماعية أيضاً، لأن الثقافة الإسرائيلية متطرفة، ورافضة للتعددية، وربما يُثري لنا هذا النقاش الإخوة جمال زحالقة وآخرون بمدخلاتهم في هذه المائدة المستديرة.

على صعيد قطاع غزة، ربما يكون هذا الموضوع أكثر قضية تستدعي نقاشاً، لأن هناك التفاتة من الإدارة الأمريكية لمأساة القطاع الإنسانية، وربما تكون هذه الالتفاتة مدخلاً لتكييف حلّ في غزة، بما يُشكّل كيانية من نوع ما في القطاع.

يبدو أن جزءاً من قيادة حماس يريد الاستثمار في مأساة القطاع، وكأن غزة مسيح مصلوب، غارق في آلام الفقر والبؤس نتيجة سياسات الحصار الإسرائيلي، وقد تؤدي هذه اللحظة الحرجة بالفعل إلى إيجاد حالة كيانية في غزة، لأن إسرائيل بالأصل لا تريد غزة، حيث ينصبُّ الاهتمام الإسرائيلي على الضفة الغربية والقدس والغور، وبالتالي فإن أيّ طرح لإقامة الدولة الفلسطينية سيكون متعلقاً بالضفة الغربية.

أو من بأن التشخيص الواقعي للأمور أمرٌ في غاية الأهمية، لذا، كما فاجأت الانتفاضة ذات يوم الإسرائيليين وأفهمتهم بأن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن حقه في الحرية، فإنه بدّ من أن يُفاجئ الفلسطينيين إسرائيل مجدداً، لا في انتفاضة أخرى بالمناسبة، لأن اندلاع انتفاضة لن يُغيّر في موازين القوى استراتيجياً، ولكن بشيء ما، ربما لا نعرفه حتى اللحظة، إلا أن الروح الفلسطينية المتقدة في عهد التميمي أو في الشبان الفلسطينيين الذين يحملون السكاكين وينهون حياتهم من أجل شعبهم وقضيتهم، كقيلة بأن تفهم الإسرائيليون بأن سياستهم ليست قدراً محتوماً علينا.

أخيراً، ما سيحول دون أن تتحوّل غزة إلى حالة كيانية، أو أن يفرض على الشعب الفلسطيني بعد غياب الرئيس أبي مازن صيغة ما تحكمهم، هو أن تُجرى انتخابات رئاسية وتشريعية، لأن هذا الخيار سيُعيد تسييج الشرعية الفلسطينية على أساس إرادة جماهيرية، هذا ما كنا نطرحه، لأن من شأنه أن يكون سلاحاً ناعماً، لا تُسال فيه قطرة دم، ولأنه سيُعيد تأسيس شرعية النظام، ويُنتهي لنا عدداً من المشكلات، وهنا أقول إن هذا الأمر هو مسؤولية القيادة والرئيس أبي مازن.

## الدكتور تيسير الحوراني<sup>(4)</sup> :

سأتحدث في ثلاث نقاط: أتفق مع الدكتور رائد نعيرات في أن السياسة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية لم تتغيرا قط، ولكننا للأسف نُمسك ببعض ما يُروّجُه الأمريكيون ونُردّده دون أن ندرك معناه، فمثلاً ليس هناك موقف أمريكي واضح لما يعنيه «حلّ الدولتين». كما أن المشكلة هي أننا قبلنا أثناء المفاوضات أن نضع على الأجندة: (Disputed Areas) أي: مناطق متنازع عليها، بدلاً من (Occupied Areas) أي: مناطق محتلة.

النقطة الثانية، لم تتحدث اتفاقية أوسلو إطلاقاً، لا عن إقامة دولة ولا عن حكم ذاتي كامل، وقد نصّت الصفحة الأولى من الاتفاقية على أن الهدف النهائي لها، هو تطبيق قراري مجلس الأمن، أي القرار رقم 242 والقرار رقم 338، فهذه هي اتفاقية أوسلو، التي لم تُشر إلى دولة أو كيان.

وتأكيداً لهذا الكلام، كتب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكنيست الإسرائيلي، ورئيس حزب هاتكفاه ارييه الداد، قبل فترة شيئاً خطيراً، وقد ذهلت عندما قرأته، وسأستشهد بكلامه الذي ترجمته حرفياً، ويتناول فيه حلّ الدولتين، يقول الداد: «قد تقبل إسرائيل لاعتبارات إنسانية، وليست حقوقية، أو شرعية، إقامة كيان فلسطيني على أرض إسرائيل التي اقتطعها الاستعمار البريطاني وسلّمها للهاشميين، أما بشأن سكان الضفة الغربية، فلهم الحق في أن يحملوا جواز السفر الذي يريدونه». فهذا الكلام خطير جداً، وهو يُدلل على أنه لا دولة فلسطينية حسب اتفاقية أوسلو، وأنا لم ننجح للأسف في تثبيت المؤسسة الفلسطينية، أو إنشاء مؤسسات دائمة للدولة المنتظرة.

(4) فلسطين.

سأتوسّع في مداخلتني اللاحقة بشكل مُفصّل في قضية إلى أين تتجه إسرائيل؟ لكنني أودّ أن أعقب على مداخلات الإخوة. الملاحظة الأولى، هي أنه لا يوجد في أجنحة إسرائيل أو اليمين الإسرائيلي ما يُسمّى بدولة فلسطينية، هذا مُتفق عليه بين كل أطراف الأحزاب السياسية الإسرائيلية التي تشكل السلطة خلال السنوات العشر الأخيرة.

لذلك، فإن الحديث عن دولة فلسطينية الآن في وضع حكومة إسرائيل الحالية هو أمرٌ غير وارد في الحسبان، ولقد ازداد هذا التيار قوة مع انتخاب الإدارة الأمريكية الجديدة، لأنها أعطته دفعة قوية للأمام بالإجراءات التي تتخذها بين الفينة والأخرى، من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلى إغلاق السفارة الفلسطينية في واشنطن، وغيرها من الأمور.

الملاحظة الثانية: من المؤسف جداً أن نربط كل شيء بقضية المصالحة، هنالك أمور تهتمُّ الشعب الفلسطيني وتتفق عليها كل أطرافه، لا ينبغي ربطها بالاتفاق السياسي الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني مقاوم منذ العام 1948. في هذه الأثناء، يقاوم الفلسطينيون في النقب، جنوبي فلسطين من حيث أتيت. في العام 2017، هدمت لنا إسرائيل 2200 منزل، ونحن موجودون على حوالي مليون دونم تحاول إسرائيل سلبها منا.

سمع الجميع بالشيخ صياح الطوري، وهو شيخ سبعيني، في قرية العراقيب التي هُدمت مائة وخمسة وثلاثين مرة، ويتم في كلّ مرّة إعادة بنائها من جديد، إذاً هناك صراع على الأرض. كذلك الأمر في منطقة خان الأحمر التي تتعرض لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، وما زال أهلها يقاومون. باعتقادي أن الأرض الفلسطينية يجب أن تتحول إلى

(5) نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.

أسلوب مقاومة «العراقيب» و«الخان الأحمر»، حيثما وُجد استيطان، وهذا كُلّه، لا يتعلق بتاتاً بالمصالحة، ولا يتعلق بمن سيُمثلنا ومن لا يُمثلنا.

في مداخلات الإخوة، لم أسمع شيئاً عن المقاومة، ولا أقصد هنا المقاومة العسكرية، لأن للمقاومة مستويات، لكن المقاومة هي القادرة على تحريك المواطنين الفلسطينيين، والقادرة على بثّ الوعي، وتثبيت الفلسطيني في أرضه، وتمتين وجوده، وتعزيز صموده في مواجهة المحتل، فالمستوطن الإسرائيلي سيكون مسروراً إن تمكّن من التنقل على الأرض الفلسطينية بسهولة ويُسر، وهناك تيار استيطاني يدعم المستوطنين ويُقدّم لهم التسهيلات في سبيل ذلك.

لذا فإن المقاومة بكلّ مستوياتها هي القادرة على مواجهة واقع الاحتلال، والفصائل الفلسطينية هي المُحرّك للمقاومة، في ظل انشغال المواطن الفلسطيني بحياته اليومية. كذلك الحال بالنسبة للأحزاب العربية، فهي مَنْ تعمل على توعية الناس وتُعزّز صمودهم لمواجهة المشاريع الاستيطانية التي تريد أن تُهجّر الفلسطينيين من أرضهم في الجنوب، لأن الفكر الصهيوني يبحث عن الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض.

**الدكتور أحمد جميل عزم<sup>(6)</sup> :**

في الواقع هناك نقطة أرى ضرورة التركيز عليها، وهي المتعلقة بالدور العربي، فالأسئلة المطروحة في الندوة تُشعّرنني كأن الدور العربي لم يعد موجوداً، حتى كأننا عندما نتحدث عن عهد التميمي أو "PDS"، نخاطب العالم الغربي فقط. لكننا نحتاج كأكاديميين وباحثين أن نُفكّر بسؤال المخرج من هذا الوضع العربي المأزوم. فلم يعد الأمر متعلقاً بالزيارات الطبيعية فقط، بل حتى على صعيد المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين، لا يلتزم بها إلا من السعودية والجزائر، بحسب المصادر الرسمية الفلسطينية أيضاً.

(6) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

كذلك الأمر بالنسبة للموقف العربي من بعض القرارات في الأمم المتحدة، إذ سمعنا من القيادة الفلسطينية بأن هناك صعوبة بتمرير بعض القرارات وبالوصول على التأييد العربي اللازم لها، ونذكر هنا قرار رقم 236 في نهاية العام 2016، عندما انسحبت مصر وتم تقديم القرار من خلال دول غير عربية، فهذا موضوعٌ يحتاج إلى نقاش، لأننا بحاجة إلى معرفة حقيقة الموقف العربي الرسمي، إذ لا يُعقل أن نفكر بتفعيل المقاطعة في الغرب، ونحن نشهد تراجعاً في العالم العربي.

### الأستاذ عريب الرنتاوي<sup>(7)</sup> :

نهض المشروع الإسرائيلي على ركيزتين: ابتلاع الأرض وتهجير السكان، وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية. ولذلك فإنني أعتقد جازماً بأن المنجز الأكبر للحركة الوطنية الفلسطينية هو إعادة بعث وإحياء الهوية الوطنية الفلسطينية بعد سنوات من الطمس والتبديد والإلغاء، وبالتالي فإن كافة المحطات التي جرى ذكرها في هذه الجلسة كانت نقاطاً مهمة على طريق استعادة الهوية الوطنية الفلسطينية، بدءاً بقرار الرباط والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وانتهاءً بإعلان الاستقلال وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

ما أعرفه تماماً، بأن إسرائيل لم تكن يوماً في وارد إعادة الضفة الغربية للأردن، وأخبرني رئيس حكومة سابق أنه كان بمعية الملك حسين في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني 1967، وعرجوا إلى القاهرة لأخذ الإذن وقتها من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأخبروه بأن الأردن ذاهب لاستعادة الضفة الغربية حتى لو اقتضى ذلك توقيع معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، فرحّب جمال عبد الناصر بالفكرة، وتعهّد بحماية الملك وتأمين ظهره. ذهل الجانب الأمريكي بالعرض الأردني بوصفه عرضاً سخياً وغير مسبوق، وعندما اتصل بالجانب الإسرائيلي، رحبوا بفكرة المعاهدة، أما الأرض فاعتبروها موضوعاً للتفاوض لاحقاً بين الجانبين!

(7) مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية.

لذلك، علينا أن نضع الأمور في نصابها، حتى لا يبدو أن منشأ عدم استرداد الضفة الغربية هو نشوء منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فالحقيقة أن عدم إنهاء الاحتلال، يعود إلى أن إسرائيل لا تريد إنهاءه، ذلك أن الصهيونية تريد أن تبتلع فلسطين التاريخية، وإن من لم يستطع إنجاز اتفاق مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، لن يستطيع أن ينجزه لا مع حماس ولا مع الرئيس محمود عباس، فإسرائيل لا تريد أن تنجز اتفاقاً مع الفلسطينيين، وأعتقد أننا ذهبنا جميعاً في هذا الاتجاه في تقديرنا، هذه ملاحظة إنصافاً للتاريخ.

أما موضوع المملكة المتحدة، فهو برأيي مشروع عظيم لو حصل في أريحا ونشأت دولة بهويتين، وربما لتغير مجرى التاريخ، لكنه تأخر 22 عاماً، فما قيمة أن تصل إلى القرار الصحيح بعد فوات الأوان؟ هذه نقطة يجب أن نسألها، ونرجع للتاريخ حتى نستشرف المستقبل.

لا أعتقد أننا مقبلون على دولتين، ولا على دولة واحدة ثنائية القومية، وقد كان ذلك واضحاً في حديث الدكتور غسان الخطيب، والدكتور نبيل كوكالي، والدكتور رائد نعيرات، إذ إننا مقبلون على استمرار السيناريو القائم، لعشر سنوات، أو ربما لخمس عشرة أو عشرين سنة أخرى، ولأن الزمن كما قال الأستاذ عدنان أبو عودة ليس انتظاراً، فلا بُد من أن يكون هناك من يملؤه بالخطوات والأفعال، هنا يطرح السؤال نفسه بقوة وبإلحاح: هل لدينا حركة وطنية فلسطينية قادرة على استغلال هذا الزمن لإعادة بناء ذاتها، ولإعادة ترتيب أولويات واستراتيجيات المواجهة؟ أم أين نحن؟ هذا سؤال أعتقد أنه بالغ الجدية، وفي ظني أننا أمام حركة شائخة، ومهترئة إلى حد كبير، بدلالة ما قيل من الملاحظات التي لا تقال بالعادة في هذه المجالس.

أما موضوع غزة، فلا شك بأنه راهن، وتجب الإشارة إلى أن هناك دولاً بحجم غزة في العالم، انظروا مالطا مثلاً، وهذا جواب عمّن يتساءل إن كانوا سيعطوننا دولة في غزة بمساحة 365 كيلومتراً مربعاً، لذلك من الممكن أن يكون هناك تفكير جدي في هذا

الاتجاه، وهذا يعيدنا بطبيعة الحال إلى موضوع الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة، إذ إن هناك إجماعاً فلسطينياً بأننا على أبواب مرحلة جديدة، فهل هناك أدوات استراتيجية جديدة لمواجهة هذه المرحلة؟ من المصالحة إلى مختلف أشكال النضال التي لا تقتصر على الـ «PDS» وعهد التميمي وكل هذه الأيقونات.

إن مما يلفت النظر، هو أن الذين وقفوا في الأقصى وقت أزمة البوابات والكاميرات، وكسروا القرار الإسرائيلي كانوا في أغلبهم من جيل ما بعد أوسلو، مدفوعين بالهوية والكيانية الفلسطينية، ولم يكونوا مدفوعين بالفصائلية، وهذا جانب مُشرق يجب أن نأخذه بعين الاعتبار. لكن المهم ألا يراهن أحد على مفاجآت الزمن، بأن نتظر تطورات من نوع ما، يمكن لها أن تكسر رتابة إيقاع الحركة الحالية. بل إن المطلوب أن نملك عملاً منهجياً ومُنظماً.

هناك ستة ملايين لاجئ فلسطيني، تجب مخاطبتهم، ولا بُد من إدامة الصلة معهم، فمَن يعمل على هذا الأمر؟ مَن يتواصل معهم أو يتحرك لأجلهم؟ لقد ابتلعت السلطة الوطنية منظمة التحرير، واكتفت بأن تجعل شعبها في الضفة الغربية وغزة والقدس، وتركت فلسطينيي 48، وفلسطينيي الشتات، هذا ما جرى واقعياً، بصرف النظر عن كل المواقف والبيانات. ولذلك ملأت حماس الفراغ الذي تركته منظمة التحرير، وتحولت الجاليات الفلسطينية في الشتات إلى مراتع لنفوذ التنظيمات الإسلامية التي نشأت واكتسبت قوة في السنوات الأخيرة، وأصبحت تنازع منظمة التحرير على وحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني، فأين الأجيال الجديدة من المناضلين الفلسطينيين؟ أين المثقفون الفلسطينيون؟ أين المفكرّون الفلسطينيون؟ أين النخب؟ وأين المجتمع المدني الفلسطيني الذي أصبح جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحلّ؟

الزمن ليس انتظاراً، ولكنني للأسف لا أرى أن هناك مؤسسة فلسطينية أو قيادة فلسطينية تسعى لأن تعمل وتبني، وإلا فهل يُعقل أن الشعب الفلسطيني بلا قائد ثانٍ

يخلف أبا مازن؟ مع أننا كنا في فترات ماضية نعرفهم ونعرف ترتيبهم، فنقول، أبو عمار، ثم أبو جهاد، ثم أبو إياد، إلخ... حتى أبو مازن كنا نعرف أنه سيكون الثاني في مرحلة ما. إن سيناريو ما بعد أبي مازن يبدو مرعباً، لأن الصراع فيمن سيخلفه سيكون بين متكافئين، قد يوافقني البعض وقد يختلف معي آخرون، لكنني أفترض أن هناك عشرة، وأن كل واحد منهم يرى في نفسه الأحقية بأن يكون خليفة لأبي مازن، فهل يُترك الأمر هكذا؟ ألا توجد مؤسسة فلسطينية معنية؟ ولماذا نكره الرجل الثاني على طريقة الأنظمة العربية، أنظمة التمديد وأنظمة التوريث والتجديد وغير ذلك؟

هناك أمور كثيرة لا أريد أن ألقى باللوم فيها على أبي مازن أو القيادة الفلسطينية فحسب، لأنني أدرك صعوبة الوضع الفلسطيني، وأدرك أن الواقع العربي مُهترىء، وأن هناك يميناً شعبوياً في الولايات المتحدة وانزياحات في إسرائيل نحو اليمين المتطرف، لكنني في الوقت نفسه أؤمن بأبي مازن على أمور أخرى، كاستنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية، واستنهاض منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة ربط العلاقة بين هذه المؤسسات مع الشعب الفلسطيني، وتوظيف الطاقات المذهلة في الشتات، بدلاً من الإبقاء على مؤسسة هرمة وعاجزة بكل ما تعنيه الكلمة، نلومه على كل هذه الأمور، لأن بمقدوره أن يفعل شيئاً إزاءها.

ماذا فعلت القيادة الفلسطينية لتنشيط المقاومة الشعبية التي تتغنى بها من سنوات؟ وبمناسبة ذكرها، فإن معظم موجات المقاومة الشعبية التي تحصل في القدس تعود في أسبابها لابتعادها عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولأن هذا الحديث مُحزن، فلا بُدّ من العمل على أمور كثيرة تحسباً لأي مشكلات قادمة، فمن غير المعقول أن نراقب الاستيطان مثلاً دون أي حراك، 21 ألف وحدة استيطانية في مستعمرة معاليه أدوميم، ومعظم الذين يسكنون في هذه المنطقة هم يهود شريون، في العائلة الواحدة 5 إلى 7 أبناء، ما يعني أن هناك حوالي مائة ألف مستوطن، يُعمل الآن على إنجاز البنية التحتية لهم في مدينة القدس، بين القدس وأريحا، أي أن هذا هو الشطر

النهائي للضفة الغربية، بين شمالٍ وجنوب، هذا عدا عن موضوع الخان الأحمر. لذلك أعتقد بأن علينا أن نرفع أصواتنا من جهة، وأن نُقدّم أفكاراً يمكن لها أن تُشكّل ملامح رؤية استراتيجية فلسطينية في المرحلة القادمة.

**الدكتور أحمد سعيد نوفل<sup>(8)</sup> :**

لو عقدت المائدة المستديرة قبل انعقاد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الأخير في رام الله، لكان من الممكن أن نتحدث عن رؤية مختلفة عما نتحدث به اليوم، لكننا تابعنا نتائج الاجتماع الذي اعتبر بعضهم انعقاده غير شرعي، خصوصاً في ظل رفض كثير من المنظمات كالجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والمبادرة الوطنية، المشاركة فيه. هذا مع الإشارة إلى أن غالبية الرأي العام الفلسطيني في الخارج ترفض انعقاد المجلس المركزي في هذه الظروف.

هل اكتشفنا فجأة بعد مرور 25 عاماً أن اتفاقية أوسلو فاشلة، وأنها لم تأتِ إلا بالمزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، وتهويد القدس؟ فأين الذين كانوا يؤيدون أوسلو الآن؟ وأما الذين كانوا يرفضونها، فما هي أدواتهم التي يمكن أن يستعملونها في ظل الظروف الحالية لمقاومة أوسلو، ومقاومة اتفاق باريس الاقتصادي، ومقاومة التنسيق الأمني، وتنفيذ ما اتفق عليه في الاجتماع الأخير للمجلس المركزي الفلسطيني؟

من المؤسف أن قيادياً فلسطينياً وصف المؤتمر الذي عُقد لفلسطينيي الشتات في الخارج بأنه مؤتمر الشياطين، وطالب بتحرير قطاع غزة من حماس، فيما الاحتلال الصهيوني موجود في بيت إيل، قريباً من المقاطعة التي يُقيم فيها، بمعنى أن البعض بات يعتبر حماس عدواً، لا الاحتلال. الأمر الآخر، لا أدري لماذا يُجتزل الصراع الآن بين حركتي فتح وحماس؟ فيما تلتقي معظم التنظيمات الفلسطينية حول قضايا ورؤى بالنسبة للمشروع

(8) أستاذ علوم سياسية سابق في جامعة اليرموك، الأردن.

الوطني الفلسطيني، ومع ذلك فإن تنظيمًا معينًا يحاول فرض إرادته على الآخرين، وهذا شيء لا يجوز.

لقد قصرت أوسلو القضية الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على إقصاء ستة ملايين فلسطيني في الشتات من العمل لقضيتهم، كما هي حال فلسطيني 48، فإذا ما أردنا الآن العودة إلى بناء مشروع وطني فلسطيني ضمن رؤية جديدة، بعد فشل أوسلو، فما هي الأدوات التي نمتلكها أو نريد أن نمتلكها؟ ثم إن الأشخاص أنفسهم الذين أيدوا أوسلو ووافقوا عليها، هم أنفسهم الآن من يقولون إنها فشلت، وإن علينا أن نُجرب شيئاً جديداً. فهل باتت القضية الفلسطينية حقل تجارب؟ لا يجوز ذلك. وهل يُؤتمن هؤلاء على المشروع الوطني الفلسطيني؟

يتخيل البعض أن الصراع مقتصر على حركتي فتح وحماس، ولكن الصراع أكبر من ذلك بكثير، لأن غالبية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج منخرطة فيه، وإلا لماذا تشهد غزة مسيرات عودة بهذا الشكل، فيما لا تشهد الضفة الغربية الفعاليات ذاتها، بالرغم من أن المستوطنات على بُعد أمتار من وجود الفلسطينيين فيها؟ ما هي الأدوات والوسائل التي يمكن أن نعتمدها في المشروع الوطني الفلسطيني؟ هل يكون المشروع الوطني الفلسطيني بالقول إننا نؤيد المقاومة الشعبية؟ جيداً أن السلطة الوطنية الفلسطينية أرادت وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، ولكن لماذا أدركت ذلك متأخراً؟ ألم تكن تعتبر بأن التنسيق الأمني مُقدّس؟ كُّل هذه التساؤلات يطرحها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فما الذي يجب فعله لتوحيد جهود الفلسطينيين جميعهم في كل أماكن وجودهم؟ علينا أن نبحث عن رؤية فلسطينية موحّدة، لتستمرّ المقاومة لدحر الاحتلال، وتعزيز المشروعية الوطنية في النضال الفلسطيني.

الدكتور رازك الزعائر<sup>(9)</sup> :

بالعموم، يمكن القول إن القضية الفلسطينية أكبر قضية حيّة على مرّ التاريخ، إذ ابتدأت فصولها منذ أكثر من قرن من الزمن، ومع ذلك، لم يتراجع مستوى الاهتمام بها على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، وبالتالي فإنّ تغيّر القيادات والأنظمة، سواء كان ذلك في العالم العربي أو في إسرائيل أو على صعيد الإدارة الأمريكية، أو الصعيد الفلسطيني، لن يؤثّر سلباً على القضية الفلسطينية واهتمام الرأي العام بها على مرّ التاريخ ولدى مختلف الأجيال.

الأمر الآخر، هل يستطيع لقاء كهذا أن يُقدّم فكرة بناءة لصنّاع القرار على المستوى الفلسطيني، الرسمي والشعبي، وعلى المستوى العربي، وعلى المستوى الإسرائيلي والدولي؟ هل يمكن تقديم فكرة يمكن أن تكون مقبولة لهذه القوى أو هذه الأطراف الأربعة؟ إن وجود مثل هذه الفكرة يمكن أن يشكل خطوة إلى الأمام لنيل حقوق الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وأن تصبح الدولة الفلسطينية دولة نظيرة لمثيلاتها في المنطقة والعالم.

أعتقد بأن إنجازات الحركة الوطنية الفلسطينية على مرّ الظروف كانت كبيرة، ولا يجوز أن نتقص من أيّ من هذه الإنجازات. لقد أصبحت القضية الفلسطينية موضع اهتمام لكلّ المؤسسات الدولية والقيادات الدولية، والقوى الرئيسة في العالم، بل تصدرت أهمّ أجندات العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالرغم من كلّ العضلات والمشاكل التي تظهر بين حينٍ وآخر في العالم العربي، ابتداءً من الحرب العراقية-الإيرانية، والثورة الإيرانية، والإرهاب والتطرف، والربيع العربي، وبالرغم من كل تطورات المنطقة.

(9) باحث، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

لقد حققت الحركة الوطنية الفلسطينية إنجازات متعددة، إذ تمكنت من إدارة شؤون الفلسطينيين في الداخل المحتل على الأقل من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، وهو ما لم يكن متاحاً قبل العام 1982، ولكن المسألة تكمن في مدى مرونة هذه الحركة الوطنية وسيادتها في الواقع. وهذا أمر قابل للنقاش، ينبغي العمل على تطويره.

إن هذا الإنجاز هو إنجاز فلسطيني عربي، وأودّ التركيز على كونه إنجازاً أردنياً أيضاً، لأن الأردن كان الداعم الأساسي لوجود منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية كذلك، فموقفه المعلن والواضح، كان يتمثل في تأكيده على حقّ الشعب الفلسطيني في سيادته على أرضه ومشروعية الدولة الفلسطينية.

لقد التقيتُ بحكم موقعي في العمل، مع المرحوم الملك الحسين بن طلال، والتقيت كذلك مع جلالة الملك عبد الله الثاني، ولاحظت أن همّ الأردني كان متركّزاً على الدوام في كيفية دعم حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه بغض النظر عن الأشخاص الذين يتولون قيادة الشعب الفلسطيني. وأشيرُ كذلك إلى أنه بالرغم من كل التنافس الذي حصل في العلاقة الأردنية-الفلسطينية، إلا أن الملك الحسين بن طلال -رحمه الله- لم يكن يتطلع إلا إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقّه، فهذه هي حقيقة الموقف الأردني المستمرّ حتى اللحظة، وهو ما أعتقد أنه سيبقى في المستقبل سائراً بهذا الاتجاه، إذ إن أكبر داعم للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني هو الموقف الأردني، سواء كان من القيادة الأردنية ممثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، أو من المؤسسات الأردنية والشعب الأردني، أو من مؤسسات المجتمع المدني الأردني، والتي تنشط في العالم كله لإحياء ودعم كلّ حقوق الشعب الفلسطيني، ليس فقط في الداخل، وإنما أيضاً في الخارج والشتات، وفي مختلف الأماكن.

الأمر الآخر، بما أننا نتناول الموقف الأمريكي كونه دينامو عملية السلام، فإما أن يجرّكها وإما أن يُعطلها، فإنني لاحظت من خلال مشاركتي مع الوفود الأردنية

الرسمية، أن الجانب الأمريكي كان يطرح دائماً مسألة مهمة تتصدّر جدول أعمال هذه اللقاءات، وتمثّل في الإجابة عن سؤال: كيف يستطيع الأمريكيون إيجاد مقاربة لمعضلة الأمن الإسرائيلي مع تحقيق الحد الأدنى من الرضا للشعب الفلسطيني لإقامة سلام مع إسرائيل؟ أخيراً، أنا متفائل في المستقبل، لأن المستقبل سيكون لهذا الشعب الحيّ، كما أنني أخالف بعض الإخوة الذين طرحوا بأننا نسيرُ إلى مستقبل مجهول، لأن المستقبل سيكون للفلسطينيين أقرب مما نتوقع، وستكون الدولة الفلسطينية المستقبلية نموذجاً لكلّ دول العالم العربي التي تعاني من مشاكل كبيرة في هذا الزمان.

### الدكتور صبري الربيحيات: (مدير الجلسة)

أرجو أن نركّز على عنوان الجلسة، والمتعلق بمآلات القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، فإذا لم تكن الدولة الفلسطينية متاحة خلال عشر سنوات أو عشرين أو ثلاثين سنة، وإذا لم يكن حلّ الدولتين متاحاً، فما هي الخيارات الموجودة والمتاحة أمام الفلسطينيين؟ وما هي الاستراتيجية البديلة؟ هل نتمسك باللآات المبكرة، ونتطلع للزمن على أنه انتظار، وفقاً لما أشار إليه الأستاذ عدنان أبو عودة؟ أم أن هناك فرصة لأن ننجز في هذا الزمن عملاً، ونغيّر من ديناميكية الأداء من أجل تحقيق أهداف موضوعة متفق عليها يعمل الجميع على تحقيقها؟

يطمئن الإسرائيليون إلى أن هناك مصلحة وطنية خاصة بهم لا تؤثر بها تعددية الأحزاب الإسرائيلية، فماذا عن المصلحة الوطنية الفلسطينية؟ وماذا عن المصلحة العربية؟ ماذا بعد تهاوي كلّ الأنظمة العربية أمام الضغوط الإسرائيلية؟ ألم يكن مشهد الإقليم العربي مضحكاً مبكياً الأسبوع الماضي، إذ كان كلّ رموز التعتن الإسرائيلي، ثقافياً وسياسياً وفكرياً واستخبارياً، موجودين في أربع دول عربية علناً تحت أضواء الكاميرات وأمام المايكروفونات؟ فما الذي يعنيه ذلك؟ وكيف يتزامن ذلك مع رفض الفلسطينيين السير في الاتفاقيات التي كانت موجودة؟ لماذا هذا التوقيت؟ هل يعكس ذلك فوضى وارتباكاً ويكشف الخلل في عدم وجود تنسيق؟

أرى أنه يجب علينا أن نركز على مآلات القضية والسيناريوهات المتوقعة، إذ إن هناك حديثاً عن الأبهارتايد، وهناك حديث آخر عن حلّ دولة لشعبين، وحلّ دولتين لشعبين، وهناك من يطرح المقاومة وضرورة الاستمرار بها، فماذا عن البدائل الأخرى؟ أليست هناك بعض الأصوات التي تفضل الاندماج بالدولة الإسرائيلية تحت أيّ شروط لأنها لا ترى أيّ أمل في الأنظمة العربية؟ ماذا عن غزة؟ كلّ هذه الأسئلة وغيرها بحاجة لإجابات ونقاش واضح.

**الدكتور حسن البراري<sup>(10)</sup> :**

لديّ ملاحظة يتبعها سؤال. الملاحظة تتعلق بما كتبه جورج أورول العام 1946 عندما أشار إلى أن اللغة تستخدم أحياناً للخداع، وتوظّف سياسياً من أجل هذه المهمة، وربما يكون الإسرائيليون هم أكثر من أبدعوا في ذلك. والحقيقة أنني أختلف في توصيف ما يقوم به الإسرائيليون على أنه تثبيت الأمر الواقع، لأنهم يعتمدون على ما يمكن اعتباره انجرافاً، وإلا لو كان تثبيتاً للأمر الواقع، لما كان هناك توسّع استيطاني، ولا إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب.

أريد ربط ذلك مع ما تناوله الأستاذ عدنان أبو عودة في مسألة أن الزمن يُعدّ أحد أهم الفواعل للسياسة الإسرائيلية، والذي يفضي ربّما إلى ديناميكية تعقّد من عملية السلام، كما يجب الانتباه إلى أن الانتظار مُضّرّ للفلسطينيين لأن الجميع يدرك بأن إسرائيل تريد بالنهاية الانفصال عن الفلسطينيين، لا إقامة دولة فلسطينية. ولذلك فإن تفكيرنا في التوصل إلى حلّ يفضي إلى دولة فلسطينية هو وهمٌ اختلقناه، فالجانب الإسرائيلي لم يفكّر جدياً في يوم ما بإقامة دولة فلسطينية، حتى في ظلّ قيادات حزب العمل في الثمانينات، ومنهم يوسي بيلنت وحاييم رومن وأبراهام بورغ.. إلخ، وهم الذين طرحوا الخيار الفلسطيني بدلاً من الخيار الأردني لأنه يحقق الانفصال الديمغرافي، إذ إنهم تبناوا المقولة الديمغرافية منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وبالتالي فإننا نواجه أزمة حقيقية،

(10) أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية.

وكلما مرّ الوقت تتعمّق أزمة الفلسطينيين الذين يخوضون الآن صراعاً على سلطة سريالية غير موجودة، وهو ما يجعلني أتساءل: على ماذا يختلف الفلسطينيون؟

لو أن هناك هدفاً استراتيجياً توافقت عليه الفصائل، ثم تنافست فيما بينها على تحقيقه لكان الأمر مفهوماً، لكننا سمعنا أشياء مختلفة من طرفي الخلاف الفلسطيني، وكأن هناك حرب باردة فلسطينية، نحّت الصراع مع الجانب الإسرائيلي، ولم يعد همتها الأول. يتزامن هذا مع أمر بالغ الخطورة يتمثل في التفاهات الإسرائيلية مع دول عربية رئيسة، نعرفها جميعاً من خلال ما يطرح من تسريبات، فهذه الدول باتت مستعدة للتعامل مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين والأردنيين.

وبناءً على ذلك، فإن السؤال الأهم: متى تتمّ المصالحة؟ ربما هذا هو الذي يساعد الفلسطينيين على تقديم إطار للعمل في مواجهة سيناريو الوضع القائم، والذي يبدو في تقديري مدمراً، لأنه تكتيك صهيوني إسرائيلي كلاسيكي من أجل إيجاد وقائع على الأرض، ثم الطلب من المجتمع الدولي والفلسطيني والعربي أخذه بعين الاعتبار، وأذكركم هنا برسالة بوش إلى شارون التي نعرفها جميعاً، وهي «على الآخرين أن يأخذوا بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية»، لأن العقل الغربي يتعامل بواقعية مع ما يجري على أرض الواقع، ويطلب من الآخرين أن يأخذوه بعين الاعتبار لإنجاز أي اتفاقية، وهذا ما يُدركه الإسرائيليون تماماً، ولذلك فإن للموضوع بُعداً سيكولوجياً، علينا أن ننتبه له.

**المهندس عدنان السواعير<sup>(11)</sup>؛**

تتناول المائدة المستديرة القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الأردن، إلا أن أغلب ما تناولته كان سرداً تاريخياً لمحطات في تاريخ القضية الفلسطينية قبل العام 1948 حتى هذه اللحظة، وقد تبين الجميع أن العلاقات الأردنية-الفلسطينية مميزة، وأن الشعبين الأردني

(11) عضو مجلس نواب أردني سابق.

والفلسطيني من أقرب الشعوب إلى بعضها البعض، وأن القضية الفلسطينية كانت وما زالت هي القضية العربية الأولى، وأنها في وجدان كل أردني وكل عربي.

ولكن ما سمعته من السرد التاريخي عن هذه العلاقات، يُبين أنها سارت على مستويين مختلفين، الأول هو المستوى الشعبي، وهو المستوى الذي لا أعتقد أنه تشوبه أيّ شائبة، بل على العكس، دائماً ما ينظر الشعبان على أنهما شعبٌ واحدٌ وأنه لا اختلاف بينهما، غير أن العلاقات الرسمية، وهي المستوى الثاني، لم تكن على المستوى ذاته، ولقد كان لذلك تبعات غير جيدة.

أعتقد أننا وصلنا إلى المرحلة النهائية في القضية الفلسطينية، إذ يُراد تصفيتيها من خلال ما يُعرف بصفقة القرن أو غير ذلك، ولقد تبيّنُ من خلال نتائج الاستطلاعات التي قدّمها الدكتور نبيل كوكالي، إلى أن هناك تغيراً في المزاج الفلسطيني، وأن الأجيال الجديدة من الشباب الفلسطيني مثلاً لم تعد مرتاحة للوضع، وهو ما أشارت إليه نسبة الراغبين بالهجرة. ولذلك من الضروري أن يكون هناك تنسيق شعبي بين الأردنيين والفلسطينيين، وألاً تقتصر هذه العلاقة على المستوى الرسمي بين الطرفين فقط، بل لا بُدّ من تنسيق على المستوى النقابي والشعبي لمقاومة المشروع الصهيوني، ومواجهة مشاريع التصفية.

**الأستاذ نايف مهنا<sup>(12)</sup> :**

هل تكمن المشكلة في المشروع الوطني الفلسطيني؟ وهل يمكن القول إنه فشل؟ وما هو الحل؟ أم أن المشكلة في قيادة هذا المشروع التي لم تستطع توجيه الصراع وإدارته؟ لم يملّ الشعب الفلسطيني يوماً عن العطاء، كما هي حال الشعوب العربية، ولقد رأينا كيف يُواجه الكبار والصغار، الرجال والنساء، الشباب والأطفال، المحتلّ بصدور عارية في مسيرات العودة.

(12) عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد تمكّن الفلسطينيون من انتزاع بعض القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية على مستوى الجامعة العربية، بل إنه بالرغم من كل المالبسات التي تحيط بالموقف العربي مؤخراً حيال القضية الفلسطينية، إلا أن قمة الظهران الأخيرة نصّت في بيانها على دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، ولم يستطع المؤتمر أن يتملّص من ذلك. كذلك الأمر، في قرار الجمعية العمومية 67/19، والذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على حدود 1967 بها في ذلك القدس الشرقية.

لا ينبغي أن ننسى أن هناك ستة ملايين ونصف المليون فلسطيني في فلسطين التاريخية، وأن قيادتهم موجودة على الأرض، وأن الشعب الفلسطيني جاهز للنضال في سبيل تحقيق أهدافه الوطنية بما فيها دحر الاحتلال، وإقامة دولته، والتأكيد على حق العودة للاجئين. لا أعتقد أن الحلّ يكمن في إعادة النظر في المشروع الوطني الفلسطيني، وأعتقد أن تحقيق حل الدولة الواحدة أصعب بكثير من تحقيق حلّ الدولتين، كما لا أتفق مع وجهة النظر التي تقول إن هناك واقعاً ثابتاً، هذا ليس صحيحاً، لأن الجرافات الإسرائيلية لم تتوقف منذ أو سلو عن مصادرة الأرض وبناء المستوطنات، وقد استوطن حتى اللحظة حوالي 850 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس بشكل شامل.

المسألة الأخرى، لماذا لا تُطبّق قرارات المجلس المركزي وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني؟ أين متابعة اللجنة التنفيذية والرئيس لهذه القرارات؟ لقد أجابت اجتماعات اللجنة المركزية واجتماع المجلس الوطني في 2 أيار 2018 عن أسئلة وطنية مُلحّة، ووضعت برنامجاً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هناك مشكلة في تطبيق هذه القرارات بجديّة.

لا يجب أن يقتصر اهتمامنا في مناقشة دور الفصائل وأزماتها، وإنما يجب أن نهتمّ بالشعب الفلسطيني كلّّه، في الداخل والخارج، لأن الشعب الفلسطيني بعمومه هو المعنيّ بقضيته الوطنية، ولا أعتقد أن الأفق مُغلق، بل إن هناك إمكانية لإعادة تصويب الأمور باتجاهها الصحيح لمجابهة الاحتلال، ونحو إعادة تعريف إسرائيل باعتبارها دولة احتلال، وهذا

وحده كفيلاً بأن يُعيد ترتيب كثير من الأمور، ولا شكّ بأن هذه مهمتنا جميعاً، نُخبأً ومثقفين.

**الأستاذ محمود ارديسات<sup>(13)</sup> :**

من الضروري أن يصمد الشعب الفلسطيني في أرضه، ومن الضروري كذلك أن ندرك أهمية هذا الصمود وأن ندعوه، وأن نُذكر بأهميته، لكن هذا الصمود ليس وحده هو المطلوب، بل هو خطوة من خطوات في برنامج متكامل، ولذلك أرى بأن الدعوة للاكتفاء بالصمود في الأرض دون أيّ خطوات أخرى، عجزٌ على المستوى العربي والفلسطيني.

إذا كان الاحتلال لا يريد أيّ حلول، ولا يرغب في رؤية دولة فلسطينية، فإن عليه أن يدفع ثمن ذلك، ولذلك يجب أن يركز المشروع الفلسطيني في المرحلة القادمة على زيادة كلفة الاحتلال، هذا ما هو متاح، ومن دون أن يدفع الاحتلال ثمناً سيستمر في سياسته. إذا كانت الاستطلاعات التي ذُكرت تشير إلى رغبة 28% من الشباب الفلسطيني بالهجرة، فماذا لو زاد الاحتلال الصهيوني من ضغطه على الشعب الفلسطيني؟ ولذا فإن ارتفاع الكلفة على الاحتلال سيردعه عن ممارسة المزيد من الضغوط على الشعب الفلسطيني، وسيدفعه للبحث عن حلول ومخارج سياسية.

**الأستاذ نبيل عمرو<sup>(14)</sup> :**

عندما أخبروني بالمشاركة في هذه المائدة المستديرة، عرضوا عليّ ثلاثة مواضيع، فاخترت الرابع، وهو المتعلق بالعلاقات الأردنية-الفلسطينية لإدراكي أهمية هذا الموضوع، ولإدراكي بأنه موضوع مُلحّ وحيوي أيضاً.

(13) لواء ركن متقاعد، باحث وخبير في الشؤون الاستراتيجية، الأردن.

(14) عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق.

الأمر الآخر، أشفق على أوصلو من الانتقادات التي جرت، صحيح أنها فشلت، لكنني أعتقد أن أوصلو كانت أهم حدث فعلي في مجرى القضية الفلسطينية، لأن ما دون ذلك كان مجرد طموحات وتطلعات وشعارات وأحزاب، أما اتفاق أوصلو فقد كان شيئاً ملموساً.

وبالرغم من فشل أوصلو في النتائج، إلا أنها تمكّنت من تحقيق بعض الأمور في الطريق، بل ربما يُمهد فشل أوصلو لاتفاق آخر (أوصلو 2)، لأننا إذا أردنا أن نتحدث بشكل واقعي لا بشكل رغائبي، فإن هذا ما هو متاح أمامنا، إما أن نذهب إلى اتفاق آخر، وإما أن ننتظر صفقة القرن، أما الحديث عن دولة مستقلة كاملة السيادة وبانفكاك اقتصادي وأمني مطلق عن الاحتلال، وبتحرير كل التراب، فهذا مطلوب ومرغوب لكنه غير قابل للتحقق في الوقت الراهن، لأن القوى من حولنا لا تريد ذلك.

لقد تأثرتُ بشخصين من الساسة، الأول عدوّ، هو بن غوريون، إذ لما عرّض على بن غوريون موضوع التقسيم الذي أعطى العرب أكثر مما أعطى الإسرائيليين، قال حينها: إنها بداية جيدة، والشاهد أنه تعاطى بواقعية لتحقيق ما هو أكبر لاحقاً. أما الشخص الثاني فهو الحبيب بورقيبة، إذ إنه لما أحسّ بنضوج موضوع الاستقلال في ذهن الفرنسيين والعالم، عمل ليلاً نهاراً إلى أن وصل إلى ذلك، وهكذا كانت الدولة التونسية هي الأقوى في الصمود أمام موجة الربيع العربي رغم كل الذي يحدث.

والخلاصة، هي أنه لا وجود لاتفاق جيد أو اتفاق سييء، بل هناك كيفية للتعامل مع الاتفاق، فإذا ما تعاملت مع الاتفاق السييء بشكل جيد سيُصبح جيداً، وإذا ما تعاملت مع الاتفاق الجيد بشكل سييء سيُصبح سيئاً.



لا شك أننا إزاء تركة ثقيلة منذ اتفاق أوسلو، وكذلك الحال بالنسبة لوادي عربية، وربما أن السلطة الفلسطينية الرسمية تعترف بهذه النتيجة، وقد كان هذا واضحاً أخيراً في قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، لكن السؤال الملح: ما هو البديل؟ وما هي الاستراتيجية الأخرى المطروحة بديلاً لهذا الواقع القائم؟ ذلك أن الحديث عن إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني يتطلب أن نُحدّد كيف يكون ذلك؟ وبأيّ اتجاه؟ هل ستجاوز كل ما كان في الماضي؟ أم سالبنا على ما يمكن البناء عليه؟

أختلفُ مع مَنْ يقول إن الإدارة الأمريكية لم تتغير، لأنها تغيرت نحو الأسوأ، لا بل باتت أكثر شراسة وهمجية مما مضى، ولم يبدأ هذا الأمر مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بل بدأ مع الإدارات السابقة، لكن هذه الإدارة جاءت تتويجاً لكلّ مَنْ سبقها من الإدارات الأمريكية المختلفة، وتعمل الآن من خلال استراتيجيتين: الأولى، تدمير الدولة الوطنية العربية، وقد تمكنت من تحقيق ذلك في كثير من البلدان العربية، وليس الأردن بمنأى عن هذا الاستهداف، كما أن السلطة الوطنية ليست بعيدة أيضاً عنه، لأنه يُراد تفكيكها باستمرار، وإدامة حالة الصراع والانقسام الداخلي، لأن هذا هو المقوّض الرئيس لكثير من الإنجازات التي حقّقها الشعب الفلسطيني..

أما الاستراتيجية الثانية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي استراتيجية المشاريع الاقتصادية العملاقة العابرة للحدود السياسية والجغرافية، بما يجعل من إسرائيل مركزاً رئيساً، ويُعطيها دوراً كبيراً، ويجعل من بقية الدول أتباعاً لها. وهو ما يدعونا لأن ننتبه جيداً لما يُحاك من خطط ومشاريع تستهدفنا.

تعقيباً على حديث معالي الأستاذ عدنان أبو عودة، أعتقد أن قراءة التاريخ مهمة، لكن علينا أن ننتبه إلى كيفية قراءته، بمعنى أن بعض ما ورد في حديثه كموضوع الهوية

(15) الأمانة الأولى لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»، عضو مجلس نواب أردني سابق.

لم يعد قائماً في واقعنا الحالي لأسباب موضوعية، فقد تطور الواقع ولم يعد هذا المعطى قائماً، وبالتالي فإن ما هو مطلوب أثناء قراءة التاريخ هو عدم إغفال التغيرات الجوهرية الهائلة عربياً ودولياً، خصوصاً أن هناك استنزافاً للدولة الوطنية العربية، فكيف ستكون الحال مع أيّ كيان يمكن أن يُعبّر عن الهوية الوطنية الفلسطينية؟ لا شك بأنه سيتعرض لاستهداف مُضاعف، وهو ما يدعوننا إلى تبني استراتيجية مواجهة مشتركة فلسطينياً وعربياً.

الأستاذ حازم عياد<sup>(16)</sup>؛

كانت هناك تساؤلات عن مستقبل قطاع غزة، وعمّن يملأ الفراغ، لكن هذه التساؤلات هي نتيجة مرحلة طويلة من الإقصاء والتفرد داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ما أنتج سلوكيات ومواقف متعددة في الشتات، وفي أراضي الـ 48 وفي مناطق الـ 67، وأيضاً في قطاع غزة، وبالتالي فإن الواقع الحالي لم يأت من فراغ، ولا شك بأن التساؤلات عن مستقبل القضية الفلسطينية مشروعة ومقلقة.

أما تناول مسألة العلاقة مع الأردن، فهذه مسألة على ارتباط بمستقبل القضية الفلسطينية، ولا بُدّ من الانتباه إلى أن من سيملاً الفراغ، هو من سيجيب عن شكل هذه العلاقة، ويكون قادراً على تحديد شكل العلاقة مع الأنظمة العربية والقوى الغربية، وهو من سيطرح البدائل والاستراتيجيات المراد إنتاجها في المرحلة المقبلة.

يشير سلوك الفلسطينيين إلى أن هناك استراتيجيات تتطور كـ «PDS»، أو كالمقاومة التي نراها في أراضي الـ 48 وتُعبّر عن تطوّر جدير بالانتباه، وهناك مشاريع في الشتات الفلسطيني، وهذا يؤشر بشكل ما إلى أن الفراغ سيُملأ، تماماً كما ملأت منظمة التحرير الفراغ عقب الحاج أمين الحسيني. وهناك أيضاً تطوّر في الأدوات والطرق التي يستخدمها

(16) كاتب صحفي في صحيفة السبيل الأردنية.

الفلسطينيون، وهي تشير إلى أننا سنعبّر هذا المفترق باتجاه مُحدّد، وأكثر وضوحاً في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.

يجب مراعاة أن الزمن قد تغيّر، وأن ذلك أنتج خطاباً جديداً، ففيما كانت الشيوعية في الماضي مرجعية لحركات التحرّر، بات خطاب الليبرالية وحقوق الإنسان هو المرجعية كما هي الحال مثل «PDS»، حتى الحركات الإسلامية بات لديها وعي مختلف، وتطور في الفهم لكيفية إدارة الصراع، بل إن الغرب قد تغيّر كذلك، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يميني متطرف، لكن هناك نُخب ليبرالية في الغرب كذلك تتحدث عن حقوق الإنسان يمكن التفاهم معها.



## ردود المتداخلين

الدكتور غسان الخطيب<sup>(17)</sup> :

بالنسبة لملاحظة الأستاذ تيسير الحوراني، صحيح أن الاتفاقيات والوثائق جميعها في أوسلو قد خلت من أي إشارة إلى دولة فلسطينية، لكن ليس صحيحاً أن الوثائق أشارت إلى قبولنا تصنيف المناطق المحتلة على أنها مناطق متنازع عليها.

بالنسبة لموضوع الأردن، لم أكن منخرطاً بالحياة العامة تماماً في المرحلة التي تناوّلها الأستاذ عدنان أبو عودة في نقاشه، ولكن من خلال قراءتي للتاريخ واطلاعي المتواضع، أرى أن الأردن قد استنفد إمكانية استعادة الأراضي المحتلة عن طريق الشرعية الدولية، فإسرائيل لم تكن لتقبل بأن تتخلى عن الأرض المحتلة لأيّ طرف أراد استعادتها، سواء كان هذا الطرف هو منظمة التحرير أو المملكة الأردنية الهاشمية. وربما أن ذروة المحاولات الأردنية التي لم تنجح في استعادة الضفة كانت في اتفاق لندن مع بيريس، والذي رفضته الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي توصل الأردنيون والفلسطينيون على حد سواء بعدها، إلى قناعة بأن إسرائيل غير جادة في التخلي عن سيطرتها على الأراضي المحتلة، لا للأردن ولا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بالنسبة لاستفسار الدكتور حسن البراري، فقد استعملتُ كلمة الأمر الواقع، ولم أستعمل متعمداً كلمة الوضع الراهن، للسبب الذي تفضل به، وهو أن الوضع الراهن ينطوي على الثبات، بينما الأمر الواقع هو ما تسعى إسرائيل لإبقائه أطول مدة ممكنة، وتكون ديناميكية الاحتلال في الاستيطان جزءاً من مكوناته، وبالتالي هو ليس واقعاً ثابتاً، لذلك لم أستخدم الوضع الراهن، بل هو أمر واقع تُكرّس فيه إسرائيل سياسة الاستيطان بأسرع مقدار، وأقل تكلفة سياسية وأمنية من خلال طريقتين: المفاوضات بشكل جزئي من جهة، والسياسات أحادية الجانب التي بدأها شارون من جهة أخرى،

(17) أستاذ الدراسات العربية والدولية في جامعة بيرزيت، وزير العمل والتخطيط الفلسطيني الأسبق.

وقد تمكنت بذلك من فرض أمرٍ واقعٍ ملائم لها وغير ملائم لنا، وهي قادرة على أن تحافظ على هذا الواقع لأنها تمتلك القوة.

أما السؤال: متى تتم المصالحة؟ فلا أدري إن كنا في ندوة أكاديمية أم في اجتماع مجلس مركزي، لكن الحقيقة أنني لا أعتقد أن المصالحة ستتم، بل أعتقد أن الانقسام الذي جرى كان تغييراً غير قابل للعودة إلى الوراء في المرحلة السياسية الحالية، ربما يعود سبب ذلك أساساً إلى أن هناك قوىً ودولاً وأطرافاً إقليمية وربما دولية أيضاً، مرتاحة لهذا الوضع، وتسعى أيضاً للمحافظة عليه. بل إن جزءاً من سياسة إسرائيل في الأمر الواقع هي استمرار الانقسام الذي أعتقد أننا نتحمل مسؤوليته جميعاً.

**الدكتور رائد نعيرات<sup>(18)</sup> :**

ينبغي على العقلية الفلسطينية التي تدعو إلى صناعة المستقبل أن تنطلق من واقع يأخذ بعين الاعتبار إعادة الوعي الجمعي للشعب الفلسطيني ومكونات العمل الفلسطيني بكل أطيافه، وبالتالي وجوب مغادرة عقلية الماضي، والتي تقوم على مبدأ إما أنا أو أنت، سواء في علاقاتنا الداخلية أو الخارجية أو علاقاتنا العربية.

أما المصالحة وفقاً للعقليات والآليات والمحددات ذاتها، فلن تقود إلى أي مصالحة، وإذا ما اتفقنا على أننا على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب مشروعاً وطنياً جديداً بمؤسسات مستجدة وأدوات مختلفة، فإن ذلك يُرتب علينا البدء بالخطوة الأولى، حينها ستكون المصالحة تحصيل حاصل.

**الدكتور نبيل كوكالي<sup>(19)</sup> :**

فيما يخص استطلاعات الرأي المتعلقة بالمصالحة، يبدو أن الشعب الفلسطيني وصل إلى قناعة بأنه لن تكون هناك مصالحة، وهو يُحمّل الطرفين (حركة فتح وحركة حماس)

(18) رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

(19) رئيس ومؤسس المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي.

مسؤولية عدم الوصول إلى اتفاق لإنهاء الانقسام، ويعتبر أن هناك خلافات شخصية بينها، وسنلاحظ كيف بدأ الانقسام بانسحاب الاحتلال من قطاع غزة وما تبع ذلك من إشكاليات، وهو ما يؤكد بأن هناك أجندات خارجية مستفيدة من الانقسام وتعمل على تكريسه.

أما اتفاق أوسلو في استطلاعات الرأي، فقد سبق أن سألنا الشارع الفلسطيني عنه، وكان هناك تأييد لأوسلو في مراحل معينة، ورفض في مراحل أخرى، وهو ما يشير إلى أن اتجاهات الرأي العام تتغير بتغير المراحل الزمنية، فقد يكون هناك توجه إيجابي إزاء أوسلو في مرحلة ما بناءً على مدى استفادة الناس، وقد يصبح التوجه سلبياً في مراحل أخرى، والشاهد أن اتجاهات المستطلعة آراؤهم تكون مرتبطة بالواقع الموجودين فيه. وبالنهاية، فإن أوسلو مجرد مرحلة مفاوضات وتوقيع اتفاقيات، وقد حققنا بعض المكتسبات منها، ولا أعتقد أنها كانت خطأ كبيراً، ولكن بعض المستطلعة آراؤهم يرفضون أي قضية على الدوام، وأعتقد أن هذا الرفض عائد إلى كونهم ينتمون إلى أجندات سياسية، فهم يرفضون بناءً على موقفهم الأيديولوجي.

#### الأستاذ عدنان أبو عودة<sup>(20)</sup>؛

فيما يتعلق بملاحظة النائبة عبلة أبو عبلة حول كيف نقرأ التاريخ، أود أن أشير إلى أن تناولي للصراع على الهوية أصبح تاريخاً، فقد قمنا بعمل فكّ علاقة قانونية وإدارية مع الضفة الغربية العام 1988، ولذلك لم يعد هناك تنافس وانتهى الموضوع، فقد أصبح الفلسطيني فلسطينياً، والأردني أردنياً.

أما فيما يتعلق بأوسلو، فمن الضروري الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية جاءت بعد حدث تاريخي مرّت به القضية الفلسطينية في القرن العشرين هو الانتفاضة، فعملت إسرائيل على تنفيس الانتفاضة من خلال اتفاق أوسلو، وبات العالم كلّ يتحدث عن السلام.

(20) رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق.

لا يجب أن نستهيّن بموضوع غزة، لأنها قد تُشكّل مخرجاً للإسرائيليين في حال تمكّننا على المستوى العربي والفلسطيني من الضغط على إسرائيل دولياً من أجل التوصل إلى حلّ الدولتين، فيمكن لإسرائيل حينها أن تنفس هذا الضغط بإقامة دولة فلسطينية في غزة، حتى تقول للعالم بأنها تعاطت مع الفلسطينيين، لكنها بهذا تتملّص من إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة لارتباطها الديني بها، عندها يُصبح الفلسطيني في الضفة مقيماً في إسرائيل في حين أن دولته هي غزة!

ولذلك لا بُدّ من تعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي من خلال زيادة التكلفة على الاحتلال، كما أشار إلى ذلك الباشا محمود ارديسات. ولا بُدّ أن نعمل كذلك على إنشاء خلية فكرية فلسطينية أردنية وعربية من أشخاص مفكرين يُزودونا بالمعلومات أولاً بأول، ويقترحون السياسات على الجميع للاستفادة منها.

تُعدّ الفصائل في السياق الفلسطيني مشكلة، لأننا إذا ما عدنا إلى مرحلة التحرّر الوطني في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، سنجد أنه كان يخوض معارك الاستقلال الوطني بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت الدول التي تعاني لنيل استقلالها تدخل في مرحلة الثورات، ولكن الثورات في تلك الدول حول العالم، كانت تُعبّر عن نفسها بحالة وطنية واحدة لا حالة فصائلية، فمثلاً سنرى في الإطار العالمي، الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام المعروفة بـ «الفيت كونغ»، و الجبهة الساندينية للتحرير الوطني في نيكاراغوا، والجيش الإيرلندي في إيرلندا، وجبهة التحرير الجزائرية في الجزائر، والمؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا، فلماذا كانت كلّ هذه البلدان قادرة على أن تخوض معارك تحرّرها بحركة تحرر واحدة، بينما خاض الفلسطينيون نضالهم بحركات وفصائل متعددة، في الوقت الذي يعلم فيه الجميع ما الذي تعنيه الفصائلية، إذ إن كل فصيل سيُتبع مُموّلاً وراعياً عربياً، في حين سيخضع فصيل آخر لمُموّل عربي آخر، وستتضارب مصالح المموّلين واعتباراتهم، فلماذا سمحت الثورة الفلسطينية الممثلة بحركة فتح بتكاثر الفصائل؟ أليس هذا خطأ ثورياً تاريخياً؟

## إلى أين تتجه إسرائيل، وما أثر ذلك على مسارات السلام والحلّ النهائيّ للقضية الفلسطينية؟

### مواضيع الحوار:

- هل تغيّرت إسرائيل؟ وهل هي ذاتها التي وقّعت اتفاقية أوسلو؟
- ماذا عن الانزياح الإسرائيلي المنظم صوب اليمين المنظم دينياً وقومياً؟ وما هي تداعيات تنامي الثقل السياسي للوبي الاستيطان داخل إسرائيل؟
- أيّ انعكاسات للتحوّلات داخل إسرائيل على مستقبل القضية الفلسطينية؟ وما هو مستقبل كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال؟

### أدار الحوار:

- د. أحمد جميل عزم، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة بيرزيت.

### المتدخلون:

- د. جمال زحالقة، نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.
- أ. سعيد الخرومي، نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.
- د. حسن البراري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية.



## مداخلة الدكتور جمال زحالقة

نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة

سأتطرقُ إلى عنوان هذه المائدة المستديرة، وموضوع جلستها الذي يطرح سؤال: إلى أين تتجه إسرائيل؟ وما أثر ذلك على مسار السلام وقضايا الحلّ النهائي للقضية الفلسطينية؟ وما هي الانعكاسات المترتبة على هذا الأمر على الأردن؟ على أن الإجابة عن سؤال: إلى أين تتجه إسرائيل قد يكون هو الأمر الأساسي.

سأتناول الوضع القائم، فإذا ما أردنا أن ندرك مسارات الحل السياسي من خلال المفاوضات، فلا بُدَّ أن نطلع على تجارب التسويات السياسية التي حدثت في العالم آخر 50 عاماً، في روديسيا<sup>(21)</sup>، وجنوب أفريقيا، وإيرلندا الشمالية، وأماكن كثيرة أخرى في العالم.

كما أن علينا أن نلجأ، في محاولة التحليل لفهم الموقف الإسرائيلي، إلى أن نطرح تساؤلاً حول مدى «نضج» الجانب الإسرائيلي للمضي قدماً في تسوية سياسية معقولة، فهل تُعدّ إسرائيل ناضجة حقاً للسلام؟ بغض النظر عن طبيعة هذه التسوية، سواء أكانت «المبادرة العربية للسلام» أم غيرها؟ ثم ما هي احتمالات أن تنضج إسرائيل؟

ربّما توهم الفلسطينيون في الماضي، وظنوا أن تحسين صورتهم وابتعادهم عمّا تعتبره إسرائيل إرهاباً، بالإضافة إلى اعترافهم بها، يمكن أن يؤدي إلى أن تمضي إسرائيل في عملية السلام، أو أن من شأن ذلك أن يكون مُحفّزاً لنضج الجانب الإسرائيلي. لكن بالرغم من ذلك، لم ينجح الفلسطينيون بعد محاولات عدة في دفع الجانب الإسرائيلي إلى المضي في عملية السلام، لماذا؟

(21) وتُعرف رسمياً بجمهورية رودسيا، وهي دولة غير مُعترف بها تقع في جنوب إفريقيا أثناء الحرب الباردة من العام 1965 إلى 1979، وتشكل المنطقة التي تعرف حالياً باسم زيمبابوي وعاصمتها هراري، وكانت قد نشأت على أنقاض المستعمرة البريطانية السابقة روديسيا الجنوبية. (ويكيبيديا).

هناك تفسيرات متعددة لذلك، أو لها أن الوهم كان قد تملك الفلسطينيين، إذ ربّما عوّلوا على اليسار الإسرائيلي وما شابه، ولكن ذلك لم يأت بأي نتيجة، فإسرائيل لم تتقدم للأمام، بل تراجع للوراء، وهذا عائد ببساطة إلى الغرور والخوف الإسرائيلي، إذ كلما قدّم الفلسطينيون ما من شأنه أن يكون بمثابة طمأنة، ارتفع منسوب الغرور والتعنت الإسرائيلي. أما إذا تحرك الفلسطينيون، فسيخاف الإسرائيليون. وقد قال رئيس أركان إسرائيل الأسبق رفائيل إيتان ذات مرة في معرض حديثه عن الجولان: إذا لم يُرد السوريون محاربتنا فلماذا نعيد لهم أرضهم؟ وإذا أرادوا حربنا فلماذا سنعيد لهم أرضهم كذلك؟!

وبناء على ذلك، لا أعتقد أن إسرائيل ناضجة لأن تشارك في أي تسوية، كما أن تحولات المجتمع الإسرائيلي لا تؤشر إلى أيّ تغيير إيجابي في التوجّه نحو عملية السلام، ولربما يكون مفيداً في هذا الصدد، أن نستذكر كيف عوّل بعض العرب العام 1999 على مغادرة ننتياهو ومجيء باراك، لكن شيئاً إيجابياً لم يحدث. فما بالكم أن بعض هؤلاء العرب باتوا يعولون الآن على عدم مغادرة ننتياهو من أجل التعاطي مع إيران في ملفّها النووي! في حين أن المعارضة في إسرائيل قد تقترب من الموقف الأوروبي المؤيد للاتفاق النووي، وهو عكس ما يتبناه ننتياهو.

أما من يُعوّل من العرب على التناقضات في الداخل الإسرائيلي، على أساس أنها يمكن أن تكون مؤثرة، فهذا لن يحدث لأن الإسرائيليين يقومون بحلّها واحدة تلو الأخرى، كمسائل تناقض يهودية الدولة، والاحتلال في الضفة الغربية، وغير ذلك.

وبالنسبة للسؤال حول العملية السياسية، فإنه يُلاحظ اليوم في إسرائيل أن اليسار يضعف لصالح اليمين المتطرف الذي بات يمثّل التيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي، ويرتكز إلى مجموعة من القضايا. فهم يؤمنون بأن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وأنه لا لدولة فلسطينية كاملة السيادة، ولا حق للفلسطينيين في العودة، ويشترطون للتسوية الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، على أن هذه القضايا ليست شروطاً للتفاوض، بل هي شروط لمخرجات التسوية.

وبالعودة إلى سؤال: إلى أين تتجه إسرائيل؟ فإن إسرائيل بإقرارها لقانون القومية اليهودية، فإنها تتجه نحو ما يمكن تسميته بالجمهورية الإسرائيلية الثانية، فهي تضيف إلى الاستقلال الذي تبنته إسرائيل في جمهوريتها الأولى، مواضيع المساواة والديمقراطية وتطوير البلاد لصالح كل مواطنيها، بالإضافة إلى تضمين الحقوق السياسية والاجتماعية للفلسطينيين الذين بقوا، مع الإشارة إلى أن إسرائيل أبقت على هذه المواضيع من قرار التقسيم حتى يتم قبولهم في الأمم المتحدة.

يُعبّر قانون القومية اليهودية عن توجهات اليمين الإسرائيلي الذي يقوده بنيامين نتنياهو، وهو قانون بدون أقنعة، فهو خطاب الانتقال من خطاب الأمن إلى خطاب الحقوق، وهذه نقطة مهمة للغاية لا بُدّ من التوقف عليها، لأن هذا الانتقال في خطاب اليمين الإسرائيلي من الأمن إلى الحقوق، له دلالاته الكبيرة. وحتى نفهم أكثر هذه المسألة، فإن نتياهو ارتكز في خطابه أثناء زيارته للجولان على الحق التاريخي لليهود فيها! لم يكن الإسرائيليون يتحدثون بهذه اللغة سابقاً، لأن خطابهم كان يعتمد على البعد الأمني، إذ كانوا مثلاً يؤكدون في موضوع الجولان على أنهم لن يسمحوا بأن يكون هناك قوات سورية، فكان كل خطابهم خطاباً أمنياً. في المقابل، قال نتياهو في حديثه قبل ستة أشهر في جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن في إسرائيل: «لن نسحب من مستوطنات في قلب الضفة الغربية بسبب أهميتها التاريخية وعلاقتنا التاريخية فيها»، فهو لم يأت على ذكر الأمن، فلماذا هذا الانتقال من خطاب الأمن إلى خطاب الحقوق التاريخية؟

الجواب ببساطة لأن منظري اليمين في الإعلام الإسرائيلي، باتوا يعتقدون بأن الاعتبارات الأمنية لن تصمد أمام التاريخ، وأن عليهم أن يُشرعنوا وجودهم في الأراضي الفلسطينية من خلال الاعتماد على خطاب الحقوق التاريخية لليهود فيها، وإلا فإنهم سيظهرون بمظهر اللصوص والسارقين، والغزاة المحتلين. بل إن هؤلاء يقولون إن الاعتبارات الأمنية يمكن حلّها، لأن معاناة الشعب الفلسطيني مترتبة على التعامل الأمني الإسرائيلي. ولذلك لا بُدّ من الانتقال إلى خطاب الحقوق التاريخية لليهود في أرض فلسطين، وهو ما يضمنه قانون القومية اليهودية الذي يقول إن أرض إسرائيل

هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وإن لإسرائيل وشعبها حق تقرير المصير في هذه الدولة. وبالتالي فإن هذا الاتجاه الذي يتبناه اليمين الإسرائيلي في خطاب الحقوق التاريخية، صار هو الاتجاه السائد في المجتمع الإسرائيلي.

إن هذا الخطاب يحتاج إلى مواجهة، وهي مواجهة حرب، حرب على الرواية، وقد قال الشاعر الفلسطيني محمود درويش: «من يكتب روايته يملك أرض تلك الرواية»، بمعنى أن من يملك الرواية يملك الأرض! إنها حرب الرواية، وبالتالي فإننا نخوض حربين، حرباً على الأرض، وقد نكون خاسرين فيها لأن إسرائيل أقوى منا فيها، وقد صرح أفيغدور ليرمان بأنهم أقوى من غزة بنسبة واحد إلى ألف، وهذا ينسحب على الضفة الغربية أيضاً، وهم أقوى من العالم العربي بحكم الواقع. وبالتالي فلا أقل من أن نخوض حرب الرواية. وإسرائيل منزعة جداً من هذه المسألة، مسألة الحق في هذه الأرض. ففي الماضي كنا نقول بأن هذه البلاد هي بلادنا، ولكنهم كانوا يتعاملون مع خطابنا بشأن حق الشعب الفلسطيني في أرضه بمقاربة أمنية، أما الآن فقد باتوا يواجهوننا بالقول إن هذه الأرض لهم، وهذا يعني أننا دخلنا مع إسرائيل في معركة وجهاً لوجه، في موضوع الرواية.

يُلقى نتنياهو عادة خطاباً في بداية كل دورة في الكنيست الإسرائيلي يُحدد من خلاله التحديات الاستراتيجية أمام إسرائيل، وقد تناول في السنوات الخمسة الأخيرة تحديات ثلاثة، هي: الملف النووي الإيراني، والصواريخ، وسحب شرعية إسرائيل في العالم كما يحدث في الجامعات الأمريكية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وما يحدث في تقرير جولدستون، ولذا يعتبر نتنياهو هذه الأمور تهديداً استراتيجياً لإسرائيل.

إن روايتنا بشأن حق الشعب الفلسطيني في أرضه، رواية قوية بحجتها وسطوتها الأخلاقية، ولكننا ضعفاء جداً في استعمالها والتعامل معها بجدية، وفي تطويرها وبنائها، إذ يمكننا أن نتصر في هذه المعركة. لقد كانت بداية نهاية نظام الأبرتهيد في جنوب أفريقيا تركز إلى هذه النقطة في الحسم الأخلاقي على المستوى العالمي. على أن هذا الطريق لا

يبدأ بالضرورة من خلال الحكومات، ولا باتباع استراتيجية الدبلوماسية فقط، بل إن هذه يحتاج إلى أن نتحدث في كل المحافل عن قضيتنا، وأن نكتب عن حقوقنا المشروعة، وقد كتبت مقالة قبل بضع سنين بعنوان «البحث عن جمهور ساندرز في الولايات المتحدة الأمريكية». ففي الولايات المتحدة يوجد ملايين الشباب ممن يؤيدون قضيتنا لسبب بسيط، هو أن مَنْ يبحث عن العدالة في بلده، سيكون داعماً للعدالة في كل بلاد العالم. علينا أن نغير من استراتيجياتنا في الترويج لحقوقنا ومشروعية قضيتنا، إذ إن علينا أن نذهب إلى مَنْ هم ضدنا، وألا نكتفي بمن هم معنا.

ينبغي أن نعرف نقاط الضعف عند إسرائيل حتى نستطيع أن نعمل عليها بشكل صحيح، وبرأيي أن إسرائيل أبرزت لنا نقطة ضعف عندها، في أوج غرورها واستهتارها بنا، واستهتارها بالتاريخ والشعوب العربية، لأن مُضيها بقانون القومية اليهودية خطأ كبير علينا أن نستثمر فيه، فقانون القومية، وثيقة عنصرية بامتياز. عندما ذهبت إلى بروكسل، وحينما كنت في واشنطن أيضاً، أعطيتهم الترجمة الإنجليزية لقانون القومية ليقرأوه ويحكموا عليه، وقد كان هناك إجماع عند كل الذين قابلناهم، بأن هذا القانون عنصري. وقد أخبرناهم بأن هذا القانون يُعبر عن هوية الدولة، والخلاصة أن هذا القانون سيضع علامة استفهام على اعتراف الدول بإسرائيل، لأنهم اعترفوا بها دون أن يقولوا إنهم عنصريون.

أما بالنسبة للأردن، فقد التقيت جلالة الملك عبد الله الثاني، والتقيت مسؤولين أردنيين، وأعتقد أن هناك موقفاً أردنياً حاسماً لا مجال للتراجع عنه فيما يتعلق بالمسجد الأقصى، بالرغم من المطامع الإسرائيلية فيه.

الأمر الثاني، هو أن تناولي لقانون القومية ومسألة الجولان، كان للإشارة إلى أن إسرائيل تكبر وتصغر وأنها من غير حدود، فإسرائيل لم تكن تتعاطى مع الجولان على أنه أرض إسرائيلية سابقاً، إلا من قبل متطرفين يهود، لكن الأمر الآن لم يعد كذلك، فقد بدأ رئيس وزراء إسرائيل الحديث عن حق تاريخي في الجولان. ما الذي يعنيه ذلك؟

أول جملة في قانون القومية الإسرائيلي، تنصّ على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل. لكنهم لم يُعرّفوا حدود أرض إسرائيل، وقد أدخلوا الجولان إليها قبل فترة وجيزة، حتى تكتمل مع القانون، وهذا خطير، لأن أرض إسرائيل باللغة العبرية وبمفهوم التفسيرات الإسرائيلية تشمل الأردن، صحيح أنه ليس هناك مشروع إسرائيلي لاحتلال الأردن، ولكن إسرائيل تعتقد أن لها حقاً في الأردن، وتتعامل مع الأردني على أنه ضيفٌ عندهم، هكذا يعتقدون! وهذا يجب أن يُواجه بأن يُطلب من إسرائيل بشكل رسمي، أن تُقرّ من خلال وثيقة بأن أرض إسرائيل لا تشمل أرض الأردن، لأن حزب نتياهو منذ أن تأسّس إلى الآن، يقول إن للأردن صفتين، وإن الاثنتين لإسرائيل!

أخيراً، هل سيعود نتياهو رئيساً للوزراء؟ أعتقد ذلك، فالشعب الإسرائيلي يعيشُ مسروراً، ووضعه الاقتصادي ممتاز، كما هي علاقته مع العالم العربي، فالإسرائيليون يعتبرون نتياهو مثل «سوبرمان»، مَنْ يعيش في تل أبيب يعيش براحة ورفاهية دون إزعاج، وبنيامين نتياهو يتصرف كما يريد. ولذا لن يغادر نتياهو هذا الموقع إلا بطريقة واحدة، هي التحقيق القضائي الذي ينظر في عشرات الملفات المتعلقة به في المحكمة، ولذلك لا أعتقد أنه سيستمر طويلاً، لأن المنطق يقول إنه ليس في وسع نتياهو أن ينفذ من عشرة ملفات منظورة بحقه في المحكمة.

ختاماً، فإن بنيامين نتياهو متطرفٌ جداً، لكنه ضعيف في حال تعرضه للضغوطات، هذا ما دلّ عليه تاريخه رئيساً للوزراء، إذ إن نتياهو يتراجع ويخضع إن تعرّض للضغط، وعلى العالم العربي أن يعرف ذلك جيداً، لكن نتياهو لا يتعرض الآن للضغوطات، وأعتقد أن هذه أيضاً إحدى نقاط ضعف إسرائيل، لأنها حين تتعرض للضغوطات تتراجع، لكن الواقع الحالي يقول إن إسرائيل لا تتعرض لأي ضغط من أي جهة كانت.

## الأستاذ سعيد الخرومي

نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة

بالإضافة إلى كوني عضواً في الكنيست الإسرائيلي، فإنني أدير أيضاً، لجنة التوجيه العليا لعرب النقب. تبلغ مساحة النقب، كما يعلم الجميع، ما يزيد على نصف مساحة فلسطين التاريخية، ولذلك يركز السياسيون الإسرائيليون كثيراً على منطقة الجنوب، وعلى سلب الأرض من الفلسطينيين، ولقد أقرت الحكومة الإسرائيلية مخطط برذار العام 2011، لكن النضال الشعبي بخروج مئات آلاف الفلسطينيين إلى الشوارع للاحتجاج عليه، اضطر نتياهو إلى التراجع عنه. وهذا يؤكد ما أشار إليه الدكتور جمال زحالقة من أن نتياهو قابل للضغط فعلاً، وأنه تحت وطأته يضطر للتراجع، وهذا مدعاة لأن نُعزّز صمود أهلنا في أرضهم.

لا بُدَّ ابتداءً من نظرة إلى الداخل الإسرائيلي، فالكنيست الإسرائيلي مُكوّن من أحزاب سياسية معبرة عن المجتمع الإسرائيلي؛ أكبر هذه الأحزاب هو حزب الليكود، وحكومة نتياهو مؤلفة من الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة بتحالف مع الأحزاب المتدينة. على صعيد الأحزاب المتدينة، هناك حزب شاس، وهناك حزب البيت اليهودي، وهو أكثر تطرفاً، إذ يدمج بين الهوية القومية والعقائدية، فهو حزب ديني قومي صهيوني، وينخرط هؤلاء في العمل بالمؤسسات العسكرية والأمنية، ويؤمنون بأرض إسرائيل الكبرى، وهي الأرض التي يعتقدون بحدودها التوراتية حدوداً لدولة إسرائيل. وهناك أحزاب أخرى أكثر تطرفاً، تؤمن بضرورة التهجير للشعب الفلسطيني، إن كان في حدود العام 67، أو العام 48.

مّم يتغذى هذا التيار الديني الصهيوني الذي يقود حكومة بنيامين نتياهو بشكل فعلي الآن في إسرائيل؟ يتغذى من عاملين أساسيين: العامل الأول، هو نواة اللوبي الاستيطاني، وهذا اللوبي هو بالأساس عقائدي صهيوني، يتمدد بشكل ممنهج داخل الأحزاب الرئيسة

في إسرائيل، كحزبي الليكود والعمل. ويعمل التيار الديني المتطرف الذي يؤمن بزيادة الاستيطان، ويعتقد بأنه لا يوجد شيء اسمه فلسطينيون بالأصل، على التمدد داخل الليكود. أما العامل الثاني، فهو اليمين الأمريكي الذي يُغذي الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة بشكل قوي جداً، من خلال رجال أعمال يدعمون الجمعيات المتطرفة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وأكبر مثال على ذلك، ما يحدث في مدينة القدس، عن طريق جمعية عتيرة كوهينين وغيرها من الجمعيات المتطرفة، حيث يتم دفع ملايين بل عشرات الملايين من الدولارات لهذا الغرض، هذا مع الانتباه إلى أن هذا المجهود الصهيوني في القدس التي هي أرض المقدسات، فما بالكم في مواقع أخرى قد تكون غائبة عن الأنظار في ربوع الضفة الغربية.

أضف إلى ذلك أن صحيفة إسرائيل اليوم التي أشار إليها الدكتور جمال زحالقة، هي أكبر صحيفة في إسرائيل من ناحية التوزيع، وتوزع مجاناً، وبالتالي فهي تُشكل بوقاً إعلامياً لبنيامين نتياهو والليكود، حيث تنشر لمفكري هذا التيار ومنظريه. وبالتالي فإن حكومة نتياهو تمتلك المال، ولديها أدوات التأثير الفكري داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يُروج لزيادة الاستيطان في الضفة الغربية.

من الأمور المهمة التي عمل عليها حزب البيت اليهودي والتيار الصهيوني الديني في حكومة بنيامين نتياهو، أنه أخذ ملفات وزارية مهمة جداً، أحد هذه الملفات هو وزارة القضاء الإسرائيلية التي يرأسها وزير يكون مسؤولاً فيها عن اللجنة الوزارية للتشريع، والتي تتمثل مهمتها في المصادقة على أي قانون يصل إلى الهيئة العامة للكنيست.

لذلك، فقد جاءوا بحزمة كبيرة من مشاريع القوانين العنصرية التي تمسنا كفلسطينيين في الداخل، وتمس أهلنا في الضفة الغربية أيضاً، هذه الحزمة لها مستويان اثنان، المستوى الأول هو شرعنة الاستيطان، ودعمه بغطاء قانوني وشرعي من وجهة نظرهم، والمستوى الثاني هو تحجيم الجهات المناهضة إسرائيليّاً، وعلى رأس هذه الجهات محكمة العدل العليا، والتي من الضروري الإشارة إلى أنها تُعدّ الآن، الخصم الأساسي لهذا التيار، الذي

يسعى للتقليل من صلاحيتها شيئاً فشيئاً، والسبب في ذلك، أن الفلسطينيين يلجأون إلى المحاكم الإسرائيلية عندما تصادر أراضيهم في الضفة الغربية، وهذه المحاكم مسؤولة من المحكمة العليا، والمحكمة العليا تتأثر بطبيعة الحال بالقانون الدولي، كما أن مقامها وحجم وجودها لا يسمح للقضاة بالتناهي كثيراً مع التوجهات اليمينية العنصرية المتطرفة، لذلك، بالرغم من أنها أقرت كثيراً من القضايا ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن التيار المتطرف يحاول أن يُغيب في المحكمة العليا أي هامش يمكن أن يصب في صالح الفلسطينيين.

لا يوجد أمام هذا التيار المتطرف أي تيار مناهض قوي. ففي انتخابات العام 2015، لم يتمكن حزب العمل من تشكيل الحكومة، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها أن بنيامين نتنياهو يُشكّل حكومته ويُوزّع الوزارات قبل أن يخوض الانتخابات.

إلى أين تتجه الحكومة الإسرائيلية؟ وإلى أين يتجه هذا التيار؟ لا شك أن لذلك انعكاساته على واقع الاستيطان، فالاستيطان يتوسّع الآن في الضفة الغربية بشكل جنوني، ومع مرور الوقت تصبح مسألة سكن المستوطن في الضفة الغربية أمراً طبيعياً، وكأنه يسكن في تل أبيب أو حيفا. هذا الاستيطان هو نتيجة لحزمة القوانين التي تسير بنا في اتجاه ضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية التي قسّمها اتفاق أوسلو إلى ثلاث مناطق، وهي: مناطق (A) التي تتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية أمنياً وإدارياً؛ ومناطق (B)، وتخضع إدارياً ومدنياً للسلطة الوطنية الفلسطينية وأمنياً لإسرائيل؛ ومناطق (C) التي تخضع أمنياً وإدارياً لإسرائيل. ويجب أن ننتبه إلى التقسيمات من ناحية المساحة وعدد السكان، إذ صحيح أن عدد السكان في مناطق (A) هو الأكبر، لكن مناطق (C) هي الأكبر من حيث المساحة، إذ تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية، فيما تبلغ مساحة مناطق (B) 20%، كما هي الحال في المناطق (A). ويبلغ عدد سكان مناطق (C) الآن حوالي مائة ألف فلسطيني، حسب التقديرات. وجدير بالذكر أن حزب البيت اليهودي والتيار الصهيوني يسعيان لضمّ مناطق (C) إلى إسرائيل، وإعلانها جزءاً من الدولة،

وفرض القانون الإسرائيلي على 100 ألف فلسطيني ليكونوا مواطنين في إسرائيل، وهذا أمر خطير جداً، لأنهم يحاولون الآن أن تكون مناطق (C) تابعة لإسرائيل.

من هنا، تأتي أهمية المواجهة في الخان الأحمر، لأنها البوابة الشرقية لمدينة القدس، ولا يوجد غير التجمعات البدوية الفلسطينية شرقي القدس حتى أريحا، كما لا يوجد فلسطينيون بين مستوطنة معاليه أدوميم، ومستوطنة كفار أدوميم، فمحاولة تهجير أهالي الخان الأحمر تعني عملياً، إغلاق هذا المدخل لتصبح القدس الكبرى كلها تحت سلطة إسرائيل.

أما وقد تناولنا زيادة الاستيطان وسعي إسرائيل إلى شرعته من خلال حزمة القوانين التي تعمل عليها، فسوف أتناول الآن كيف يعمل الإسرائيليون كذلك على الاستثمار اقتصادياً في مناطق الضفة الغربية، ولذلك نسمع عما يُسمّى بالسلام الاقتصادي، فالإسرائيليون يعتقدون أن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين وتطوير حياتهم الاقتصادية، يمكن أن يُنفس من حالة الاحتقان في الضفة الغربية. ويتمشى هذا التفكير مع تفكير الإدارة الأمريكية، حتى أن مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، نيكي هيل، تكون أكثر جرأة في مواقفها السياسية ضد الفلسطينيين أحياناً من ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون، حتى أنك تشعر بأن مسؤولي الإدارة الأمريكية أعضاء في حزب البيت اليهودي.

إذاً تعمل إسرائيل على دمج مناطق الضفة الغربية واعتبارها جزءاً منها، وسنلاحظ ذلك مثلاً في وزارة التربية والتعليم التي تولى حقيبتها الوزارية رئيس حزب البيت اليهودي، والذي عمل على الاعتراف بأحدى الكليات على أنها جامعة، وقد بدأ كثير من الطلاب بالتوجه إليها، بالإضافة إلى فتح مؤسسات رسمية في مناطق الضفة الغربية، وكل هذا في سبيل جعل مناطق (C) جزءاً من دولة إسرائيل.

يبقى السؤال: هل هنالك إمكانية لتغيير الوضع في إسرائيل؟ الجواب نعم، لأن المواطن الإسرائيلي معنيٌّ بأمرين أساسيين، الأول، الأمن الشخصي وأمن عائلته كي

لا يتعرضون لأيّ ضرر، ويبارسون حياتهم بشكل طبيعي وآمن، والثاني، الجانب الاقتصادي، لذا فإنّ تعرّض إسرائيل لأيّ ضرر في هذين الجانبين، سيضطرها إلى تغيير خطابها وتعاملها السياسي.

وسأعطي مثالين على ذلك: فبالرغم من أن التسويات السياسية مع إسرائيل بدأت في السبعينات، لكن الذي أنضج أوسلو هي الانتفاضة الفلسطينية، فلو لا الانتفاضة لما كانت الاتفاقية. أما المثال الثاني، فهو الانسحاب من غزة، فقد جاء نتيجة الانتفاضة الثانية، لأنه لم يكن بمقدور أيّ إسرائيلي أن يسير في مستوطنات يسميها الإسرائيليون «جوش كتيّف»، على شواطئ غزة.

إذاً، الانتفاضة الأولى أتت باتفاقية أوسلو، والانتفاضة الثانية أجبرت إسرائيل على الانسحاب من غزة، بالرغم من أنني أختلف مع الكيفية التي أديرت بها الانتفاضة الثانية، لأنني أوّمن بأن اللعب في ملعب الطرف الأقوى مكلف، وإسرائيل أقوى من الفلسطينيين أمنياً. لكن إسرائيل من خلال تجربتنا تخاف من المقاومة الشعبية التي يشترك فيها الجميع، الرجل والمرأة والشباب والأطفال، كما أن نتائج هذه المقاومة أكثر تأثيراً، ويمكن لتتائجها أن تكون ملموسة، في حين أن الانجرار إلى المربع الأمني قد يكون مكلفاً، وقد يعمل على تحجيم دور المشاركة الفلسطينية للعديد من القطاعات.

قبل شهرين، التقى رئيس الوزراء الأسبق أولمرت بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأخبره بأنه كان على بُعد أربعة أشهر لإنجاز صيغة اتفاق ما مع الفلسطينيين، والشاهد أن السياسة الإسرائيلية قد تضطر في لحظة للمُضي في مسار التسوية، ومع ذلك، فإننا لا نُعوّل إلا على أبناء شعبنا الفلسطيني في تغيير الواقع. ولا نُعوّل على أيّ أحدٍ آخر، إذ ليس معقولاً أن تهدم إسرائيل في منطقة النقب خلال عام واحد 2200 منزل، دون أن يتناول الإعلام هذا الانتهاك الإسرائيلي بالشكل المطلوب.

في إسرائيل هناك مَنْ يريد حلّ الدولتين، ربما بمُسميات مختلفة، فهناك من يُسميه انفصالاً عن الفلسطينيين، مثل حزب المستقبل الذي يقول رئيسه بضرورة الانفصال

عن الفلسطينيين، ويردّ على سؤال كيفية الانفصال بتركه للمستقبل. ويتبنى حزب العمل كذلك حلّ الدولتين.

يردّ نتنياهو على السياسة الإسرائيلية الذين يعتقدون بأن الوضع سيء، بأن الأمور تسير على العكس من ذلك، ويشير إلى أن العرب بدأوا بالتصالح مع إسرائيل، ويضربُ لذلك مثلاً بالانفتاح على بعض الدول الخليجية، وأن الأمور تسير بهذا الاتجاه في المستقبل! ويشير كذلك إلى أن تعنت السلطة الفلسطينية يمكن أن يُضيق عليها الخناق في ظلّ الانفتاح على دول العالم العربي. هذا الطرح من نتنياهو يُضعف موقف من يتبنى حلّ الدولتين في إسرائيل. هذا مع الإشارة إلى أن من يطالبون بحلّ الدولتين، لا يطالبون به لتحقيق مصالحنا، وإنما لاعتقادهم بعدم إمكانية تحقق الدولة الواحدة ثنائية القومية، التي ستكون عملياً «أبارتهايد».

إن ما يُضعف حلّ الدولتين كذلك، هو عدم وجود مشروع نضالي للفلسطينيين، فبالرغم من المبادرات الفردية التي يُطلقها الشبان والشابات، كما هي الحال في الخان الأحمر، إلا أن المطلوب أن تنصهر كل هذه المبادرات في مشروع فلسطيني نضالي، وأن نتجاوز أي فرقة أو اختلاف، وأن نلتقي على قاعدة المصالح الفلسطينية المشتركة التي تُشكّل الجزء الأكبر من قضايانا.



## مداخلة الدكتور حسن البراري

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية

سننطلق من أربعة أطر عامة في تلخيص المشهد الإسرائيلي، ثم سنجيب عن السؤال: إلى أين تتجه إسرائيل؟ أما الإطار الأول الذي يحكم البنية الذهنية لكل الإسرائيليين، -نقصد بالإسرائيليين: الوسط اليهودي من غير فلسطينيي الداخل- هو الاستناد إلى فكرة يهودية وديمقراطية الدولة، وهي فكرة يتوافق عليها الصهاينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهي بالمناسبة المبرر الأساسي لوجود الحركة الصهيونية، وقد عادت إسرائيل للتأكيد على تعريف نفسها في العام 2000 في مؤتمر هرتسليا، عندما تحدثت عن هوية الدولة، على اعتبار أنها دولة يهودية وديمقراطية، وبالتالي يمكن فهم القانون الأخير «يهودية الدولة»، فهو يعبر عن دسترة للعنصرية، وقد تناول خطورة هذا القانون كل من الدكتور جمال زحالقة والأستاذ سعيد الخرومي، لكن هذا القانون لم يشكل شيئاً جديداً في الممارسة الإسرائيلية، إذ دائماً ما قاربت إسرائيل عرب الداخل من خلال ثلاثة فلاتر، الأول هو الصهيونية أو اليهودية مع بعضهما البعض، والثاني هو الأمن، والثالث هو الديمقراطية، وإذا ما تعارضت هذه المبادئ مع بعضها البعض، تؤخر إسرائيل موضوع الديمقراطية، وبالرغم من أن كلاً من الدكتور جمال زحالقة وقبلة الدكتور عزمي بشارة، كانوا يتحدثون في نضالهم عن دولة لكل مواطنيها، في إشارة واضحة إلى فكرة المساواة التي هي فكرة مكتوبة في إعلان الاستقلال العام 1948، إلا أنها لم تُطبّق بتاتاً.

وبالتالي، فإن إسرائيل التي نعرفها ربما تختفي بحلول عقدين، ولا أقصد أن تختفي فيزيائياً، إنما هناك تغييرات داخلية لا تقتصر على صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف فقط، بل تشمل الحالة الدينية؛ فالحراديم الذين يعبرون عن التيار المتشدد تصل نسبتهم الآن في إسرائيل إلى 13%، وسوف تصل بحلول العام 2040 إلى 28%، لذلك فإن شكل الدولة وأدوات وآليات الحكم فيها ستختلف بشكل جذري.

تكفي الإشارة إلى أن إيجال عامير الذي اغتال راين في العام 1995، له شقيق اسمه محاجا عامير، سُجن حتى العام 2012 لأنه تواطأ في عملية الاغتيال، وكتب منشوراً في العام 2015 يحتج فيه على عدم العفو عن أخيه، ويقول: «سيأتي اليوم الذي يقرر فيه الرب بأن رؤوفين ريفلين -رئيس دولة إسرائيل- سيموت مع دولة الصهيونية مثل سادوم -جماعة بحيرة لوط- بسبب الجرائم التي ارتكبوها باسم القانون ضدّ أبناء شعبهم، وهذا اليوم لن يكون بعيداً»، هذه التصريحات تعبر عن البنية الذهنية التي لا تؤمن بالديمقراطية، وبالتالي هم تواقون لرؤية دولة تحكمها الشريعة اليهودية، أو ما يُعرف بـ «الهالاخاه»، حسب التعبير اليهودي.

لم يكن بإمكان الجانب الإسرائيلي أن يُوقع اتفاقية السلام العام 1993 دون موافقة حزب شاس الإسرائيلي، وقد دخل الحزب آنذاك في مقايضة داخلية لها علاقة برئيس الحزب أرييه درعي، وجاء يوسف عافوديا، وهو الأب الروحي للحزب، بفتوى دينية اسمها (بيكو خانيفيش) تقول إنه إذا تعرضت النفس البشرية اليهودية إلى خطر بسبب الاحتفاظ بالأرض، فيمكن حينئذٍ التنازل عن الأرض للحفاظ على النفس! هذا يدلّ على سطوة الدين في الحياة السياسية، وعلى تحالف التيار الوطني الديني الذي يسيطر الآن على مفاصل القرار في الدولة الإسرائيلية.

هذا الحاخام يوسف عافوديا هو ذاته الذي قال العام 2003، إنه لا يجوز الانسحاب وتسليم الفلسطينيين، لأن هذا الانسحاب أدى إلى قتل اليهود. بهذا، فإننا لسنا أمام دولة عادية، إنما دولة يسيطر فيها المتدينون، ويبدو أن سطوة المتدينين ستزداد في المستقبل في صناعة القرار والتأثير في الحياة السياسية في إسرائيل.

أما الإطار الثاني، فهو ديناميكية القوى داخل المجتمع الإسرائيلي، إذ إنها لا تسمح بتشكيل ائتلاف سلام، وهذا في تقديري ربما يكون العائق الأكبر. وهنا أذكر ما قرأته عن هنري كسينجر عندما كان يفاوض الجانب الإسرائيلي بفكّ الاشتباك، إذ كان يقول إن إسرائيل ليس لها سياسة خارجية، إنما لها سياسة داخلية فقط.

وقد تناول الأستاذ عدنان أبو عودة موضوع فك الاشتباك مع الأردن، وأودّ أن أشير إلى أن كسينجر حاول أن يقنع راين في ذلك الوقت بعمل نوع من الفصل مع الأردن، من أجل منع تقديم انتصار للأردن، حتى لا يتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1974 ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. لكن الذي حال دون ذلك، بالرغم من تأييد طاقم راين الوزاري، هو حزب المفدال، لأن الحزب أنتج بعد العام 1967 جيلاً شاباً بدأ يهتم بقضايا السياسة الخارجية، وهو جيل تخرج في مدرسة دينية واحدة، هي مدرسة مركز هراف في القدس، وهي المدرسة التي كان فيها الحاخام تسفي كوك الذي كان يُعرّف الخلاص بالاستيطان الفيزيائي في الضفة الغربية، ومن هنا جاءت حركة «جوش أمونيوم» التي كان كل تلاميذها قادة للحركة الاستيطانية، ولذا كان راين مقيداً، صحيح أن حزبه «العمل»، كان حزب الأكثرية، لكن السياسة في إسرائيل ليس لها علاقة بالأقلية أو الأكثرية، بقدر ما لها علاقة بمن هو الحزب الذي يستطيع أن يطيح بالحكومة، وهذا ما يعرف بالحزب الأساسي أو الحزب المركزي، فلغاية العام 1977 كان الحزب الأساسي أو الحزب المركزي هو حزب المفدال، أو الحزب الديني المتدين، وبالتالي فإن الحديث عن عملية سلام دون الأخذ بعين الاعتبار، تطورات الحياة السياسية الداخلية في إسرائيل، لا يكون حديثاً مكتملاً.

وعليه، منذ أن جاء بنيامين نتياهو إلى سدة الحكم في العام 1996، كانت سبعة أحزاب ضدّ اتفاق أوسلو من أصل ثمانية تُشكّل الحكومة، وكان ذلك مُعلنًا، إذ إنهم عندما توجهوا إلى انتخابات ذلك العام، كان مشروع تدمير أوسلو واحداً من البنود الأساسية، التي شاركهم بها حزب الليكود. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، انزاحت السياسة الإسرائيلية بشكل متزايد نحو اليمين المتطرف، وأصبح بنيامين نتياهو المتطرف أكثر تطرفاً.

يبقى السؤال المطروح: هل يمكن إنضاج إسرائيل؟ الدكتور جمال زحالقة يقول: لا، والاستاذ سعيد الخرومي يقول: نعم. أنا أعتقد أن الأمر ليس أسوداً أو أبيض، ففي العام 1992 عندما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة لإسرائيل على

ضمانات القروض، العشرة مليارات، أدى ذلك إلى تغيير سلوك الناخب الإسرائيلي، وهنا نتحدث عن وسط محدد، هم المهاجرون الجدد الذين جاءوا من الاتحاد السوفيتي، والذين كانت مصالحهم تتعلق بالدرجة الأولى بالإسكان والاقتصاد، ولم يتمكن شامير في ذلك الوقت، من أن يقدم لهم شيئاً، فسقط، وجاء حزب العمل بقيادة رايبن. من هنا فُتحت قناة أو سلو، وجاءت الاتفاقية.

بالتالي، هل يمكن تغيير سلوك الناخب الإسرائيلي؟ بتقديري يمكن ذلك نظرياً، لكن الناخب الإسرائيلي في نهاية الأمر هو لاعب عقلائي، وليس مجنوناً، إذ تتلخص القضية لديه في الجدوى والعائد، وبتقدير الخسارة، فإذا ما توصل إلى أن نتيجة من نوع ما، ربّما يُغير من سلوكه الانتخابي، كما جرى في الانتفاضة الأولى التي غيرت من سلوك الناخب الإسرائيلي، وأوجدت حالة لاحقة من الاعتدال. كما أن الانتفاضة الأولى هي من دفعت بالجيل الثاني في حزب العمل بقيادة يوسي بيلين وحاميم رامون وافراهام بورغ، وغيرهم إلى إسقاط الخيار الأردني وتبني الخيار الفلسطيني، على اعتبار أن الحلّ يجب أن يكون مع منظمة التحرير. ومع ذلك، لم تُطرح مسألة الدولة، لأن الإسرائيليين يفكرون بيهودية الدولة وديمقراطيتها كما أشرنا، ويهدفون إلى الانفصال عن الفلسطينيين، لا منحهم حق تقرير المصير.

الإطار الثالث، هو اتباع إسرائيل لاستراتيجية إقرار الوقائع على الأرض، وهو مبدأ معمول به منذ قيامها، وهو ما يتفق مع اطروحة الأستاذ عدنان أبو عودة، في أن إسرائيل تعتمد إلى التسلسل الناعم ثم تعمل على شرعنته، وكأنها تعمل وفق مبدأ أن حدود إسرائيل تكون أينما وجدت المستوطنات، وأينما وجد الجنود، بالرغم من أن هذا الأمر تعرّض للفشل العام 1982 عندما اضطرت أن تنسحب من مستوطنة «ياميت»، وهي مستوطنة كان فيها حوالي ثلاثين ألف مستوطن في سيناء، وكذلك الأمر عندما اضطرت أن تنسحب من بعض المستوطنات في قطاع غزة. لكن هذا لا ينفي عمل إسرائيل وفق المبدأ العام في تكريس الأمر الواقع الذي لا يمكن العودة أو التراجع عنه، لذلك فإن كلّ

ما يجري الآن في ملفي القدس والاستيطان، يأتي في سياق التكتيك الكلاسيكي الواعي من أجل إيجاد هذا الواقع.

الإطار الرابع، هو التغيير المستمر في الميزان الديمغرافي بين الفلسطينيين وبين اليهود في البقعة الجغرافية من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وهناك من نبّه لهذه القضية إسرائيلياً، أشهرهم على الإطلاق، أرون سوفير في كتاب نُشر العام 2000 بعد مؤتمر هرتسليا (إسرائيل العام 2020.. فرص ومخاطر)، ومؤلف هذا الكتاب عمره 85 عاماً، ويستمع له أغلب القادة الأمنيين، حيث كانوا من تلامذته في جامعة حيفا، وقد تحدّث بشكل ممنهج عن ضرورة انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين. من هنا ندرك مجدداً بأن القضية ليست مرتبطة بمنح الفلسطينيين أيّ حقوق، إنما مرتبطة بانحياز إسرائيل لهويتها كدولة يهودية، أي أنها ليست لغير اليهود، هذا ما يفهمه الإسرائيليون.

تقودني هذه الأطر الأربعة إلى سيناريوهات الحلّ، حيث سأحاول الإجابة عن سؤال: إلى أين تتجه إسرائيل؟ وعن طبيعة سيناريوهات المرحلة المقبلة.

هل ما زال حل الدولتين قائماً أم لا؟ إذا ما استمرت وتيرة الاستيطان بهذا الشكل، وإذا ما استمرت حالة الانكشاف الفلسطيني السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي، فالأرجح أن حلّ الدولتين لا يعد سيناريو قابلاً للتطبيق، لأنه لو نظرنا إلى خريطة الضفة الغربية، فإنها تبدو كالجبن السويسري، فيها ثقب أكثر مما فيها جبن، إذ لا يوجد أرض، بل هي أشلاء من الضفة الغربية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن مناطق (C) التي تُشكّل 60% من مساحة الضفة الغربية خارجة عن التفاوض في الذهنية الإسرائيلية. ولكن، هل يمكن قلب الموضوع، بمعنى إعادة الساعة إلى الوراء؟ بالطبع، كل شيء ممكن، لكن بوجود معطيات مختلفة وظروف غير التي نراها الآن.

أما السيناريو الثاني، فهو سيناريو الانجراف، ويتم توظيفه من أجل تكريس مزيد من الوقائع، وابتلاع أكبر مساحة من الأراضي، وهذا سيعمل على رفع مستوى التطرّف داخل المجتمع الإسرائيلي، لأنهم سيتعاطون معه على أنه فرصة يجب أن ينتهزوها.

ماذا عن حلّ الدولتين؟ إنه غير قابلٍ للتحققٍ إسرائيليّاً، لأنه إذا كانت هناك دولة واحدة ثنائية القومية وثنائية الديمقراطية، فإن معنى ذلك أن رئيس الحكومة لن يكون يهودياً، وإذا كان عكس ذلك، أي دولة غير ديمقراطية، فستكون دولة فصل عنصري، وبالتالي لا يقبل الإسرائيليون أن يكونوا في دولة فصل عنصري، إنما سيحاولون العمل على سيناريو آخر، هو طرد السكان مع الاحتفاظ بالأرض، فكيف يمكن أن يكون ذلك؟

طُرح هذا الموضوع منذ العام 2007 إلى العام 2008، حيث أدرك الجانب الإسرائيلي مع مفاوضات أنابوليس أن حلّ الدولتين لن يتحقق، فقد كتب جيوري إيلان، المستشار القومي في إسرائيل في حكومة شارون، دراسة في معهد السادات وبيغن بجامعة بار إيلان في غاية الأهمية، تناول فيها ما أسماه بالحلّ الإقليمي، وهو ما يُشكّل تهديداً للأردن، وقد كتبت شخصياً فصلاً في كتاب صدر في واشنطن، إلى جانب كل من جيورا إيلاند أيضاً، ودينيس روس، ومروان المعشر، وقد اعتبرت مع المعشر بأن خيار الحلّ الإقليمي مرفوض.

يُطرح موضوع الحلّ الإقليمي بأكثر من صيغة، وتستندُ صفقة القرن بالمناسبة إلى فكرة الحلّ الإقليمي، لذلك يجب أن يكون هذا الأمر مثار سؤال ونقاش على الدوام أردنياً، لأن المطلوب إسرائيليّاً أن يكون هناك شريك عربي يقبل بالتقسيم، وهو ما جرى العام 1947، حيث رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى العرب قرار التقسيم، لكن في النهاية، كان هناك شريك الأمر الواقع، والذي كان في ذلك الوقت هو الأردن.

فالمطلوبُ إسرائيليّاً الآن، هو وجودُ شريك يقبل بتحقيق هُويّة الدولة الإسرائيلية القائمة على يهودية الدولة على أقلّ قدرٍ ممكن من الأرض، وهو ما ترى إسرائيل تحقّقه في الأردن للقيام بهذا الدور، بالرغم من الرفض الأردني. ومع ذلك، فلا أحد يستطيع معرفة كيف يمكن أن تسير الأمور، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الأولويات عند

الأنظمة العربية، واستعداد بعضها لممارسة الضغوط على الأردن، من أجل قبول نوعٍ ما من الشراكة.

إلى أين تتجه إسرائيل؟ تتجه إسرائيل إلى مزيدٍ من التطرف، وبإيجاز، فإن إسرائيل التي نعرفها الآن ستختفي بحلول العام 2040، إذ سيكون لها شكل آخر، ولا أعرف إن كان ذلك سيقابله شكل آخر من الأنظمة العربية أيضاً، لكن إسرائيل تتجه لأن تكون مثل الدول الشرق الأوسطية، بمعنى أنها ستكون دولة غير ديمقراطية، دولة تقصي 20% تقريباً من سكانها، وتعاملهم على أنهم ليسوا مواطنين، وهناك طروحات للتخلص منهم، كما يطرح أرنون سوفيير بشكل صريح.



## مناقشة عامة

الدكتور غسان الخطيب<sup>(22)</sup>؛

أنتفق مع معظم ما جاء في كلام المتحدثين الثلاثة، لكن لديّ رأيّ في موضوع قابلية إسرائيل للتغيير، إذ إنني لا أنتفق مع الدكتور جمال زحالقة بأن إسرائيل غير قابلة للتغيير، لأن إسرائيل في واقع الأمر تتغير للأسوأ، ومع ذلك فهي قابلة لأن تتغير في اتجاهات أخرى، ويعود سبب تغيرها للأسوأ تجاهنا، لأنها لا تشعر بضرورة تقديم التنازلات، لكنني على قناعة بأن تغير موازين القوى كفيلاً بأن يوجد نوعاً من التغيير عند إسرائيل، خصوصاً أن المجتمع الإسرائيلي ليس محصوراً بالنخبة، بل هو مجتمع براغماتي مرتبط بمصالحه بشكل مباشر وبسيط، أكثر مما هو مجتمع أيديولوجي، حتى الآن على الأقل، لذلك لو قُدِّر أن تختلف موازين القوى ربما يكون هناك تغيير في اتجاه آخر.

الأستاذ محمد الجوراني<sup>(23)</sup>؛

لديّ ملاحظتان سريعتان: الأولى هي أننا أشرنا إلى أن اتفاق أوسلو صفحة طويت، أقول هذا لا على طريقة «ألم أقل لكم»، لأنني أعتقد أن اتفاق أوسلو كان حدثاً في حينه، يمكن للعرب والإسرائيليين والفلسطينيين، أن يُحوّلوه إلى ما يُحقِّق ما هو أقل من دولة، وأكثر من حكم ذاتي، لكنه أصبح صفحة من الماضي، وهذا عائدٌ لإسرائيل أولاً التي اكتشفت في كامب ديفيد في عهد إيهود باراك أنها لا تريد ولا تستطيع أن تمضي بالاتفاق، وعائدٌ ثانياً، لحركة حماس التي كانت تعمل طوال الوقت على إفشال تجربة حركة فتح، وكأنها تجربة لا تتعلق بفلسطين بل بتجربة حزبية، وهو ما يشير إلى لعنة الفكر الحزبي، مع أن الجميع ضحايا للاحتلال، وعائدٌ ثالثاً، إلى سوء أداء السلطة الفلسطينية، فهذه الأسباب مجتمعة وغيرها، جعلت إسرائيل تنزاح إلى اليمين، بحيث أصبحنا الآن أمام إسرائيل أخرى.

(22) أستاذ الدراسات العربية والدولية في جامعة بيرزيت، وزير العمل والتخطيط الفلسطيني الأسبق.

(23) عضو المجلس التشريعي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

الملاحظة الثانية، تناول الدكتور جمال زحالقة موضوع الرواية، وهو موضوع مهم جداً في الصراع مع الإسرائيليين، وأودّ هنا أن أشير إلى أننا كفلسطينيين وعرب، أغفلنا إجمالاً تاريخ فلسطين قبل الفتح الإسلامي، وتركناه دون تناول، ما أتاح للإسرائيليين أن يُسوِّقوا رواياتهم، مع أنهم ببساطة لم يؤسّسوا أي مدينة تاريخية في فلسطين، بل إن النبي يعقوب -عليه السلام- غادر إلى مصر عندما حلّ القحط، فيما جاءنا النبي إبراهيم -عليه السلام- ضيفاً، واشترى بـ«الثاقل» الفلسطيني، وهي عملة فلسطينية لم يكن اسمها الشيكل، مكان قبر زوجته سارة عندما ماتت، بل إن كل المدن الفلسطينية من يافا الجميلة، إلى شخيم التي يعتقد البعض بأنها لفظ عبري، وهو أمر غير صحيح، بل هي اسم كنعاني، لبيت دجن، وهي بيت الإله داغون.. إلخ، فهذه كلّها مدنٌ فلسطينية.

ما أقوله باختصار، إن هذه المساحة التاريخية متروكة، لأننا اكتفينا بتاريخ فلسطين وكأنه بدأ مع الفتح الإسلامي، وهذا خطأ فادح، لأن تاريخ فلسطين كان موجوداً قبل الفتح الإسلامي، وكان هناك تاريخ مسيحي، وآخر كنعاني، وعلى الحركة الوطنية وكل الأطراف أن يهتموا بهذا الأمر.

**الدكتور جميل هلال<sup>(24)</sup> :**

أعتقد أن التساؤل الذي ما زال مطروحاً بعد كل هذه الصورة السوداوية التي نُقلت لنا هو: ما العمل؟ بالرغم من طرح سياسة مواجهة مثلاً في موضوع الرواية التاريخية الفلسطينية، وضرورة تثبيتها وتكريسها بتشعباتها المختلفة، لكن هل هذا يكفي؟

يحضرنى هنا ما حدث في جنوب أفريقيا، فقد كانت هناك مقاومة شعبية وأخرى غير شعبية، لكن في الوقت نفسه، طُرح على البيض أو على الأقلية البيضاء، مخرج من أزمة الأبارتهايد وعنصريته، أعتقد أننا بحاجة لذلك. نحن بحاجة إلى تطوير خطابنا حتى لا نستسلم، فإذا كان المجتمع الإسرائيلي اليهودي مجتمعاً ثابتاً ويمينياً وعنصرياً وغير قابل

(24) محاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، فلسطين.

للتغير، فإننا سنكون بحاجة إلى سياسة مواجهة، تشمل المقاومة الشعبية والحفاظ على روايتنا التاريخية... إلخ.

لم يكن هناك انتصار لأيّ حركة تحرّر وطني في التاريخ الحديث - حسبما أعرف - دون أن تعمل على إيجاد تناقض داخلي في المجتمع المستعمر، من فرنسا إلى أمريكا، وفي جنوب أفريقيا كذلك، لذا فإن علينا أن نعمل على ذلك، حتى لو بدأنا بواحد بالمائة من اليهود الإسرائيليين. السؤال الذي يحتاج أيضاً إلى إجابة، هو أن خمس السكان في الداخل من الفلسطينيين، فما هو الدور المطلوب منهم في تغيير الوضع الداخلي الإسرائيلي؟

**الدكتور أحمد سعيد نوفل<sup>(25)</sup> :**

سؤالي للدكتور جمال زحالقة، نعرف أن جنوب أفريقيا دفعت ثمن عنصريتها من قبل عندما طبقت نظام الأبارتايد، فقد نبذها المجتمع الدولي وقطع العلاقات معها، ما أدى إلى انهيار نظام الأبارتايد، من هنا يتأتى السؤال في حالتنا: إلى أي مدى يمكن أن نستغل ما يجري لمحاصرة إسرائيل ومقاطعتها، أم أننا نبالغ في التعويل على هذا الأمر؟

وبالإشارة إلى أن القانون الدولي يُحمّل المسؤولية لكل دولة تقيم علاقات مع دولة تتبع نظاماً عنصرياً، إلا أن المفارقة تكمن في أن هناك دولاً عربية، تسعى لتوطيد علاقاتها مع دولة الاحتلال في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على تطبيق وإقرار نظام الفصل العنصري، فهل تتحمل الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل كالأردن ومصر مسؤوليات قانونية إزاء هذا الأمر؟

أخيراً، ثمة قيادات إسرائيلية تتحدث عن مستقبل إسرائيل، ومدى إمكانية بقائها في المنطقة، بل إن رئيس الكنيست الإسرائيلي تحدث عن أن هذا الجيل ربما يكون آخر جيل في إسرائيل، فكيف ترون ذلك؟ وهل فيه مبالغة؟

(25) أستاذ سابق للعلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

أودّ أن أتناول السؤال: إلى أين تتجه إسرائيل؟ لأنني أعتقد أن إسرائيل لا تريد سلاماً ولا تتجه نحوه، ويبدو أن العرب يشجعونها للأسف على المضي في هذا المسار، ففي الوقت الذي تعترف فيه إيرلندا بدولة فلسطين، تفتح العواصم العربية أبوابها لبنيامين نتيناهو، وتحدث عن إمكانية حوار مباشر دون الالتفات إلى القضية الفلسطينية ومجرياتهما.

لن يكون هناك سلام مع إسرائيل ما لم يفرض عليها فرضاً، وهو ما يكون من خلال توازن قوى، وإلا فإن إسرائيل في ظلّ تطرفها وبمبنيّتها، لا يمكن أن تقدّم أي تنازلات أو أن تنخرط في أي مفاوضات جادة تفضي إلى اتفاق.

أما في موضوع الرواية الفلسطينية والرواية الإسرائيلية، فمن الملاحظ بأن الشباب اليهود الأمريكيين بدأوا بالابتعاد عن الرواية الإسرائيلية بسبب التطرف الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني. كما أن هناك حديثاً جدياً في المجتمع الأوروبي حول حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وضرورة وقف الانتهاكات والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، ألاحظ ذلك من خلال وجودي في البرلمان الدولي على مدى السنوات العشر الماضية، أو في البرلمان المتوسطي. كما أن إسرائيل تنسحب حالياً من العديد من المؤسسات الدولية، كما هي حال الولايات المتحدة الأمريكية التي تلحق بها، لأن بعضاً من هذه المؤسسات الدولية الحقوقية والبرلمانية تؤيد الحق الفلسطيني وتسانده، وتعارض الصلف الذي تمارسه حكومة اليمين الإسرائيلي.

من هنا، أرى ضرورة الاستمرار بالمقاومة الشعبية السلمية، كما جرى في الخان الأحمر والنقب، لمواجهة قانون برايم سابقاً، وفي مسيرات العودة في قطاع غزة، ولكن لا بُدّ لهذه المقاومة من أن تكون خلف موقف فلسطيني موحّد يُدافع عنها ويحمل مشروعيها.

(26) عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

ما هي المفاتيح التي يمكننا من خلالها أن نُغيّر اتجاه البوصلة في إسرائيل؟ نحن بحاجة في الدول العربية، والأردن تحديداً، لخارطة طريق بهذا الشأن كي نتحصّل على النتائج المطلوبة. أما الأمر الآخر، فهو يتعلق بالأطماع الإسرائيلية في الأردن، فبالرغم من أن هذا الموضوع يُطرح بين الفينة والأخرى، إلا أنه لا يعدو كونه هلوسات دينية يهودية لا تستطيع أن تُغيّر من الواقع الدولي الذي تكوّن إثر إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالي إذا كانت إسرائيل غير قادرة على أن تحتفظ بمناطق 48 وأن تكون مقبولة في العالم العربي جراء احتلالها لفلسطين، فما بالكم إذا أرادت أن تتعدى ذلك؟! لذا أعتقد أن هذه الطروحات هي مجرد بالونات تطلق من قبل المتديّنين الإسرائيليين ومتطرفين آخرين، ولا أدري إن كان الدكتور جمال زحالقة يؤيد هذه الفكرة أم لا؟

ومن كلام المتحدثين، كان واضحاً أن إسرائيل تسير باتجاه اليمين المتطرف أكثر فأكثر، وهي اتجاهات مخيفة في التغيير، مع الإشارة إلى أن هذه التوجهات المتشددة يُوازئها تغيرات في العالم العربي بين الشعوب بالحجم ذاته من التشدد.

أوجّه سؤالاً للدكتور حسن البراري الذي تناول مستقبل إسرائيل، وأشار إلى أنها ستكون في العام 2040 مختلفة تماماً عما هي عليه الآن، حيث ستصبح دولة غير ديمقراطية مقارنة بالواقع الحالي، ودولة يسيطر عليها التطرف الديني، فهل سنكون أمام تحول الصراع من صراع سياسي يسعى لإقامة دولة فلسطينية إلى صراع ديني، خصوصاً مع سيطرة حماس على قطاع غزة، بمعنى هل يمكن أن يكون ذلك مبرراً لإسرائيل في أن تواجه العالم العربي من منظور ديني؟

(27) باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

الدكتور رائد نعييرات<sup>(28)</sup> :

ما هي الحالة التي نريد أن يكون المشروع الوطني الفلسطيني عليها؟ هل هي حالة مشروع بناء الدولة المستقلة والاستقلال؟ أم هي حالة مشروع مناكفة الاحتلال وعدم منحه قدرة على التمدد؟ الذي استفزني في هذه القضية، هو موضوع الرواية، لأنني لست متيقناً من أن الرواية قادرة على أن تهزم المشروع الاستيطاني لإسرائيل أو أن تقيم الدولة الفلسطينية؟ وهل ستكون الرواية قادرة على لجم مشروع التمدد الاستيطاني الإسرائيلي؟

السؤال الثاني، ثمة من يرى بأن إسرائيل تعيش أزمة قيادة، فهي اليوم ليست إسرائيل بن غوريون، ولا حتى إسرائيل اسحق رابين، فهل هذه حقيقة أم لا؟ وثمة من يقول إن إسرائيل ليست بقوة جيل المؤسسين، فهل هذه حقيقة أم لا؟ لأنه بناءً على إجابات هذه الأسئلة، ربما سنكون قادرين على فهم إسرائيل، ومدى عمق هذه الأزمة في كلا الاتجاهين؟

الأستاذ عدنان أبو عودة<sup>(29)</sup> :

أؤيد فكرة الرواية التي تحدث بها الدكتور جمال زحالقة، أو السردية كما يُقال لها باللغة العربية، فهي مفهوم سياسي راقٍ، ولا تكمن أهميتها فقط في تشكيل جدار أمام السردية الإسرائيلية، إنما تكمن أيضاً في التعبئة النفسية لاستدامة القضية، بأن تجعل الناس في استذكار دائم للموضوع دون نسيانه، لأن جزءاً من لعبة إسرائيل السياسية في النزاع الطويل معها، يكمن في رهانها على نسيان الفلسطينيين، وقد قال ذلك بوضوح بن غوريون وجولدا مائير في الخمسينات، بعبارة أن الجيل الأول سيموت، وأن الجيل الثاني سينسى! وقلت في مداخلتي السابقة إن نموذج عهد التميمي ونماذج أخرى تمكنا من تكذيب هذه الرواية، فالسردية مفيدة لأن فيها معلومات، وفيها قطع طريق على

(28) رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

(29) رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق.

الإسرائيليين، وفيها إدامة للقضية وشرح لها، خاصة في هذا العصر الذي أسميه عصر القيم الكونية، (Global Values). فقد تغيرت أجندات العالم الغربي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إذ باتوا يتحدثون عن حقوق الإنسان والحرية والكرامة، وهذا هو سبب نجاح «PDS»، فقد اكتسبوا مؤيدين وأصدقاء لأنهم عملوا ضمن هذه المنظومة القيمية، من هنا تكمن أهمية العمل على تشويه نظام الأبهارتايد العنصري لأنه يتناقض مع هذه القيم الكونية.

الملاحظة الأخرى، هي أن بإمكان الدول العربية التي تربطها اتفاقيات سلام مع إسرائيل، أن تستخدم هذه الاتفاقيات كسلاح تهديد، حتى تشعر إسرائيل بأن السلام مرتبط بسلوكها وتصرفاتها، وأن إساءتها للفلسطينيين لا يمكن أن يمرّ دون رادع. ربما لا تتمكن حكومات الدول الموقعة اتفاقيات السلام من استخدام الاتفاقيات كسلاح ردع، لذلك على مؤسسات المجتمع المدني أن تُمرّر هذه الفكرة حتى تدرك إسرائيل نتيجة تصرفاتها، خصوصاً أنني فهمت من الإخوة المتحدثين والمطلعين على واقع الداخل الفلسطيني، أن إسرائيل تحسب حساب أي قوة ردع، وعليه فلتكن اتفاقيات السلام هي هذا السلاح.



## ردود المتداخلين

الدكتور جمال زحالقة<sup>(30)</sup> :

من الضروري توضيح فكرة التغيير في إسرائيل، إذ إنني لم أقل بأنه لا يوجد تغيير في إسرائيل، بل قلت إن إسرائيل تخضع لصراعات اليمين واليسار داخلها، وطالما أن إسرائيل لا تتعرض لأي ضغوط يمكن أن تدفعها لأي تغيير، فلماذا تتغير؟ كما أنه ليس صحيحاً أن المجتمع الإسرائيلي يتصرف بعقلانية على الدوام، بل إن هناك تعبئة أيديولوجية قوية جداً في المجتمع الإسرائيلي، وهناك صراع على الهوية، صحيح أن هناك خطاباً للحقوق، ولكن هناك خطاب للهوية أيضاً بشكل مواز، يتناول تساؤلات من نحن؟ وماذا نريد؟ وهناك اعتقاد لدى الإسرائيليين بأن هذه البلاد هي بلادهم وفيها تاريخهم، وبالطبع فإن العداة للعرب والفلسطينيين يُشكّل أحد مركبات الهوية الجامعة للصهيونية.

إذا ما هزمتنا إسرائيل في موضوع الرواية، فإن العالم سيتبنى روايتنا وبيتعد عن الرواية الإسرائيلية، حينها سننتصر، لأن إسرائيل ستفقد شرعيتها، فالاتحاد السوفيتي انهار لأنه فقد شرعيته، وهذا يؤكد على أن موضوع الرواية في الصراع مع إسرائيل ليس موضوعاً هامشياً، ولذلك تضع إسرائيل ثقلها في هذا الأمر، في المقابل ما هو استثمارنا في هذا الموضوع؟ إننا في صراع على موضوع الرواية مع إسرائيل في أحقية هذه الأرض، وإذا ما اعترف لنا العالم بأن هذه الأرض هي بلادنا، فهذا يعني بأنه لم تعد لإسرائيل أي شرعية، فالموضوع ليس هامشياً، بل هو لبُّ الصراع.

بالنسبة لموضوع أو سلو، فلا ينبغي التعامل مع أو سلو على أنها بقرة مقدسة! بل لا بُدَّ من قراءة تاريخية واعية لها حتى نستفيد من الدروس، وأودُّ أن أؤكد بأنه لا اتفاقية أو سلو

(30) نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.

(2)، كما أشار الأستاذ نبيل عمرو، وسأحاول أن أوضح لماذا لا يمكن أن تكون هناك أوسلو (2)؟

يُعدُّ العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل التي دفعت إسرائيل للمُضي في اتفاق أوسلو آنذاك، بالإضافة إلى عوامل أمنية وسياسية، لكن الفكرة هي أن هذا العامل الاقتصادي كان حاضراً بقوة، ذلك أن إسرائيل تنبعت إلى ضرورة الانفتاح على الأسواق العربية التي تعد مجتمعاتها مستهلكة، ويمكن أن يكون مردودها الاقتصادي على إسرائيل كبيراً جداً، من هنا كانت أوسلو.

كانت إسرائيل تدرك أن عملية التسوية السياسية ستحقق نتائج اقتصادية كبرى لها، خصوصاً أن لها تجربة في الأسواق العربية من خلال شركات وهمية في أوروبا والقاهرة، كما هي حال شركة نتافيم الإسرائيلية التي كانت تعمل في مجال الريّ بالتنقيط، وكانت تُصدّر للعرب بكميات هائلة، فكانت هذه التجربة مُشجّعة لإسرائيل لتوسيع دوائر عملها الاقتصادية من خلال اتفاق أوسلو.

وبالفعل فإن ما جرى بعد أوسلو، هو أن إسرائيل ركبت القطار نحو أوروبا، فيما ركب الفلسطينيون في الضفة والقطاع القطار نحو أفريقيا، فترجع الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما لم يكن يدركه المفاوض الفلسطيني، الذي لم يكن متنبهاً للبعد الاقتصادي الذي كانت إسرائيل تسعى له من خلال الاتفاق، وربما يكون هذا أحد الدروس المستفادة من أوسلو، وسنكون بحاجة لدراسات جادة لمعرفة كيف نجح الاقتصاد الإسرائيلي بعد أوسلو؟ فقد تمكنت إسرائيل من تخفيض ميزانيتها العسكرية من 50% أو 60% إلى 10% أو 15%، وهذا عائد إلى انفتاحها على الأسواق العربية والعالمية التي أتاحها اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية أوسلو.

ونشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي تطور بعد ذلك، بما أتاح له التصدير للأسواق العالمية، لأن إسرائيل انتقلت من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة والمتطورة، وهي صناعات لا يحتاجها العرب، وإنما تُصدّر للأسواق العالمية والدول الكبرى، وهذا

يعني أن الحاجة الإسرائيلية التي كانت قائمة قبيل أو سلو لم تعد موجودة الآن، لأن هذه الصناعات ليست بحاجة إلى الأسواق العربية، ولا إلى رأس المال العربي، ولكنها بحاجة إلى الاستقرار بطبيعة الحال.

أذكر جيداً نقاشاً جرى في مؤتمر «كساريا» للاقتصاد الإسرائيلي العام 2002، حيث خرج مسؤولو الاقتصاد الإسرائيلي وطالبوا الحكومة بضرورة إيقاف وقف تدهور الاقتصاد الإسرائيلي الذي كان ينهار في ظل الانتفاضة، واقترحوا على الحكومة أمرين: إما بناء جدار لوقف العمليات الاستشهادية، وإما المضي في اتفاقيات سلام لتهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار حتى يعاود الاقتصاد الإسرائيلي نشاطه ويسترد عافيته. وبالرغم من أن حزب الليكود آنذاك كان ضدّ بناء الجدار، إلا أن شارون مضى في بنائه بعد هذا المؤتمر، وغير موقفه مع حزبه لأسباب اقتصادية.

كانت الشركات الإسرائيلية في الماضي تعمل على تمويل مبادرات «Peace Now»، السلام الآن، لأن لها مصلحة اقتصادية في ذلك، لكنها لم تعد معنية بالتسويات السياسية لأن الضغوط الاقتصادية لم تعد قائمة. في السابق، كان يدور نقاش بين وزير الاقتصاد الإسرائيلي بايخس من حزب العمل، مع نتنياهو، حيث كان بايخس يتبنى ضرورة المضي في تسوية سياسية، لأن عدم التوصل لتسوية سوف يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الإسرائيلي، بعد أن يعاقب العالم إسرائيل فتبدأ الأسواق بمقاطعة بضائعها، غير أن نتنياهو تبنى نظرية إمكانية تطوير الاقتصاد بالتزامن مع استمرار الاحتلال، وهو ما زال على موقفه لأنه لا يشعر بالضغط كما كان عليه الوضع في الانتفاضة الثانية التي تسببت بالضغط على الاقتصاد الإسرائيلي.

أردت التركيز على هذا الأمر، لأن موضوع تغير إسرائيل رهن بالضغوط عليها، وهو ما لا يبدو موجوداً حتى اللحظة، هناك العديد من الأفكار التي يمكن أن نقارب من خلالها كيفية الضغط على إسرائيل، فمثلاً لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي في لحظة ما معتمداً على الاقتصاد الأجنبي كما هو اليوم، إذ إن هناك استثمارات أجنبية كبرى تُشكّل عصباً

للاقتصاد الإسرائيلي، وقد انخفضت هذه الاستثمارات العام 2000 من 10 مليارات إلى 1.5 مليار العام 2001 بسبب الانتفاضة وانعدام الاستقرار، وبقيت هذه المليار ونصف المليار لأن أصحابها يهود أمريكيون مؤدجون، وبالتالي إذا ما تمكنا من تحقيق ضغط بشكل ما، وأدى ذلك إلى وقف هذا الاستثمار الأجنبي في الصناديق الإسرائيلية، فقد تضطر إسرائيل إلى أن تعاود حساباتها للنظر في التسوية بشكل أو بآخر.

الأستاذ سعيد الخرومي<sup>(31)</sup>؛

أؤكد على أن مزاج الناخب الإسرائيلي مرتبط بأمرين: الأمن والاقتصاد، فإذا تأثر هذان العاملان تأثرت السياسة الإسرائيلية بما يمكن أن يُفسي إلى نتيجة، والأمثلة كثيرة على ذلك، نذكر منها، أن الليكود عارض الانسحاب من غزة، فحصل في الانتخابات التي تلت ذلك على اثني عشر مقعداً فقط. لكن شارون نجح بعد الانسحاب من قطاع غزة نجاحاً باهراً في الانتخابات، حتى تداول الإسرائيليون وقتها طرفة تقول: لو خاض شارون الانتخابات ببقرة لأمكن لها أن تنجح! وما هذا إلا لاعتبار أن الإسرائيليين رأوا في شارون الأمان.

هناك قوى ديمقراطية في إسرائيل، لكنها ضعيفة، فاليمين الإسرائيلي كان قادراً على الإجابة عن اعتراضات هذه القوى، بأن بإمكان العرب مثلاً أن يسيروا في الضفة الغربية دون خوف، والآن يحاول اليمين أن يستخدم موضوع مسيرات العودة على حدود قطاع غزة للتأليب، لأن مناطق غلاف غزة تتأثر بشكل أسبوعي من موضوع بسيط كإحراق الإطارات، ويشعر القادة الأمنيون في إسرائيل بالأرق من هذه المسيرات التي وصل تأثيرها لأن تناقش في الكابينة الإسرائيلي مرات متعددة.

في قضية الصراع الديني، يمكن القول إن ما يجري في القدس هو في الأساس صراع ديني، فكيف نُفسر منع ننتياهو للنواب العرب من دخول المسجد الأقصى، فيما يُسمح

(31) نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.

للآخرين من النواب الإسرائيليين بدخوله! قبل أسبوع مُنع راهب قبطي من دخول القدس! فعلام يدلّ ذلك؟ وأشير مجدداً إلى أن مبرر حكومة نتنياهو في الاستيلاء على مدينة القدس هو مبرر ديني وعقائدي، بمعنى أنهم يتذرعون بأن القدس وكل فلسطين لليهود وحدهم.

أما سؤال إلى أين تتجه إسرائيل؟ فإسرائيل تتجه إلى مزيد من التغوّل على الحق الفلسطيني، وإلى مزيد من الاستيطان ومحو الوجود الفلسطيني قدر المستطاع، هل يمكن أن تتغير هذه السياسة الإسرائيلية وأن يتغير المجتمع الإسرائيلي من داخله؟ أقول: نعم، يمكن ذلك إن تعرّض العاملان المؤثران للاهتزاز: الأمن والاقتصاد.

أما في مسألة دور فلسطيني الداخل في التأثير على الوضع الداخلي الإسرائيلي، فلا بُدّ من لفت الانتباه إلى دورهم السياسي من خلال وجودهم في الكنيسة، إذ تحاول القائمة المشتركة أن تلعب هذا الدور بما يخدم القضية الفلسطينية، وهناك أدواراً اجتماعية أخرى، هي أقلّ ما يمكن أن نفعله، كالكفالات لثلاثين ألف يتيم لدعم الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال مخصّصات جمعيات ومؤسسات تُعنى بتعزيز صمود أبناء شعبنا الفلسطيني، مع ضرورة التوضيح بأن فلسطيني الداخل يعانون كذلك من السياسة الإسرائيلية، ولكنهم لا يتوقفون عن توجيه الدعم السياسي للصالح الفلسطيني العام، ويعملون قدر استطاعتهم ليكونوا رثة لأبناء شعبهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

**الدكتور حسن البراري<sup>(32)</sup> :**

لإحداث التغير في السياسة الإسرائيلية، لا بُدّ من إحداث تغيير في موازين القوى، ليس تغييراً على المستوى الفلسطيني-الإسرائيلي، لأن المسألة محسومة، ولأن هناك حالة انكشاف عند الفلسطينيين، لذلك سيكون الإنجاز الأكبر للعرب هو دعم وتثبيت الفلسطينيين في الداخل، وخاصة في القدس التي لا يستطيع أهلها دفع الضرائب المعروفة

(32) أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية.

بالأرنونا، فالتغيير في موازين القوى يجب أن يكون على المستوى العربي، لأن الفلسطينيين قدّموا توضيحات عظيمة في انتفاضاتهم، لكن سؤال الجدوى ما زال مطروحاً؟ بمعنى أن التكلفة كانت باهظة، وبقي الفلسطينيون وحدهم يقارعون الاحتلال المدجج بالقوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية من خلال علاقاته مع الغرب، ونظراً لذلك بقيت العلاقة مختلة.

هناك برقية سريعة، تناولها الدكتور جميل هلال، وهي ضرورة محاولة خلق التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، ففي الانتفاضة الأولى مثلاً، رفض جنود إسرائيليون الخدمة في الأراضي المحتلة، ورفض طيارون التحليق بطائراتهم، بل وتعاملت بعض مؤسسات المجتمع الإسرائيلي آنذاك مع الفلسطينيين كمؤسسة شالوم أخشاب، وبيت سيليم التي تناولت الاستيطان، وبالتالي تمكّن المجتمع الفلسطيني من خلال أدواته البسيطة المتاحة، أن يلعب على التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي. في الوقت نفسه. وإذا كانت بعض الدول العربية قد أقامت علاقات سلام مع إسرائيل، فهل يمكن لهذه الدول أن تستمر بالتعامل معها على أنها عدو؟ أم أن المطلوب هو أن تُوظف أدوات السلام؟ وكيف يمكن للدول العربية التي تعقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل أن تتصرف إزاءها كعدو؟ بطبيعة الحال ليس المقصود من هذا ألا نعتبر إسرائيل عدواً، وإنما هي محاولة الإجابة عن إمكانية العمل مع بعض القوى الإسرائيلية لإحداث هذا التغيير، أو إيجاد هذه التناقضات داخل إسرائيل.

في مرحلة ما بعد أو سلو، ظهر التيار ما بعد الصهيوني، وهو تيار المؤرخين الجدد الذين صنعوا الرواية الإسرائيلية في الغرب، فهل يمكن للفلسطينيين أن يفكروا في القيام بعمل شيء مشابه لإيجاد رواية فلسطينية في الغرب منافسة للرواية الإسرائيلية؟

عندما كنت أدرّس موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي في جامعة أمريكية، اطلعت على تجربة الجامعات الأخرى التي تُدرّس هذا الموضوع، وقد وجدت أن أغلب المراجع والإحالات التي ينظر فيها الطالب إنما تعتمد الرواية الإسرائيلية التي شكلت العقل

الجمعي لليهود الأمريكيين، وللشعب الأمريكي عموماً، وصوّرت الاحتلال الإسرائيلي على أنه احتلال بطولي تمكّن من أن يمثل هؤلاء اليهود القلّة، في مواجهة بحر هائج من الأعداء! وقد باتت هذه الرواية الإسرائيلية مصدر إعجاب لأجيال كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية!

بل إنني لاحظتُ أثناء نقاشي مع المواطنين الأمريكيين بأن معرفتهم عن الصراع العربي-الإسرائيلي قد تشكّلت من خلال الرواية الإسرائيلية التي انطبعت في أذهانهم! فهل يمكن للفلسطينيين أن يتواصلوا مع بعض الأصوات اليهودية المستنيرة خارج إسرائيل، وأن يُقدّموا رواية فلسطينية بدلاً من الرواية الإسرائيلية في الغرب؟ إن ذلك يشكل وجهاً آخر للنضال بتكلفة أقل، ومفعول أفضل من الخطابات الرتانة هنا وهناك.





## حال الحركة الوطنية الفلسطينية

### مواضيع الحوار:

- دراسة في حال «الحركة الوطنية الفلسطينية» لجهة فرص إنهاء الانقسام الفلسطيني، ومستقبل السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وعلاقات القوى داخل المجتمع الفلسطيني واتجاهات تطور المواقف الفلسطينية.
- كيف يبدو حال الحركة الوطنية الفلسطينية، وما هي فرص استنهاضها وإعادة بنائها؟ ماذا بشأن النظام السياسي الفلسطيني، ماذا عن الفصائل والمنظمة، وماذا عن فتح وحماس في الضفة وغزة؟ كيف نقرأ الانقسام وآلاته؟ وهل ما زالت الفصائل الفلسطينية هي الإطار الناظم لطلائع الشعب الفلسطيني وقواه الحيّة في الوطن المحتل والشتات؟

### أدار الحوار:

- أ. نبيل عمرو، وزير الإعلام الأسبق (فلسطين).

### المتدخلون:

- أ. محمد الحوراني، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- د. جميل هلال، محاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، فلسطين.
- د. أحمد جميل عزم، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بير زيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
- د. بلال الشوبكي، رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الخليل.



## الأستاذ نبيل عمرو

مدير الجلسة

ربما يكون الموضوع المتناول «حال الحركة الوطنية الفلسطينية» أسهل العناوين من حيث الشكل، لكنه أصعبها من حيث المضمون، وتكمن الصعوبة في الانتقال الجذري لمفهوم الحركة الوطنية الفلسطينية من حالة إلى أخرى خلال فترة زمنية سريعة. فالحركة الوطنية الفلسطينية كانت تعبر في مرحلة ما عن الفصائل العاملة ضمن الأفكار القومية والإسلامية والوطنية، بل كانت في فترة ما مندجمة مع الحركة الوطنية الأردنية، ككيان واحد وحركة وطنية واحدة، ونقابات واحدة، ومجتمع واحد، ولكن هذا المفهوم تغير في فترة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد انتقل توصيف الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أن تكون قائمة على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اختلف وضع الحركة الوطنية الفلسطينية، فالأرض التي يقف عليها الفلسطينيون اختلفت، كما هي الحال، والطموح والبرامج، وتغيرت أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية خصوصاً فيما بعد أو سلو.

سنكون مع المتحدث الأول، الأستاذ محمد الحوراني، الذي عمل بدأب زمن الانتفاضة، وهو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة الخليل، وقد كان سفيراً لفلسطين في الجزائر، ويشغل الآن عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وهو ناشط في الحركة الوطنية الفلسطينية.



## مداخلة الأستاذ محمد الحوراني

عضو المجلس التشريعي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح

تبلورت الحركة الوطنية الفلسطينية عبر عقود من الزمن من أيام النزعات والشعور المبكر بالعروبة والشامية في عهد الدولة العثمانية، ليس ابتداءً بظاهر العمر<sup>(33)</sup>، مروراً بالثورات المتتالية أيام الانتداب وصولاً للنكبة، وما أعقبها في العام 1965، عام انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة لتأطير جهد الفلسطينيين وتطلعاتهم، وهويتهم الوطنية في سياق قومي وإنساني، وعلى أرضية الحرية، أسمى ما يطلبه إنسان أو جماعة بشرية، والتي يُدفع ثمنها من دماء الشهداء، وقوافل الجرحى والأسرى، فهذه العناصر العميقة هي ما يُوجد الجماعات البشرية المتناسكة في مرحلة من التاريخ، من أجل أن تقوم بالمهمة التاريخية المطلوبة منها.

من ينظر في حركة فتح، في أوراقها ومحددات عملها الفكري، يعرف كيف تصوّرت فتح نفسها فكرياً، فقد احترمت طبيعة فلسطين، بمسليمها ومسيحيها، واحترمت التعددية الطبيعية والتلقائية، وتعاملت مع فلسطين كما هي، أقول هذا، لأنه ظهرت في فلسطين فيما بعد قوى أيديولوجية أخرى كانت تحمل تصورات مختلفة، إلا أن الحركة الوطنية تعاملت مع الوطن كما خلقه الله، ووضعت مهامها على أساس سؤال الحرية.

في هذا السياق، نشأت منظمة التحرير، وظهر برنامجها الذي دخل مخاضاً تاريخياً وصل إلى تبني برنامج دولة في حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ولا يمكن فهم الحركة الفلسطينية بمعزل عن سؤال مواجهة الاحتلال، وكان هذا متعلقاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقواها المتعددة من مستقلين وآخرين في المجتمع الفلسطيني حتى

(33) ظاهر بن عمر الزيداني. المشهور بظاهر العمر (1106-119 هـ / 1695 - 1775 م). كان أحد الحكام في فلسطين في فترة الحكم العثماني، إذ عيّن ظاهر العمر العام 1705 حاكماً على عكا، وتمكن من احتلال طبرية عام 1742م. (ويكيبيديا).

لحظة الانتفاضة الأولى التي شكّلت فعلاً إنسانياً يحدث لأول مرة في التاريخ الإنساني، إذ دخل مجتمع بأكمله في مواجهة غير متكافئة مع محتل نتيجة لحالة من القهر لمدة سبع سنوات، وعلى الهامش نذكر أن الانتفاضة الأولى شهدت حالات اعتقال وصلت إلى 300 ألف من الاعتقال المكرر، غير الشهداء والجرحى، وهو ما يعني شيئاً استثنائياً.

في تلك اللحظة التي تألقت فيها الحركة الوطنية وكانت في أوج عظمتها، وُلدت حماس من أبناء الشعب الفلسطيني، ولمن عاش تلك الأيام، فقد أصدرت حركة حماس بيانها الأول بعد ثلاثة أشهر من انطلاق الانتفاضة، تسعون يوماً كانت طويلة، كان يفكر فيها الإخوان المسلمون بالمشاركة في الانتفاضة من عدمها، ولكنهم وجدوا أخيراً أن عليهم المشاركة لأن جماهير الشعب الفلسطيني منخرطة في الانتفاضة بقوة، ولا يمكن لأي جهة أن تدخل التاريخ ما لم تشارك في الانتفاضة.

في تلك الانتفاضة، عملت الحركة الوطنية تحت اسم القيادة الوطنية الموحدة، وكانت قادرة على ضبط إيقاع الفعاليات، فمثلاً إن أصدرت قراراً بالإضراب، كانت كل المدن الفلسطينية تغلق محالها التجارية في الوقت الذي تحدده القيادة، وقد كان ذلك مشهداً استثنائياً، وفيما كانت القيادة الوطنية الموحدة تصدر بيانها وفقاً للشهر الشمسي، كانت حماس تصدر بيانها وفقاً للشهر القمري، لم يلاحظ أحد الأمر في البداية.

كانت الحركة الوطنية منخرطة في مهمة استثنائية، وانخرط الشعب معها، وكان قادة الانتفاضة يرون في منظمة التحرير إطاراً معبراً عن الشعب الفلسطيني وممثلاً شرعياً وحيداً، وأذكر في هذا السياق أن راين جاء إلى سجن النقب ليفاوض قيادة السجن حول حلّ القضية الفلسطينية، فاتفق السجناء على أن يبلغوه بأن ملف التفاوض موكول بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن عليه التوجّه إلى تونس للتفاوض مع الراحل ياسر عرفات، وهذا يُعبّر عن حالة الانسجام والالتزام في بنية فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. أدركت منظمة التحرير الفلسطينية أن الانتفاضة يمكن أن تكون جهداً موصلاً إلى حلّ سياسي بدون أوهم، يعني إقامة دولة في حدود العام 1967، وكان هذا الأمر

يتطلب نقاشاً وطنياً، فرضت حماس هذا الموضوع، وقالت إن المطلوب هو تحرير كل فلسطين، وما أجمل هذا الطرح، وما أبعد عن أن يحصل، وسادت عقب ذلك في الساحة الفلسطينية استراتيجيتان تعبران عن خطين سياسيين مختلفين، وقد أدى ذلك إلى حالة من الإرباك لدى الشعب الفلسطيني، وحالة أخرى من الحيرة لدى أصدقاء الشعب الفلسطيني، وكانوا يتساءلون: ماذا تريدون إذاً؟ فيما كان أعداء الشعب الفلسطيني مرتاحين لهذا الأمر، فهو مطلوب بالنسبة لهم.

أطلقت «حماس» قبل عام ربما أو أكثر وثيقتها السياسية من الدوحة بعدما أغلق سوق العمل السياسي، وطرحت في الوثيقة قبولها بدولة في حدود العام 1967، وقد كان ذلك، وفقاً لمعرفتي بقيادة «حماس» - وقد اختلف معهم، لكننا أبناء شعب واحد بالنهاية- لكونهم يبحثون عن طرح واقعي في حال تواصلهم مع جهات أجنبية كالصحف مثلاً، غير أن هذا الخطاب يختلف حينها يواجهون أبناء الشعب الفلسطيني على الأرض، إذ يحدثونهم عن تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وبالطبع فإن هذا يأتي في إطار التحشيد الداخلي وكسب المواطنين، ولكن هذا التحشيد ينطوي على مقدار من الخداع والتضليل، لأن المطلوب هو أن تقول للناس سلفاً ما هو الهدف الذي تريد تحقيقه.

دخلت الحركة الوطنية الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو، وهو الذي أراه مناسبة ولم يكن فرصة! وقد تعاملت منظمة التحرير آنذاك مع أوسلو على أنه مناسبة يمكن أن تتحول بالتدريج إلى دولة فلسطينية، ومن الممكن أن يتعثر هذا المشروع ويفشل. وأذكر في هذا الصدد أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت متنبهة لهذا الأمر في المجلس المركزي الذي عقد في تونس، وكانت تقول إما أن نصل إلى دولة، أو إلى استمرار الاحتلال.

فشل أوسلو لأسباب كثيرة، أذكر منها ثلاثة أسباب رئيسية: فقد اكتشفت إسرائيل بعد إسحق رابين أنها لا تستطيع المضي في الاتفاق، وثانياً، أرادت حماس أن تُفشل تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، وقد كانت تنفذ عمليات عسكرية حتى تغير المناخ

السياسي العام، وهو ما أوجد أرضية في إسرائيل لقتل رابين. وثالثاً، ارتكبت السلطة الوطنية الفلسطينية أخطاء عدة، ولم يكن لديها خطة استراتيجية لتصحيح هذه الأخطاء، والتعامل مع تطورات الأمور.

فشلت العملية السياسية، وكان من تداعيات ذلك أن دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية الثمن، ظهر هذا في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي حصلت قبل اثني عشر عاماً، فقد خسرت حركة فتح، وفازت حماس نكاية بالحركة الوطنية الفلسطينية التي لم يُصوّت الجمهور لها ولسان حاله: بها أنكم فشلتُم فادفعوا الثمن، وهذا طبيعي، إذ هكذا يتصرف الجمهور أينما كان.

تطورت الأمور لاحقاً، وسيطرت حماس على قطاع غزة فيما تُسمّيه بالحسم العسكري، ولكنه في الواقع انقلاب، ولم تشارك حماس حكم غزة أي فصيل آخر، لا جبهة شعبية أو ديمقراطية ولا حتى الجهاد الإسلامي، وهذا تعبير عن نمط التفكير القائم على التفرد، وعدم مشاركة الآخرين.

هناك إذاً إشكالية يعاني منها العالم العربي، ويتردّد كثير من المثقفين في تناولها، هي أن القوى الأصولية تمنعنا من التقدم، وتعيد دفعنا إلى الخلف كلما خرجنا إلى باب المغارة أو الكهف، تارة باسم المُقدّس، وتارة باسم التراث، وتارة باسم الماضي، وكأنه محكومٌ علينا أن نبقي أسرى للماضي نعيش فيه ولا نغادره.

إن واحدة من أزمات الشعب الفلسطيني تتعلق بالأهداف السياسية التي يريدها، ويلغة خطابه السياسي، فنحن عندما نقول دولة في حدود العام 1967، فإننا ندرك الفرق بين الدولة التي هي نتاج فعل سياسي وتوازنات سياسية، وبين مفهوم الوطن الذي هو حدث يتصنّع لمجموعة بشرية عبر آلاف السنين، فالوطن هو فلسطين، أما الدولة التي نناضل من أجلها فهي دولة على حدود العام 1967، ولا نرى أي تناقض بين الأمرين، وهذا جزء من فكر الحركة الوطنية، فيما نرى أن حماس التي تسيطر على قطاع غزة، تسعى الآن لما هو أقل من دولة، وتعمل على تثبيت حكمها ضمن حالة كيانية في القطاع.

من التحديات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية، هو أن هناك من يخاطب الشعب الفلسطيني من بوابة الدين، وهو ما يعني مخاطبة الجماهير في أعماق منطقة في الوجدان والعاطفة، لذا فقد كانت مهمة الحركة الوطنية منع أيّ قوى تحاول استعمال الدين كطاقة لتضليل الناس وإدخالهم في عالم الدروشة السياسية، تلك النقطة التي يصعب فيها على الشخص فهم الهدف السياسي القابل للتحقيق، بعيداً عن تمجيد الشهداء في المعارك التي لا تحقق الإنجاز السياسي. إذاً، دفعت فتح ثمن فشل العملية السياسية، ولم تدفعه في فلسطين فحسب، وإنما في الرأي العام العربي، بالرغم من أنها من أعرق التنظيمات في العالم العربي، وليست حزباً مغموراً.

أما فيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني، فقد جرت حوارات كثيرة وقد فشلت كلها، ومن غير المتوقع أن تنجح، لأن لدى كل من الطرفين، فتح وحماس، حسابات معينة تعيق إنجاز المصالحة، لذلك فقد اقترحنا في إطار المجلس الاستشاري قبل سبع سنوات، الذهاب نحو انتخابات تشريعية ورتاسية جديدة للخروج من العدمية السياسية في موضوع الحوار، ولتكن هذه الانتخابات بناءً على القائمة الواحدة النسبية، لا على أساس الدوائر، إذ إن من شأن ذلك، أن يُمكن كل حزب من طرح قائمته في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس، وهي تقنية غير أنها إيجابية وتعطي كل التنظيمات تمثيلاً عادلاً، فإنها قادرة على الانتقال بنا من برامج جهوية على مستوى المحافظات، إلى برامج على مستوى الوطن.

واقترحنا كذلك أن نمنع أي قوة، ونقصد حركة حماس من محاولة الاستمرار في السيطرة على غزة إن أرادت أن تمنع إجراء الانتخابات في قطاع غزة، على أساس القائمة النسبية، وقد طرحت هذه الأفكار على الرئيس محمود عباس، وعلى اللجنة المركزية مرات متعددة، وكانت تُقبل فكرة الانتخابات بلا تنفيذ، للأسف!

ربّما تكمن أهمية هذا الموضوع في السؤال المطروح: ماذا بعد الرئيس محمود عباس؟ وقد أخبرنا الرئيس أبا مازن بضرورة وجود آلية توضع في حياته ليخلفه في المنصب

من يخلفه عبر انتخابات تحلُّ لنا مجموعة من المشاكل، وتعمل على إعادة تسييج الشرعية الفلسطينية، والتأكيد عليها استناداً لصوت الشعب الفلسطيني، وتكريس الشراكة، ومنع أي طرف من أن يحتكر صوت الشعب في أي مكان، حتى لو كان من حركة فتح أو حماس أو أي تنظيم آخر، لأن البوصلة النهائية والصادقة الأخيرة التي يجب علينا أن نخضع لها هي صوت الشعب الفلسطيني. فقد احتكرت الفصائل صوت الشعب الفلسطيني بشكل مبالغ فيه، ويجب أن تعود إلى الشعب لترى نفسها معه، وإذا كانت حركة فتح قد ارتكبت هذا الخطأ، فكيف الحال بـحماس؟ وهذا بصراحة تفكير كل القوى الأصولية، إذ إن العملية الديمقراطية بالنسبة لهم مسار ذهاب بلا عودة، فإذا ما وصلوا عبر صناديق الاقتراع، يقولون للجماهير بعد ذلك بأنهم مُوكّلون من الله!

### مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية

نعيش في منظمة التحرير الفلسطينية في أزمة، كذلك الحال بالنسبة لـحماس، التي تحوّلت غزة إلى جمره في يديها، وهناك انسدادٌ في الأفق السياسي الفلسطيني، فكيف يمكن أن نتصرف إزاء ذلك؟ أعتقد أن المطلوب هو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، لأنها الكفيلة بأن تستبق حلّ أي إشكال في مسألة من يقود الشعب الفلسطيني؟ وتطرح حلاً لإشكالية لاحقة يمكن أن تدخلنا في صيغة انتقالية غامضة وملتبسة، أو أن نكون صيداً سهلاً للإسرائيليين، ما يجعل النظام السياسي الفلسطيني ضعيفاً وهشاً.

وبالرغم من ذلك، لا يبدو أننا مقبلون على الانتخابات، كما أننا سنواجه سؤال ما بعد أبي مازن؟ وهو ما لا نملك إجابة واضحة عنه حتى اللحظة، وهو ما يُلقي على عاتق القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس تحديداً مسؤولية أخلاقية وسياسية في التعامل معه والإجابة عنه، لتجنب الشعب الفلسطيني ويلات أخرى غير التي يعانون منها بالأساس. لذلك فإن على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح التوافق على إجراءات وآليات أو صيغة محددة استباقاً لأيّ إشكاليات يمكن أن تدهمنا في المستقبل.

صحيح أن الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني من أزمات ومشاكل، لكن ذلك لا يعني أنها غير قادرة على استدراك الوضع، لأن الحركة الوطنية تمتلك مخزوناً كبيراً من التضحيات والإمكانات والقدرات التي تؤهلها للعودة لممارسة دورها المنشود. لكن ما هو مطلوب الآن، هو إعادة الثقة لأبناء الحركة الوطنية في مواصلة المشروع وتعميق إيمانهم في مواجهة التحديات المستجدة.

من الطبيعي أن يميل البشر في كل المجتمعات إلى حلول السحر والأيديولوجيا عند فقدان الأمل وانتشار اليأس، لأنهم لن يكونوا قادرين على تحمّل الواقع ومسؤولياته، وهو ما يعني أن إسرائيل ستكون هي الكاسب من بقاء الأمور على ما هي عليه في الساحة الفلسطينية. لذلك، فإن الحركة الوطنية مطالبة بإعادة تحديد السياسات، وهو ما يدرك الفلسطينيون حاجته عموماً، غير أن البعض لا يريد المضي في هذه المهمة، لأن ذلك يعني تغييراً في الأفراد والأشخاص.

أعتقد أن بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه يُعدّ انتصاراً بالرغم من كل ما فعله الاحتلال، صحيح أن الغضب قد ساورنا، لكن اليأس لم يعرف لنا طريقاً، وأن أيّ محايد يمكنه أن يدرك أن الشعب الفلسطيني يمتلك طاقة ذاتية متجددة، وأنه ما زال قادراً على أن يُفاجيء العالم بحراكه على الأرض، ولكن ما هو مطلوب من قيادات الشعب الفلسطيني وطلّاعه أن يعملوا على تأطير هذه الطاقة في سياق واقعي بعيداً عن المغامرات.

تُدرك الحركة الوطنية الفلسطينية حقيقة أن انتهاء الاحتلال لا يمكن أن يكون دون دفع الأثمان، ولكن هذه الحقيقة تبدو فادحة، لذلك يصعب التعاطي معها، وقد أشارت مداخلاتكم إلى أن ما يمكن أن يُغيّر الإسرائيليين هو شعورهم بدفع الثمن، لا بالتفاوض والحوار فقط.

## مداخلة الدكتور جميل هلال

محاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، فلسطين

سأعمل على توصيف الوضع الفلسطيني الراهن، وهو ما سيضطرني لاستخدام تعابير أكاديمية سأحاول تفسيرها إن استعصت على الفهم. الملاحظة الأولى، ثمة ما يمكن تسميته بالحقول السياسي الوطني الذي تُشكّله دولة وطنية أو حركة تحرّر، من خلال ما توجده من مؤسسات وطنية ترسم حدود الفعل السياسي، وحدود ملعب القوى السياسية. ويبدو أن هذا الحقل الذي شكلته وقادته منظمة التحرير في الحالة الفلسطينية قد تفكّك إلى حقول محلية على أسس سياسية جغرافية، فقد أصبحت الضفة الغربية لوحدها، وغزة لوحدها، ومناطق الـ 48 لوحدها، وهذا مؤشر على أننا لم نعد نمتلك مؤسسات وطنية فاعلة تحظى بشرعية ديمقراطية أو شعبية، إذ إن هناك المجلس المركزي الفلسطيني، وهناك اللجنة التنفيذية، كما أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية سلطتين، وهو ما يعني أننا بلا حركة وطنية موحدة، بعد أن كانت موجودة تقودها منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن لأن البعض سعى لدولة في الضفة الغربية والبعض الآخر لدولة في غزة، فقد أصبحنا الآن بلا دولة، ودون حركة تحرر.

الملاحظة الثانية، تسود حالة إنكار بين النخب السياسية الفلسطينية إزاء فشل حلّ الدولتين وفشل العملية السياسية المتمثلة بأوسلو، وهناك من النخب السياسية الفلسطينية من يُكابِر ولا يريد الاعتراف بذلك، وما يزال رهانه مُعلقاً على إمكانية الحلّ السياسي، بالرغم من أن الشعب الفلسطيني يعتقد بأن حلّ الدولتين لم يعد ممكناً، بحسب استطلاعات الرأي.

الملاحظة الثالثة، يعيش الشعب الفلسطيني حالة استثناء، ومعنى ذلك أنه لا يخضع للقوانين المتعارف عليها منذ وعد بلفور إلى هذه اللحظة، فبالرغم من تعرّضه للتهجير وويلات الحرب والمجازر بحقّه من الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن قرارات الشرعية

الدولية لم تُطبَّق، ابتداءً من قرار التقسيم إلى قرار 242 إلى قرار وقف الاستيطان وبناء الجدار، إلى غير ذلك من القرارات، وهذا مدعاة للتأمل، إذ تُعفى إسرائيل من أيّ مساءلة إزاء كل الانتهاكات والمجازر التي ترتكبها.

الملاحظة الرابعة، يعاني المجتمع الفلسطيني من التفكك والتفتت، وهذا ملاحظ بشكل أساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينطبق هذا على مناطق الـ 48، كما أن الطبقة الوسطى تعدُّ واسعة نسبياً وتعتمد على الوظيفة، وهي تركز ما على ما يُسمّى «رأس المال الثقافي»، كالتعليم وغيره، وتعمل في مجالات الإدارة والتشريع والتعليم وما شابه، وترتهن هذه الطبقة في جزء كبير منها للبنوك، إذ تعتمد الرواتب والتحويلات الخارجية وهو ما يوجد عندها ما يمكن اعتباره قلقاً وجودياً، وهو ما انعكس على موقفها من السلطة، فبالرغم من أنها قد تنتقد السلطة الوطنية إلا أنها لا تريد انهيارها، لأن انهيار السلطة يعني لها فقداناً للرزق.

وهناك طبقة عاملة، وهي تشكل ما نسبته 50% أو أكثر قليلاً، لكنها تتسم بكونها طبقة مفتتة، إذ إن 89% منهم يعملون في منشآت صغيرة، أي خمسة أفراد أو أقل، وهي غير مؤطرة في نقابات، عدا 20% منهم ينتمون إلى النقابات، ولذا فهي طبقة مفككة وضعيفة وتعمل في منشآت صغيرة وعائلية التكوين، ما يعني صعوبة تحشيدتها في إطار جماعي، مع ملاحظة أن 15% من هذه الطبقة في الضفة الغربية تعمل في إسرائيل.

أما رؤوس الأموال في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيغلب على تكوينها الطابع البنكي أو العقاري أو التجاري، فهي رؤوس أموال ليست منتجة زراعياً أو صناعياً، وهذا ينعكس على صعوبة انخراطها في أحزاب وحركات اجتماعية نضالية، إذ من المعروف أن رأس المال جبان، وبالتالي يساير الاحتلال، ويساير بيروقراطية السلطة الوطنية. وبالرغم من تصرفات الاحتلال وانتهاكاته في السنوات الأخيرة ونشاطه الاستيطاني، إلا أن الطابع المقاوم للاحتلال كان فردياً.

من الضروري الإشارة كذلك، إلى أن حركتي فتح وحماس، حوّلت الكوادر النضالية إلى موظفين، فأصبح المناضل موظفاً في مؤسسة، عليه أن يأخذ الإذن إن أراد الخروج في مظاهرة، وهو ما لم يكن موجوداً في الماضي، إذ كان الفلسطيني يشارك في المظاهرات والفعاليات المناهضة للاحتلال باعتبارها واجباً وطنياً، دون التقيّد بالاعتبارات الحزبية. هذا عدا عن أن الخطاب قد تغيّر، فتشكّلت لدينا ثقافة جديدة، ففي الماضي كان لدينا الأخ المناضل أو الرفيق، إلى غير ذلك من التسميات، أما الآن فقد اختلفت الألقاب، فبات يُقال معالي الوزير، ووكيل الوزارة، والمدير العام، إلى غير ذلك من التسميات التي عكست التحوّل من ثقافة النضال إلى ثقافة الوظيفة.

سأخلص إلى بعض المقترحات، من الضروري أن ننتبه إلى عدم تقزيم مسألة الاحتلال الإسرائيلي على أنه احتلال لمناطق 1967، وهناك من يقول الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو جناحي الوطن المحتل، قاصداً بذلك الضفة والقطاع فقط، وهذا خطاب مرفوض جملة وتفصيلاً، لأن الاحتلال الإسرائيلي هو احتلال استعماري استيطاني عنصري لكل فلسطين، بما في ذلك المناطق المحتلة عام 1948 التي تشكل ما نسبته 78% مما احتل من فلسطين. وكأن هناك من يحاول أن يُنسينا فلسطين، ويجعل من احتلال إسرائيل لمناطق الـ 48 أمراً واقعاً!

أما على صعيد المهتمات الأساسية المطلوبة من الحركة السياسية الفلسطينية، ولا أقول الحركة الوطنية، لأنه لا معنى لكونها وطنية ما لم تكن هناك مؤسسات وطنية جامعة للكّل الفلسطيني، لذلك فإن المهمة المطلوبة الآن هي العمل على إعادة بناء هذه المؤسسات لتكون وطنية جامعة، كما كانت حال منظمة التحرير الفلسطينية قبل أو سلب وحتى الانتفاضة الأولى. كما أن هذا المشروع الوطني لا يعني مؤسسات سياسية فقط، بل مؤسسات طلابية وشعبية كما كانت الحال سابقاً، إذ كان ينخرط اللاجئون الفلسطينيون في هذه المؤسسات في كل أماكن تواجدهم، وهذا لم يعد موجوداً، وآلت الأمور إلى حالة من التشتت والتشرذم لا تسرّ صديقاً وتُفرح العدو. وبالتالي فإن ما هو مطلوب واضح،

إذ لا بُدَّ من بناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة تمثل الكُلَّ الفلسطيني لئلا يبقى القرار الفلسطيني حكراً على أفراد وأشخاص بعينهم.

إن العمل على التمسك بالرواية التاريخية الفلسطينية أمرٌ واجب، فالنكبة لم تنتهِ العام 1948، بل هي مستمرة، إذ تشهد الأراضي الفلسطينية يومياً ممارسات إسرائيلية من قتلٍ واعتقالٍ وتهجيرٍ واستيطانٍ وانتهاكٍ للمقدسات، ما يجعل النكبة رواية متجددة، وهو ما يُلقى على عاتقنا واجباً في إغناء الرواية التاريخية الفلسطينية، كما تفعل «PDS» التي تمكنت من التأثير في إظهار القضية الفلسطينية وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

وبغض النظر عن طبيعة ما نريد، سواء أكان متمثلاً بحلّ الدولة أو الدولتين، وسواء أدركنا دولة أم دولة مشتركة، فإن هناك حاجة لمخاطبة اليهود الإسرائيليين، باعتبارهم هُويّة خاصة لا يمكن إلغاؤها، ليتخلوا عن الصهيونية كأيديولوجية استعمارية استيطانية عنصرية، فهذا هو نضالنا الذي سيكون به خلاصنا وخلصهم.

لا تخضع الرواية الثقافية لقيود الجغرافيا السياسية، بل تتخطى كل الحدود والمعوقات، ولا تخضع كذلك إلى موازين القوى العسكرية والاقتصادية وغيرها، وهذا يحتم علينا العمل على تسويق روايتنا بما يُدعم القضية الفلسطينية، من خلال الأغنية والمسرح وسائر الفنون، كما أن ما يمكن ترويجه حول القضية الفلسطينية يتمتع بالتفوق الأخلاقي، لأن الثقافة -بالعادة- تُثمنُ الحرية، وقيم المساواة والتحرّر والعدالة، إلخ.. وهو ما يعني تفوق روايتنا على الرواية الإسرائيلية أخلاقياً، لأن الرواية الصهيونية استعمارية استيطانية عنصرية، في حين أن روايتنا تحكي حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.



## مداخلة الدكتور أحمد جميل عزم

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني

سأفرد مساحة لتناول ما يُمكن تسميته مفردات الحركة الوطنية. قبل العام 1994 كانت هناك مؤسسات وطنية، ومثلت الفترة 1994-2000 مرحلة نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، تلت ذلك الانتفاضة التي استمرت حتى العام 2005. أما بعد ذلك، فقد دخلنا مرحلة المقاومة الشعبية من العام 2006 حتى العام 2011، فهل انتهت هذه المقاومة عند ذلك العام؟ هذا ما سأحاول نقاشه.

دخلت في الأعوام التي تلت العام 2011 مفردات على الساحة الوطنية الفلسطينية من قبيل الحراك الشعبي، والهبة الشعبية كما في الأعوام 2015-2016. ربّما كانت هذه الهبة التي عرفت بهبة السكاكين تعبيراً عن جيلٍ جديدٍ لم يعد مؤمناً بالمنظومة الموجودة، بما في ذلك المقاومة الشعبية، لا كعدوّ لها، وإنما لعدم القناعة بها.

شهد العام 2014 بدايات تغييرٍ في المزاج العام الفلسطيني في الضفة ضدّ المقاومة! لم يكن هذا خاصاً بشريحة أو طبقة معينة، كالتبقة الوسطى التي ربما تسعى للاستقرار، ويمكن أن تُوضّح ذلك بأمثلة، فقد شهدت الضفة عمليات لا أدري إن كان يصحّ تسميتها بأنها فدايية أم غير ذلك، لأن أصحابها تبرأوا منها. ففي قرية بيت أمين، اختطف شاب فلسطيني له أخ أسير، جندياً إسرائيلياً، لكن والد منفذ العملية تبرأ منه! كذلك، قتل شباب ضابطاً إسرائيلياً في الغور، ثم قيل لاحقاً بأنها حادثة جنائية! ومن ذلك أيضاً، أن شاباً دخل بجرافة معسكراً إسرائيلياً في منطقة عناتة فاستشهد، لكن أهله نفوا أن تكون عملية، وقالوا بأنها حادث سير، بالرغم من أن شقيق المنفذ استشهد هو الآخر بهجوم له بجرافة في القدس أيضاً! أما في جامعة الخليل، فقد طوّر شبابٌ طائرة بدون طيار، فقبل إنها طائرة لأبحاث علمية وما شابه!

لكن هذه الأجواء تغيرت مع بدء هبة العام 2015، إذ كانت إيداناً بحراك مختلف، وقد سألت حينها شاباً بندوة مغلقة، عن سبب هذه الهبة بالرغم من أنهم لا يملكون استراتيجية أو خطة، فأقروا بذلك! لكنهم قالوا: إلى متى سننتظر؟! وهذا يدل على أن هناك حالة من اليأس، وحالة أخرى من الفراغ التي أراد الشباب ملأها عبر العمليات الفردية والمواجهة مع جنود الاحتلال، للتعبير عن عدم رضاهم عن أدوات العمل التي انتهجها الجميع بما في ذلك الفصائل في المراحل الماضية التي سبقت الهبة، هذا مع أن الشباب الذين كنت أستطلع آراءهم منخرطون في الفصائل، لكنهم كانوا يقولون بأن تحرّكهم كان دون أي قرار فصائلي.

تراجع الأحزاب والقوى المنظمة في كل العالم، وليس في الحالة الفلسطينية فقط، إذ رأينا كيف تراجعت الأحزاب في الانتخابات البلدية في الأراضي المحتلة عام 1948، بل تراجع الأحزاب في أوروبا، وكل هذا لأن الأيديولوجيا تتراجع عالمياً، فهي ظاهرة عالمية لكنها مضاعفة في الحالة الفلسطينية، ومردّد ذلك هو نشوء السلطة وتحول الكادر النضالي إلى كادر وظيفي، في حين أن فترة انتفاضة الأقصى أحييت العمل الفصائلي.

لكن سرعان ما تغيرت الأمور بعد الانتفاضة، وظهرت المقاومة الشعبية في مناطق الريف ضد الجدار، كما هي حال نعلين وبلعين وأماكن أخرى، وظهرت «PDS» كائتلاف بين فئات عديدة، وبالرغم من إيجابية المقاومة الشعبية وتحوّها إلى ظاهرة في العمل الفلسطيني، فقد وصلت إلى حدّ لم تتمكن فيه من أن تصل إلى أن تكون حالة وطنية عامة، لأنها انحسرت في القرى والأرياف ولم تتحول إلى حركة شعبية.

في هذا الإطار، أذكر أنني زرتُ أحد النشطاء ضدّ الاستيطان في مدينة الخليل في منطقة تل ارميده، وأخبرته قبل المغادرة ضرورة أن يزورني في رام الله، فقال لي بأنه لم يزُر رام الله مطلقاً! فقلت له: ولكنك زرت بلجيكا وفرنسا ولندن ومُدناً أوروبية أخرى، فلماذا لم تزر رام الله؟ فقال لي: صحيح، لكن لماذا أزور رام الله؟! وهذه القصة تدل على أن حركة مناهضة الاستيطان والمقاومة الشعبية، انحسرت في الأرياف ولم تخرج إلى المُدن.

وهو ما دعا زميلاً لتأليف كتاب بعنوان: «المقاومة الشعبية بين الترييف والتدويل»، لأن هذه المقاومة انحسرت في الأرياف من خلال عمل لجان محلية، ولم تستطع أن تُنسق فيما بينها، كما لم تتمكن من الخروج إلى المدن الفلسطينية، ولكنها نجحت في استقطاب حركة تضامن دولية كبيرة. وخلاصة القول إن هذه المقاومة الشعبية لم تجتمع في قيادة موحدة كتلك التي كانت تجمع اللجان الشعبية في الانتفاضة الأولى.

أما على صعيد «PDS»، فلا شكّ بأنها أفضل تطوّر تنظيمي للعمل الفلسطيني خلال السنوات الماضية، لكن علينا أن نسأل أنفسنا عن هذه التجربة ونُخضعها للتقييم الموضوعي، فهل تراجعَت التجارة التركية الإسرائيلية؟ وهل تراجعَت التجارة الأوروبية الإسرائيلية؟ لا نستطيع أن نتجاهل أن هناك نمواً اقتصادياً وتجاريّاً بين هذه الدول وأنها ترتبط باستثمارات.

ومع ذلك فقد تمكنت «PDS»، من تحقيق ثلاثة إنجازات مهمة، هي: المقاطعة الثقافية، وقد أدت تغييرات في هذا المجال؛ والمقاطعة الأكاديمية، إذ أصبح مقبولاً لدى عديد من الجامعات الكبرى حول العالم كجامعة نيويورك ونيستون مقاطعة إسرائيل، كما هي الحال أيضاً في مؤتمرات عالمية كرابطة دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية (ميسا)، والمؤتمر العالمي للدراسات الشرق أوسطية (ووكماس)، والتي أصبحت الـ «PDS» جزءاً أساسياً من مشهدها، وهو ما يعني تغييراً في المزاج العام تجاه إسرائيل، خصوصاً أنه يخاطب الفئة الشابة حول العالم. أما الأمر الثالث الذي تمكنت «PDS» من تحقيقه هو أن مجموعات طلابية وشبابية تبنت الفكرة في أوروبا والولايات المتحدة، وهو أمرٌ مهمٌ في ظلّ الفراغ الهائل نتيجة غياب الفصائل وعدم وجود برامج وآليات عمل.

لقد أنجزتُ كتاباً حديثاً عن الحركة الشبابية الفلسطينية من فترة الدولة العثمانية وحتى اليوم، وبيّنت فيه كيف تمكنت هذه الحركات الشبابية الجديدة بعد أوصلو، وبعد عام 2000، من أن تعتمد على ذاتها أكثر، وأن تملأ الفراغ في مساحات باتت متروكة من الفصائل التي لم تعد تعمل إلا بما لها من رصيد بالدفع التلقائي، وباتت منخرطة في

المنظمة التي لها مؤسسات بيروقراطية أكثر من أي شيء آخر. وبالتالي ظهرت الحركات الشبابية التي عملت على تفعيل أدوارها، ففي أحد البلدان مثلاً، تمكّن شبانٌ لا علاقة لهم بحركة فتح من تأسيس «شبيبة» وخاضوا من خلالها الانتخابات في عشر جامعات أو أكثر! فهؤلاء عملوا على استحضر الإرث والبناء عليه. كذلك الحال لآخرين من شباب الجبهة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة سان فرانسيسكو، إذ عملوا على تنشيط الاتحاد العام لطلبة فلسطين، دون أن تكون لهم علاقة بالاتحاد، وهذه الأمثلة للإشارة إلى الدور الذي تقوم به هذه المجموعات الشبابية، بالإضافة لاستثمار الـ «PDS» لهذه الأنشطة الشبابية.

في العام 2011، اندلعت ثورات الربيع العربي، وبدأ الحديث عن دور الحراك، وانتهاء عصر الفصائل، وظهور أنماط جديدة من مجتمع الشبكات، وأخذ المنظرون بالتأسيس لهذا الاتجاه عالمياً، كـ «مانويل كاستليس» وغيره، وناقشوا أدوار هذه المجتمعات والهواتف النقالة وما إلى ذلك، لكننا مع بدء العام 2014 / 2015، لاحظنا أن فكرة الحركات قد بدأت بالأفول! ويمكنني أن أعدّد حركات متعددة كحراك 15 آذار الذي تبنى فكرة إنهاء الانقسام، وغيره من الحركات التي صعّدت وانتهت، لأنها بلا قيادة، ولا برامج عمل، ولا تعمل وفق خطة تتضمن آليات واضحة، بل تعرضت لاختراق من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي عملت على التأثير في قرارات هذه الحركات، لأنها لا تمتلك جهة مركزية لاتخاذ القرار، كما أخبرني بذلك بعض المنظمين.

في المحصلة، سقطت فكرة الحراك في أن تكون إطاراً تنظيمياً، واستشعر بعض منظمي هذه الحركات ضرورة إعادة النظر في عملهم، فعقد شبانٌ من تنظيم الحركة الطلابية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً لمدة شهر، ناقشوا خلاله الفرق بين Activism & Movement أي بين «الحركة» و«الحراك»، لأنهم وجدوا بعد خمس سنوات من العمل أو أكثر، أن عليهم دراسة جدوى الحراك. وهو ما لا ينطبق فقط على الفلسطينيين بل على أي مجموعة في العالم تعمل وفق مبدأ الحراك ومجتمع الشبكات،

ولعلّ هذا كان واضحاً في حراك الدول العربية، الذي تبين أنه غير قادر على تغيير الواقع بمجرد نزول الملايين إلى الشوارع والميادين.

لعلّ السؤال المطروح بعد هذه المعطيات التي تشير إلى تراجع القوى المنظمة والأحزاب والفصائل، وعدم قدرة الحراك على تغيير الواقع من خلال مجتمع الشبكات، هو عن الحل الذي يمكن انتهاجه. ربما يكمن الجواب فيما طرحه الأستاذ عدنان أبو عودة من حاجة إلى خلية تفكير تعمل على صوغ طرق عمل تجمع بين المجتمع المدني والحراك ومجتمع الشبكات والفصائل والأحزاب.

لم تعد الحاجة ملحة في كثير من الأحيان للفصائل، فمثلاً ذهبت لأشارك في عزاء شهيدة تبلغ من العمر 14 عاماً، في مخيم قلنديا، فسألت المشاركين كيف تمكنوا من إنجاز أغنية تمجّد الشهيدة خلال هذه الفترة القصيرة، فأجابني أحد المشاركين، بأن ابناً له قد استشهد العام الماضي، وقد صنعوا له ست أغاني. بمعنى أن ما كان يحتاج إلى قرار يمر عبر قنوات مركزية في العمل الفصائلي، بات يُنجز في غضون ساعات دون الحاجة إلى مركزية الفصائل. لم يعد أحد بحاجة للفصيل لتأمين الفرقة الموسيقية، وكتابة الكلمات وصناعة الألبان، أو تمويل المنشور، إذ بات بالإمكان إنجاز كل ذلك بعيداً عن الفصائل. وهذا الأمر ربما يكون خطيراً، لأنه ببساطة يعني تشظياً، فقد تغني «قلنديا» لوحدها، «ودهيشة» لوحدها، وكل منطقة أو قرية تصنع الشيء نفسه، دون مركزية جامعة تؤطر العمل الوطني.

في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية، كانت لدينا إشكالية تمثلت في رفع شعار كيانية حتى النصر، لأن هذه الكيانية المنشودة أكلت فكرة الحركة الشعبية، وأكلت فكرة الوطن، وهذا ما بات مؤكداً بعد نشوء السلطة.

أما في كيفية إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، فالمطلوب هو تفعيل الاتحادات المهنية والشعبية بدلاً من الانخراط في مفاوضات مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي للانضمام إلى المنظمة، لأن عدد المقاعد المخصصة للفصائل في منظمة التحرير، هو 168 مقعداً من

أصل 765 مقعداً، وهذا يشكل ما نسبته 20% من مقاعد منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان بإمكان حماس أن تُقدّم طلباً للانضمام إلى المنظمة ثم تناقش عدد المقاعد، بدلاً من مفاوضاتها منذ العام 1991 في الخرطوم.

إن تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لا يكون إلا من خلال تفعيل الاتحادات المهنية والشعبية، وبإمكان المحتجّين على المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى المجلس المركزي الفلسطيني، أن يضغطوا باتجاه تفعيل هذه الاتحادات الشعبية والمهنية، وأن يُمثّلوا أنفسهم من خلالها، لأن هناك موضوعاً بالغ الخطورة وبحاجة إلى نقاش، وهو احتكار الفصائل للتمثيل الفلسطيني، فقد اتفقت حركة فتح وحماس على إلغاء تمثيل الاتحادات المهنية والشعبية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، في قرار المجلس الوطني الفلسطيني في شهر شباط الماضي، وإن من شأن هذا الإلغاء، أن يُلغي أيّ تمثيل للطلاب والأطباء والمهندسين وغيرها من الشرائح، خصوصاً تلك الموجودة في الشتات الفلسطيني في أماكن تواجدها. ولذا تكمن أهمية هذه الاتحادات في تمثيل الفلسطينيين أينما وجدوا.

تكمن أهمية تفعيل منظمة التحرير، في أن تعطيلها تسبّب في انقطاع أجيال كاملة بعد أوصلو عن الانخراط في مؤسسات العمل الفلسطيني، خصوصاً وأن شعار المنظمة يتمثل في التعبئة الوطنية. من هنا ندرك ضرورة إعادة تفعيل المنظمة ومؤسساتها.



## مداخلة الدكتور بلال الشوبكي

رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الخليل

سأخصّص حديثي حول وحدات الحركات الوطنية الفلسطينية، وتحديدًا عن حركتي فتح وحماس، إذ لا يمكن البحث عن كيفية للتوفيق بين رؤيتي الحركتين دون النظر إلى التحولات داخل كلّ منهما، وبالتالي فإن العلاقات البينية بين الحركتين محصلة طبيعية لهذا التحولات، بمعنى أن في داخل كل حركة منهما حركتين أو أكثر. ففي «فتح» التي تغنت بالتنوع، قد تستمع لقياديين اثنين، لا قاسم مشتركاً بينهما في الخطاب والسلوك وتطلعات المستقبل، في حين أن «حماس» التي تتغنى بتماسك قوي جداً نظراً لطبيعتها الأيديولوجية واعتمادها على التربية الدينية في التنشئة السياسية، باتت تشهد تحجراً وصل إلى أن تصبح مغذية لتيارات راديكالية ذات مرجعية دينية لا سيما في قطاع غزة، خصوصاً في ظلّ التطورات الإقليمية والداخلية، وانخراطها في جسم السلطة.

بمعنى، أن حالة المرونة التي تغنت بها حركة فتح تحولت إلى انفلات وانفراط لعقدتها، وأن حالة التماسك التي تغنت بها حركة حماس تحولت في الآونة الأخيرة إلى تحجّر أدى إلى أن تواجه حقيقة انشقاق عناصر تبنا أفكاراً راديكالية، وانخرطوا في تيارات السلفية الجهادية في قطاع غزة.

لقد تحوّلت حركتا فتح وحماس من حركتين وطنيتين، إلى أطر حزبية، بمعنى أنها فقدتا الصفة المرتبطة بالعمل النضالي المناوئ للاحتلال، في الوقت الذي كان مفترضاً أن تعباً الحركتان بثلاث مهام تاريخية: أولاً، مهمة كحركة تحرر وطني؛ وثانياً، كحركة اجتماعية كانت تلبّي مطالب اجتماعية في مرحلة ما قبل السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وثالثاً، دور الحزب السياسي في جسم نظام سياسي في مرحلة ما قبل الدولة. لكن الذي جرى هو أن الدور الحزبي طغى على الدور النضالي وعلى الدور الاجتماعي. وهو ما أدى إلى أن فقدت حركة فتح في الضفة الغربية مثلاً دورها في أن تكون قادرة على استنهاض الشارع.

عندما نرى فعاليات خان الأحمر المناوئة للاحتلال، قد يظن البعض أن حركة فتح ما زالت قادرة على استنهاض الشارع وتحريكه باعتبارها الفصيل الأكبر في الضفة الغربية بحكم تحجيم حماس هناك، لكن الحقيقة أن بعضاً ممن يتوجهون إلى خان الأحمر -وليسوا كلهم بالطبع- إنما يتحركون بأمرٍ من مؤسسة بيروقراطية لها اعتباراتها، وبالتالي يعملون على تثبيت الأمر الواقع بالمحافظة على هذه المؤسسة البيروقراطية لأنهم معنيون باسترضائها وتأديتها وظائفهم، وهم مُدركون في الوقت ذاته لسقف هذه المشاركة، وأنها غير قادرة على أن تنتج أي تغيير حقيقي في مواجهة المحتل الإسرائيلي، إنما هي جزء من ورقة ضغط سياسية لا أكثر من ذلك ولا أقل.. وقد نظن واهمين أن المواطن الفلسطيني عاجز عن فهم هذه الصورة، لكن الحقيقة أنه مُدرك تماماً لها، لكنه يشارك متندراً في كثير من الأحيان، لأنه مكبّل بواقع اقتصادي وبنوك وقروض ورواتب.. إلخ، بمعنى أن سلوكه مرتبط بهذه الاعتبارات المعيشية.

لقد فقدت حركة فتح القدرة على استنهاض الشارع في الضفة الغربية لاعتبارات متعددة تناولتم بعضها، وسأركز على اعتبار معين، لم يتم التطرق إليه، هو مسألة إعادة فتح الباب لتشكيل كتل غير حزبية وغير سياسية، بل كتل اجتماعية تسمى بالعشائر، لتصبح عنصراً فاعلاً في إدارة الحياة العامة، بل في التأثير على الحقوق والحريات العامة في الضفة الغربية، بل أكثر من ذلك، إذ تلعب العشائر دوراً في تثبيت فروقات جوهرية في المسألة الثقافية والاجتماعية في الضفة التي يمكن قطعها من شهاها إلى جنوبها بأقل من ثلاث ساعات فقط.

بدأت العشائر الفلسطينية في أخذ دورها مع مجيء السلطة الوطنية كسياسة أراد منها الراحل ياسر عرفات إضعاف منافسيه، بحسب بعض خصومه، لكنني أميل إلى الرأي القائل إنه فعل ذلك في سبيل استيعاب كل المكونات الفلسطينية. غير أن إعادة فتح الباب للعشائر في الآونة الأخيرة، لم يكن بإرادة ممن يدير الضفة الغربية، بقدر ما كان تعبيراً حقيقياً عن فراغ سياسي تعيشه الضفة الغربية، بمعنى أن غياب الحركات الفلسطينية

بصفتها قوىً نضالية أو فواعل اجتماعية، أدى لأن تلعب العشائر دوراً في سدّ الثغرة، والمشكلة في العشائر أنها مهادنة للاحتلال تاريخياً، وليست مناوئة له!

إن خطورة دور العشائر، هو أنها باتت تتمتع بغطاء من السلطة الوطنية، فمثلاً يمكنك أن تشاهد إعلاناً في الصحف المحلية عن صكّ صلح عشائري برعاية جهاز المخابرات العامة، أو صكّ صلح عشائري برعاية محافظ محافظة كذا وكذا، بمعنى أن المؤسسة الرسمية الفلسطينية باتت خاضعة للعشائر بدلاً من أن تعمل على تمكين مؤسسات القانون والقضاء وتمكين المجتمع الفلسطيني ديمقراطياً.

بل وصل الأمر في العشائر إلى أن تكون موجهة للقيم الأخلاقية في المجتمع الفلسطيني، فبالرغم من أن المجتمع الفلسطيني متقارب في عاداته وتقاليده الثقافية، بات بإمكان هذه العشائر أن تفرض أنماطاً اجتماعية مغايرة لحالة الاعتدال التي كانت موجودة في المجتمع الفلسطيني، فترى عشيرة ما تتمتع ماراثوناً رياضياً، أو مهرجاناتاً ترفيهية للأطفال بحجة مشاركة مغنية، ولا حظوا أن هذا لا يجري في غزة التي يديرها الإسلام السياسي، إنما في الضفة الغربية التي تديرها حركة علمانية لا تعي علمانيتها، أي أن إشكالية فتح باتت في استسلامها لميول لناس الدينية ومغازلتهم في ميولهم المحافظة، لتصبح حركة متكيفة مع ما يفرضه المجتمع.

ربّما لا يكون ذلك ملحوظاً للبعض، لأنه يختلط على مستوى صناع القرار والأكاديميين، لكنني بحكم عملي الأكاديمي في الجامعة، وتعاملي مع الطلبة فإنني ألحظ هذا، إذ لو أخبرت أحدهم بأن «فتح» هي حركة علمانية سيعتقد أنك تشتمه، أو سيعتقد بأن هذا الوصف اتهام، والمعنى، هو أن على حركة فتح أن تُحدّد هويتها، وأن تبحث عن كيفية توثيق ذاتها مع ذاتها، قبل أن تبحث عن توثيق علاقتها مع حماس، لأن بعض الخطابات التي نسمعها من بعض المتتمين لحركة فتح، لا تختلف عن خطابات حركة حماس نهائياً، وقد أتاحت لي الفرصة قبل شهر لأن أحضر اجتماعاً في ديوان الرئاسة، في اجتماع تحت رعاية مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، وسمعت طرفاً من هذه الخطابات.

في موضوع النمط الاقتصادي، لا بُدَّ من الإشارة إلى كيفية هدم الحركة الوطنية الفلسطينية في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، نابلس والخليل، وبقية المدن الفلسطينية التي هي أقرب إلى الطابع الريفي، باستثناء رام الله التي يمكن اعتبارها نموذجاً في تجميع المؤسسات البيروقراطية، سنلاحظ أن تلك المدن كانت تتسم بالصناعات الخفيفة من منسوجات وصناعات جلدية، وصناعة صابون، ولم تكن هذه الصناعات متأثرة بالاحتلال، أي بحركة الاستيراد والتصدير والمقاصة وغيرها، وكان يعمل في هذه القطاعات مئات من الناس، فيما يعمل آخرون في الزراعة في المناطق الريفية والقروية، لكن هؤلاء تحوّلوا الآن إلى موظفين بيروقراطيين. ولم تعد الإشكالية تتمثل في أنهم ارتبطوا فقط بالسلطة الوطنية الفلسطينية وضرورة استقرارها والمحافظة على بنيتها من أجل ضمان تدفق الأموال والرواتب، بل أيضاً في فقدان الاتصال بالأرض، فمن ناحية اقتصادية لم يعد احتلال المستوطنين لدونمات من الأرض مستفزاً اقتصادياً، لأن هذه الأرض هُجرت بالأساس، وهذا كله أضعف من قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على استنهاض الشارع.

يتجه مستوطنون إسرائيليون إلى بعض بلدات الضفة الغربية لشراء بضائعهم ومستلزماتهم لأنها أرخص ثمناً، ولا يُستفز أهالي تلك البلدات، فيما يدخل مستوطن تائه بلدة أخرى من مدن الضفة الغربية فتندلع مواجهات، فلماذا هذا التباين بالرغم من تقارب هذه البلدات والمدن الفلسطينية من بعضها؟ لأن هناك تفاوتاً في الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست في صيغة علاقتنا مع الاحتلال الإسرائيلي.

أما الوضع في قطاع غزة، فليس بأقل خطورة عن وضع الضفة الغربية، فتعتمد «حماس» التربية الدينية لأبنائها في المدارس ودور القرآن، وهو ما يجعلها من الحركات الأكثر تماسكاً في فلسطين، لكن هذه التربية التي تعتمدها «حماس»، تُوجد عند المتسبين توجهاً دينياً يرى من خلاله الفرد انتهاءه لحركة حماس، دون أن يتخذ قراراً بالانتماء لها.

ولعل الإشكالية في هذه التربية الدينية التي اتبعتها «حماس»، أنها تربية غير واعية للمآلات العمل السياسي، فهي تزرع في الفرد أحكاماً فقهية على اجتهادات سياسية متغيرة، وعندما تضطر حماس لأن تغير من توجهاتها السياسية، ستعرض قواعدها التنظيمية قبل أي أحد آخر، فما يتلقاه أبناء «حماس» في مراحل مبكرة من شعارات (نحن أمة من دون الناس)، يصطدم لاحقاً برغبة القيادة بتغيير توجهاتها السياسية أو برنامجها السياسي، فتخشى الحركة من قاعدتها الجماهيرية أكثر مما تخشى أي جهة أخرى. يمكن أن نأخذ مثلاً على ذلك، هو أن حماس عندما أطلقت وثقتها الجديدة لم تطرحها كبديل للميثاق، ولم تُسمّها ميثاق حماس الجديد، بل أسمتها وثيقة سياسية، وهو ما يشير إلى أن حماس لم تجرؤ أبداً على القول إن الوثيقة بديل عن الميثاق، أو أن الميثاق قد انتهى إلى الأبد، فالحركة أرادت أن تحفظ شعرة معاوية مع القاعدة الجماهيرية المؤدجة، وأن تظهر الوثيقة على أنها برنامج سياسي جديد، وأن التحرك يتم تحت سقف الميثاق.

تزامن وصول «حماس» إلى السلطة وما تبع ذلك من انقسام فلسطيني، مع التطورات على الصعيد الإقليمي، واندلاع الثورات العربية التي تلتها انتكاسة الإخوان المسلمين في مصر، مع انتشار خطاب الكراهية في الإقليم. وكمثال بسيط على خطاب الكراهية، فعندما كنت طالباً في جامعة النجاح في فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كان أبناء الكتلة الإسلامية يهتفون ويقولون «يا الله، يا الله، انصر حسن نصر الله»، أما الآن فقد تحوّل حسن نصر الله إلى «حسن نصر اللات». وانتشرت مصطلحات أخرى متداولة في المجتمع، تؤشر إلى أن خطاب الكراهية وما يتضمنه من تقسيمات طائفية وفتوية (سني، شيعي، سلفي، إخواني، تحريري)، أصبح جزءاً من الذهنية الفلسطينية في الوقت الحاضر، في حين أننا لم نكن نعرف سابقاً في مراحل مبكرة، ما الفرق تحديداً بين «شيعي» و«شيوعي»، أما اليوم فإن هناك من يشتم الذات الإلهية لكنه مُستاء من شتم الشيعة لبعض الرموز في التاريخ الإسلامي! بمعنى أن خطاب الكراهية أصبح أكثر استفزازاً.

عندما دخلت «حماس» السلطة، أصبح سلوكها السياسي مختلفاً، واختلف خطابها السياسي عن تنشئتها الدينية، لذلك بات من الطبيعي أن يجد بعض أبناء حماس ضالتهم

في الحركات الجهادية في قطاع غزة، لأنهم أصبحوا يرون ما يجري في حماس على أنه انحراف باتجاه تجربة حركات علمانية أخرى، بل إن بعض هؤلاء الأفراد باتوا يرون في «حماس» حركة كافرة، ويرون في حركتي حماس وفتح وجهين لعملة واحدة.

تُرَكِّز التيارات السلفية الجهادية على هذا الخطاب الذي لاقى رواجاً عند بعض أبناء حركة حماس، وبالرغم من أن هذه الأمر لا يُعدّ ظاهرة كبيرة في قطاع غزة، إلا أن خطورة هذه التيارات الجهادية تكمن في أن فعلها على الأرض غير مرتبط بقاعدتها الجماهيرية، فهي تيارات لا تسعى إلى كسب التأييد الجماهيري بقدر ما تسعى إلى الفعل النوعي على الأرض، كأن تحتطف صحفياً أجنبياً، أو تُنفذ تفجيراً هنا أو هناك، وهو ما يؤثر على حياة الناس. مع الإشارة إلى أن إسرائيل تحاول استغلال هذه الحالة المتمثلة بظهور تيارات سلفية جهادية في غزة لمحاولة وضع الفلسطينيين في هذه الخانة، وهذا الأمر تبناه بنيامين نتنياهو في أكثر من خطاب وأمام الكونغرس الأمريكي، بل حاولت إسرائيل في فترة من الفترات أن تربط بين بعض مُنفذي العمليات ضدّها وانتهاكهم لداعش، لأن هذا سيُسَهِّل عليها كثيراً التحرك والتأليب ضدّ الفلسطينيين.

بالتالي، فإن ما هو مطلوب من حركة فتح أن تُحدّد هويتها، كما هو مطلوب من حركة حماس كذلك. ربما تخسر الحركتان شيئاً ما بعد أن تُحدّدا هويتها، لكنها ستصبحان أكثر وضوحاً، عندها سيصبح الحديث عن رؤية وطنية واضحة أمراً ممكناً، أما أن تبقى الحركتان دون تحديد لهويتها، فلا يمكن أن نُعرّف حركة حماس، ولا حركة فتح. هناك من يريد استعادة كتائب شهداء الأقصى في فتح والعودة إلى تلك المرحلة، وهناك من يتبنى خطأً مغايراً، وهناك من يستمع لأم كلثوم في حماس في حين أن آخرين يرون الاستماع لها موجباً لصبّ الرصاص في الأذن! وهو ما يعني أن هناك أطراً تنظيمية فضفاضة تضم مجموعة من التناقضات التي قد تدفع أشخاصاً في فتح لأن يتحالفوا مع أشخاص من حركة حماس أو فصائل أخرى، أكثر من استعدادهم للتحالف مع أفراد تنظيمهم، وقد رأينا ذلك في غزة مرات عدة، بغض النظر عن إعلان «فتح» براءتها من فلان أو فلان من أفرادها، لكن الجميع يعرف أنهم منتمون لحركة فتح، وأن لهم أنصاراً وقاعدة جماهيرية.

## الأستاذ نبيل عمرو

مدير الجلسة

لا بُدَّ من خلاصة بعد هذا الحديث الممتع الذي أضاء على نقاط في غاية الأهمية، وهي خلاصة جريئة تقول إنه لا حركة وطنية في فلسطين، في حين أن هناك سلطة وطنية، ربما تكون تلك الخلاصة ثقيلة، لأن هناك حيناً إلى الماضي يغلف تفسيراتنا وتبريراتنا. قد يعتبر البعض أن هذه الخلاصة معيبة، لكن هذه طبيعة السياسة، فعندما يحكم فصيل، فسيكون مسؤولاً حينها عن البشر، وإذا ما ارتكب هذا الفصيل خطأ على المستوى السياسي، فإن الناس الذين يخضعون لحكمه، هم من سيدفعون الثمن، من قال مثلاً بأن أخذ الناس إلى السياج هو من أجل استعادة القدس؟ لقد رأينا جميعاً كيف تحصل الخلاصات، فليس الشرط أن يُرفع الحصار، بل أن يكون هناك القليل من الدعم، هذا ما جعل الاستراتيجية في خدمة التكتيك اليومي، وليس العكس كما ينبغي.

تعترف حماس بأنها فشلت في إدارة قطاع غزة، لكن المشكلة فيمن أفلتهم؟ لأن «حماس» تقول إن من أفلها هو الرئيس محمود عباس، وأن حركة فتح أفلتهم أيضاً، وتفرض «حماس» خطابات للمرونة السياسية، فلديها من المتحدثين أحمد يوسف، فهي تقوم بتوزيع الأدوار: شخص للمرونة، وآخر للتشدد، وثالث للمساومة؛ شخص للمصريين، وشخص ثانٍ للإيرانيين، وشخص ثالث لأبي مازن، إلخ..

ربما يتعين في حواراتنا هذه أن نشير إلى الممولين ودورهم في التأثير على السياسات، ففي غزة صورة لأمير قطر أكبر من صورة الشيخ أحمد ياسين، لأن دولة قطر ممولة لقطاع غزة، كذلك الحال بالنسبة للإيرانيين، لذلك قيل بالأمس إن عملية الجهاد الإسلامي جاءت بتعليمات من دمشق، وبغض النظر عن صحة هذا الكلام، إلا أن هناك أثراً للممولين في الواقع الفلسطيني وتشكيل سياساته، وهذا ليس حكراً على فصيل دون آخر، بل إنني كنت وزيراً للإعلام وناطقاً رسمياً باسم الحكومة الفلسطينية في وقت ما،

فمَن الذي شكّل هذه الحكومة سوى المانحين، وقد كانوا واضحين بأن علينا أن نُسيّر في هذه الحكومة نصف صلاحيات الرئيس الراحل ياسر عرفات، وإلا فإنهم سيتوقفون عن التمويل! وقد أيد أبو عمار هذه الفكرة حتى لا تُفلس السلطة. والشاهد أن المطلوب هو التوسّع في دراسة المؤثرات على الحركات الوطنية والفصائل الفلسطينية، لأن لها تأثيراً حقيقياً.

لا يوجد في التاريخ الحديث ولا القديم، حالة كالحالة الفلسطينية الراهنة، فكيف يمكن أن تقوم دولة فلسطينية مساحتها المنشودة مثل مساحة العاصمة عمّان، وفيها سلطة في غزة و سلطة أخرى في رام الله، فيما سلطة غزة معارضة لسلطة رام الله، و سلطة رام الله معارضة لسلطة غزة! كيف يمكن أن تقوم هذه الدولة على قدميها؟ ربما تكون نتيجة أنه لا سلطة حقيقية، أو بتعبير أبي مازن بأننا: سلطة بلا سلطة! وإذا كانت المعارضة مظهراً حضارياً، فإن ما يجري هو أن حركة حماس معارضة في غزة، وأن حركة فتح معارضة في الضفة الغربية!



## السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأردنية-الفلسطينية

### مواضيع الحوار:

- ما هي المحددات التي ترسم العلاقة الأردنية-الفلسطينية؟ وهل هي مرتبطة بمخرجات المشروع الإسرائيلي في فلسطين؟
- كيف يمكن أن يكون شكل العلاقة مستقبلاً؟
- كيف يمكن أن تؤثر العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة بين الشعبين على تعزيز هذه العلاقة؟ وما هي الأدوار المأمولة من النُخب الأردنية والفلسطينية شعبياً ورسمياً لترسيم هذه العلاقة؟

### أدار الحوار:

- عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية.

### المتدخلون:

- م. سمير حباشنة، وزير الداخلية الأردني الأسبق.
- أ. نبيل عمرو، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق.
- د. فارس بريزات، رئيس مركز نهاء للاستشارات الاستراتيجية، الأردن.



## مداخلة المهندس سمير حباشنة

وزير الداخلية الأردني الأسبق

قد يطول الحديث في العلاقة الأردنية-الفلسطينية وقد يقصر، فهي مسألة يمكن التوسّع بها كثيراً ويمكن تناولها بعناوين، وهو ما سأفعله. العنوان الأول، إذا ما أردت أن أعرف الأردن وفلسطين، فيمكن أن أقول إننا روحٌ تسكن جسدين، وقد كنت ذات مرة مع الدكتور أسعد عبد الرحمن منذ سنوات في ندوة جنوبي الأردن، تناولت الأشواق الأردنية - الفلسطينية، فقال الدكتور: بأن الأردن وفلسطين طفل سيامي، فصحّحته من خلفتي الزراعية، وقلت له: بل إنني أرى أن الأردنيين والفلسطينيين بيضة بصفارين، فهو بالرغم من كونه خللاً فسيولوجياً، ولكنه خلل حميد، أما الطفل السيامي فهو حالة مرضية، والخاصة أن الأردن وفلسطين روحٌ واحدة متجسّدة بجسدين، الجسد الأردني والجسد الفلسطيني.

ولا حاجة لاستحضار التاريخ كشاهد على أن العلاقة بين فلسطين والأردن راسخة، وذات حالة تاريخية وحضارية واحدة، وتداخل ديمغرافي وجغرافي ممتد، حتى قبل بزوغ الإسلام وقبل المسيحية، هذه بلاد واحدة بكل المعاني، وحتى لا أناقش في التاريخ لأنه معروف لدى الجميع، أتوقّف لمحاكاة اللحظة الراهنة بامتدادها التاريخي القريب عند وحدة الضفتين، وحدة الأردن وفلسطين، التي أراها قد نجحت بكل المقاييس. إذ إننا عندما نقارن وحدتنا الأردنية الفلسطينية، والتي تجسّدت بوحدة الضفتين ونقارنها بوحدات عربية أخرى، فإن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها، هي أن الوحدة الأردنية الفلسطينية كانت ستظلّ قائمة حتى اللحظة لولا الانفكاك القصري الذي فرضه الاحتلال، في حين أن أغلب تجارب الوحدة العربية تعرضت لإشكاليات متعددة، أما الوحدة الأردنية الفلسطينية فلم تكن محتاجة لاختراع العجلة كما يُقال، لأن كل ما احتاجته إنما هو العودة إلى الأصل، لأن هذه البلاد قبل نهاية الحكم العثماني كانت جزءاً

من إدارة واحدة تابعة لدمشق، بل إن التقسيمات الإدارية الداخلية كانت تنصّ على أن القدس ونابلس تتبع للسلط أو الكرك، وأحياناً تكون الكرك وتبوك تابعة لطبريا، وهذا مُثبت في الدراسات القريبة وليست البعيدة. كذلك الحال فيما يتعلق باللباس والعادات والتقاليد، فقد كانت هذه الأمور متداخلة.

لقد كانت الجغرافيا الأردنية الفلسطينية متداخلة إلى حدّ يؤكد أن هذه البلاد لم تنقسم يوماً، فقد قرأت كتاباً للسيدة سحر المجالي تتحدث فيه عن التشكيلات العسكرية التي دخلت إلى الأندلس، ومما أوردته أن جند الأردن وفلسطين شاركوا في فتح الأندلس، لكننا عندما نقرأ في التفاصيل، نجد أن المقصود بجند فلسطين هم المقاتلون الذين جاءوا من الكرك والطفيلة والخليل والقدس، وأن جند الأردن قد جاءوا من طبريا وعجلون ويافا، وهكذا، بمعنى أن هناك تداخلاً جغرافياً كبيراً، وبناءً تحتياً في المشتركات الثقافية والعادات والتقاليد وغير ذلك من الأمور التي جعلت الوحدة حالة طبيعية، وكأن ما جرى هو العودة من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة التي هي الأصل.

ولا بُدّ من لفت الانتباه إلى مسألة مهمة، هي أن هذه الوحدة لم تكن إلحاقية، كما يظن بعض المفكرين أو الفصائل والأحزاب الأردنية والفلسطينية، بل كانت وحدة بكل ما تعنيه الكلمة من وحدة، إذ إنها كانت عادلة من حيث التمثيل في مؤسسات الدولة والبرلمان، بشقيه النواب والأعيان، وفي المؤسسات العسكرية كالجيش بفروعه واختصاصاته المختلفة، إذ إنهم كانوا إذا احتاجوا مثلاً خمسين شخصاً للخدمة في القوات المسلحة، أخذوا خمسة وعشرين من الضفة الشرقية، وخمسة وعشرين من الضفة الغربية، فهذه وقائع مثبتة بالسجلات.

لقد كانت الدولة والمعارضة أردنية وفلسطينية على حدّ سواء، ولم تكن القبضة الأمنية مفروضة على الضفة الغربية فقط، كما يحاول الترويج لذلك البعض، بل كانت القبضة الأمنية مفروضة على الضفتين بحكم بدايات نشوء الدولة، ومن يقرأ التاريخ يعرف

كيف تصرفت الدولة مع محاولات إلحاق الرمثا بسوريا، إذ تعاملت بقبضة حديدية لاستعادة القانون.

وقعت الوحدة في خطأ شنيع أثر على الوجدان الفلسطيني وتشاركيته، إذ أسقطت اسم فلسطين، وكان مطلوباً أن تُسمى المملكة الأردنية الفلسطينية، ولو كان ذلك، لحققت كثيراً من وقع الإحساس بأن الوحدة كانت إلحاقية، وأنها جاءت لمحو القضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، وأودّ أن أشير إلى أن الوحدة الأردنية الفلسطينية «وحدة الضفتين»، لم تسقط حقنا كشعب واحد بتحرير ما هو مسلوب من الوطن، ولم تسقط أيضاً حق الفلسطينيين بقيام كينونتهم الخاصة، وهو ما كان واضحاً في انعقاد المؤتمر الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، برعاية رسمية وتأييد شعبي على مستوى الضفتين.

كما أن هناك خللاً وقع في الوقت ذاته في إطلاق تسمية منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أنها كانت تضمّ في نُسختها الأولى الأردنيين والفلسطينيين معاً، فقد كان المرحوم نجيب ارشيدات والمرحوم علي الحيارى أعضاءً في أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلو سُميت الدولة المملكة الأردنية الفلسطينية، وضمّت منظمة التحرير الفلسطينية بعضويتها شعبنا الواحد دون تمييز، على أساس أن فلان من غرب النهر وفلان من شرقه، لكانت لدينا دولة، وكانت لدينا أداة تحرير متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن هذا الخلل المتبادل الذي حدث بالتسمية وحدث في منظمة التحرير الفلسطينية، أدى بتقديري إلى التداعيات والتبعات اللاحقة في العلاقات الأردنية الفلسطينية، بالرغم من أنها بلاد واحدة، ولقد كنا نرى الخارطة المرسومة ونحن أطفال، تشير إلى أن حدود المملكة إلى البحر المتوسط، أي كل فلسطين.

أردتُ من هذا التناول أن أصحح أخطاءً تاريخية، أما على مستوى اللحظة الراهنة، فليس فيها أي تحرصات أو هواجس، فالملك عبد الله الثاني واضح في موقفه من القضية الفلسطينية، وقد انتهت حقبة العلاقة التنافسية بين الملك المرحوم الحسين بن طلال

والشهيد ياسر عرفات، فالأردن الآن يتحدث بوضوح عن دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس.

يتعرّض الأردن لضغوط حقيقية تُعبّر عن نفسها بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد نظراً لموقفه الثابت من القضية الفلسطينية، وقد نرى هذه الضغوط بشكل ملحوظ، فالدول الخليجية التي تقدّم مساعداتها بالمليارات للأشقاء في البحرين ومصر، بل ولدول غير عربية كباكستان، عقدت قمة لإخراج الأردن من مأزقه، غير أن هذه القمة لم تتمخض إلا عن مساعدات أشبه ما تكون بالمنخفض الجوي، الذي يحمل البرد دون مطر، فقد قدّموا مساعدات تقدر بملياري دولار بعضها ودائع وبعضها الآخر كفالات بنكية! وبتقديري، فإن مردّد ذلك يتعلق بالموقف الأردني الراض لصفقة القرن، ونحن نسوق هذا الكلام لنؤكد على مبدئية الموقف الأردني من القضية الفلسطينية.

تتطلب القضية الفلسطينية في اللحظة الراهنة تنسيقاً دبلوماسياً أردنياً فلسطينياً مشتركاً، ولا بدّ لهذه الدبلوماسية من أن تكون نشطة، وأن تتحرك باتجاه القوى الجديدة الحيوية في العالم الآن، فروسيا مثلاً أثبتت بأنها حليفٌ صادق لحلفائها، إذ يبدو موقف الرئيس فلاديمير بوتين إزاء مصر وسوريا أقوى من موقف الاتحاد السوفيتي حيالهما، وبالتالي فإن المطلوب هو أن نُخرج القضية الفلسطينية إلى حيز القوى الفاعلة والمؤثرة في عالم اليوم، وأقصد روسيا والصين تحديداً.

كما أن هناك تقصيراً ملحوظاً في العلاقة بين النخب الأردنية والفلسطينية بالرغم من وحدة المصير والمستقبل والمشاركات الثقافية والحضارية بيننا، وطبعاً لا أقصد التركيبة المجتمعية في الأردن من أبناء الضفة الشرقية والغربية، إنما أعني علاقة النخب الأردنية بالنخب الفلسطينية غربي النهر، بقواهم ومؤسّساتهم الثقافية ومجتمعهم المدني. إذ لا بدّ من تواصل شبه مُنظّم، وقد اقترحت سابقاً أن تكون هناك ندوات تشارك فيها النخب الفلسطينية في مناطق الأطراف، في معان والكرك واربد وغيرها من المحافظات، لأن

هناك أجيالاً نشأت بذهنية مُشوَّشة عن طبيعة العلاقة الأردنية-الفلسطينية، وهي بحاجة لأن تعيد تشكيل انطباعاتها بدلاً من أن تتلقى من مصادر مختلفة يعوزها الموضوعية.

في موضوع الكونفدرالية، فإن الأردن الرسمي والشعبي يتبنى الموقف الفلسطيني بكُلّيته، دولة على حدود الرابع من حزيران العام 1967 وعاصمتها القدس، ليكون اللقاء الفلسطيني-الأردني بعدها خياراً للأردنيين والفلسطينيين في شكل العلاقة التي يرونها مناسبة من كونفدرالية أو فدرالية، إلا أن ذلك يأتي بعد قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة، مع أنني أحمل اعتقاداً شخصياً، أن الحالة الأردنية-الفلسطينية المندمجة كلياً لن تفضي في المستقبل بعد قيام الدولة، إلا إلى مستقبل سياسي بإطار واحد، يحفظ الهويتين ويقوم على أسس عادلة.

أخيراً، فإن جهود الأشقاء المصريين مشكورة في محاولة رَأب الصدع الفلسطيني، وربما أن للأردن عذره في ألا يتدخل في هذه المسألة، لأن مصر هي الشقيقة الكبرى المتبينة لهذا الملف، ولكن ذلك لا يُعفي مؤسسات المجتمع المدني والنخب الفكرية والثقافية في الأردن من مسؤولية رَأب الصدع وإنهاء الانقسام الفلسطيني، فالأردن يضمّ امتدادات القوى الفاعلة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، من «فتح» و«حماس» والجبهتين الشعبوية والديمقراطية وجميع التلاوين الفلسطينية، إذ يجب إنهاء الانقسام لأن الموضوع يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، ولا يجوز أن تبقى بحكومتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في غزة فيما نحن تحت الاحتلال، ولا ينبغي أن نسمح أن تكون القضية بهذا الانكفاء على مستوى الاهتمام العربي، أو أن تراجع على سُلّم الأولويات، فالقضية الفلسطينية قضية جامعة للعرب والمسلمين، ولا بُد من مواجهة صفقة القرن لأن تطبيقها يعني إنهاء مشروعنا الوطني في فلسطين. لذلك أدعو مجدداً لأن نتبنى جهداً مشتركاً كمؤسسات للمجتمع المدني، بالتنسيق مع أطراف المعادلة الوطنية الفلسطينية، وأن نبذل ما بوسعنا لرَأب الصدع في الجسم الفلسطيني. ونحن جاهزون في الجمعية العلمية للعلوم والثقافة مع مركز القدس للدراسات لتبني هذه الرؤية.

## الأستاذ عرب الرنتاوي

مدير الجلسة

أشكر الأخ والصديق معالي الأستاذ سمير الحباشنة جزيل الشكر على هذه المداخلة، فما زلت أذكر دعواته المتكررة في السنوات الأخيرة لعدد من الأردنيين، وقد كنت واحداً منهم للقيام بمثل هذا التحرك الذي اختتم به حديثه، وأعتقد أنه ينبغي علينا أن نُفكّر جدياً على الأقل في أن نكون رافعة إيجابية تساعد في إنهاء حالة الانقسام، وتحول دون تحوله إلى انفصال حقيقي بين أطراف المعادلة الوطنية الفلسطينية.

لقد تناول معالي الأخ سمير الحباشنة العلاقة الأردنية-الفلسطينية بكثير من المشاعر النبيلة، وقد ذكرني في حديثه بما اعتاد عليه صديقي الغائب الدكتور مصطفى الحمارنة، إذ كان يُسمّينا- أنا وهو- وآخرين من جيلنا بأننا جيل الضفتين، جيل الوحدة، فقد عشنا هذه الفترة، صحيح أننا كنا صغاراً، ولكننا عشنا هذه المرحلة، وكنا نتقل من عمّان إلى القدس بالباص، بشكل سلس ويسير.

لا أعتقد أن الوقت الآن مناسب لفتح الملفات التاريخية جميعها، فيما إذا كانت الوحدة، وحدة طوعية، أم وحدة ضمّ، أم إلحاقاً.. إلخ، لكن الجوهر في كل هذا الأمر، أن هناك شعبين تربطهما علاقات وثيقة تاريخية قديمة وعابرة لكل المراحل والحقب.

أتذكر بهذا الصدد، لقاءتنا مع المرحوم مشهور حديثه الجازي، إذ سألته عن أول مرة سمع فيها عن فلسطين، حيث كان الرجل محبوباً في فلسطين، فقال لي: كنت في حزن جدي فيصل الجازي في عشائر الحويطات، وقد جاء أشخاص يضعون الرصاص بصفوف متقاطعة، فيما نحن نضعه بعكسهم، فسألت جدي عنهم، فأخبرني بأن هؤلاء ثوار فلسطين! كان ذلك في الثلاثينات أو الأربعينات من القرن الماضي. فقد كانوا يأتون ويجدون الدعم والتأييد، ولذا يتعيّن علينا أن نبني على هذا التاريخ، وبالرغم من أن هناك صراع هويات، ونمواً للهويات الثانوية القاتلة، وبأصوات عالية، حاضرة بقوة

في الملاعب والجامعات، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وفي كل مكان، فإن لدينا إرثاً يمكننا البناء عليه وتعظيم نتائجه.

الأهمُّ في هذه الورشة، هو ارتباط مستقبل العلاقات الأردنية-الفلسطينية بمستقبل السيناريوهات المرسومة للحلِّ النهائي للقضية الفلسطينية، فقد سمعنا كوشنير يقول إنهم يريدون كونفدرالية، فهل هي كونفدرالية فائض الديمغرافيا للتعامل مع مخارج صفقة القرن؟ وهل هي كونفدرالية مُصمَّمة لإزالة العيب عن الإسرائيلي ونقل كرة النار من ملعب فلسطيني-إسرائيلي إلى ملعب فلسطيني-أردني؟ هنا يجب أن نتحدث في هذا الموضوع حتى نضيء عليه، ونوجد رؤية مشتركة يمكننا جميعاً، غربي النهر وشرقيه من مواجهة هذا الأمر والإطاحة به، قبل أن يصبح قدراً لا رادَّ له.

أعتقد أن علينا أن ننظر للموضوع بديناميكيته الجديدة المقترنة بما يجري في الإقليم من تطورات، ومن زحف تطبيعي هائل، وبما يجول في ذهن إدارة اليمين الشعبوي المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل من خطط وسيناريوهات. وعليه يتعين أن نتحدث في هه المعطيات من أجل أن نعرف كيف نتعامل معها، ونتصرف حيالها.



## مداخلة الأستاذ نبيل عمرو

عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق

من الجيد أن أبنّي على الخلاصات التي انتهى إليها أخي معالي الأستاذ سمير الحباشنة، إذ إن جذور العلاقة الأردنية الفلسطينية تاريخية، وهو ما أستهلّه كمدخل للتأكيد على أن الوحدة الفلسطينية-الأردنية كانت من أنجح الوحدات في التاريخ العربي المعاصر، وأنها صمدت لأسباب موضوعية، ذلك أن البنية التحتية التي قامت عليها هذه الوحدة أسس لها المواطنون بالنظر لمصالحهم المشتركة التي كانت متداخلة إلى حدّ كبير، وهذه نقطة جديرة بالانتباه، لأن الشعور بالمصلحة المشتركة ربما يكون أقوى من التاريخ ذاته، فمصالح الناس تحمي العلاقات والكيانات والسياسات.

وبصرف النظر عما اعترى هذه المصلحة المشتركة لاحقاً من إشكاليات تسببت بها بعض الأجدات السياسية التي حاولت تلويث هذه العلاقة البريئة، بالترويج لأفكار من قبيل أن الأردن يُشكّل خطراً على استقرار القرار الفلسطيني واستقلال الكينونة الفلسطينية، وهو ما أثر على فكرة الوحدة عند الرأي العام، إلا أن ذلك لم يصل إلى حدّ المطالبة بالانفصال. كما أن فكرة الوطن البديل لعبت دوراً سلبياً في شكل العلاقة الفلسطينية-الأردنية ومضامينها، وكان مصائر الأوطان يقررها عشرة أشخاص يتباحثون فيقررون أن تصبح الأردن وطناً للفلسطينيين!

وبالرغم من هذه الإشكاليات التي سادت العلاقة الأردنية-الفلسطينية، إلا أن وقائع التاريخ تؤكد أن للأردن دوراً حقيقياً في مواجهة هذه التحديات وتدعيم الموقف الفلسطيني وتعزيز صموده، من ذلك، أن منظمة التحرير الفلسطينية كادت تنهار، وتتبدّد شرعيتها بعد الخروج من بيروت وحدث الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني، ولقد عملت دول عربية على تعزيز هذا الانقسام، كسوريا على المستوى الجغرافي، وليبيا على المستوى المالي، هذا عدا عن دعم بعض الجهات الدولية لتتأجج هذا الانقسام، إلا أن

الملك الحسين بن طلال دعا المجلس الوطني الفلسطيني لأن يُعقد في عمان، وتغاضى عن كل ما سبق في العلاقة، وقطع الطريق على الكثيرين بإعلانه اكتمال النصاب لبدء المجلس أعماله بإرادة ملكية، فكان هذا الموقف مشهوداً للأردن.

الواقعة الثانية، كان من الطبيعي أن تنشأ مخاوف أردنية بعد توقيع اتفاق أوسلو، لأن الجانب الفلسطيني ذهب إلى الاتفاق دون تنسيق مع الأردن، وهو ما يمكن أن يُثير كثيراً من التساؤلات أردنياً حول انعكاسات ذلك على المملكة في حاضرها ومستقبلها، وقد أبدى الملك الحسين الراحل امتعاضه الرقيق من موقف القيادة الفلسطينية بتوقيع أوسلو دون تنسيق مع الأردن، إلا أن ذلك لم يمنعه من استقبال الرئيس الراحل ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية، وأخبرهم بأن الأردن يفتح أبوابه للسلطة لإنجاح تجربتها في كل ما تحتاجه، وأن الأردن سيعمل على تأمينه.

في اتفاقية الخليل، رفض الإسرائيليون في عهد شمعون بيرس الانسحاب منها لثلاث تؤثر على حظوظه الانتخابية، ثم خسر الانتخابات وجاء نتيا هو، وقد طلب مني آنذاك الرئيس الراحل ياسر عرفات مقابلة الملك المرحوم الحسين وإخباره رغبتنا بضرورة التحرك الأردني للضغط على الإسرائيليين، وقد قابلت حينها الملك الحسين في القصر، ونقلت له الرسالة، فما كان من الملك الحسين إلا أن لبّى الرغبة الفلسطينية، فذهب بالطائرة في اليوم التالي إلى إسرائيل وقطاع غزة، ولعب دوراً فعالاً وبذل جهوداً في التوسط والحركة والضغط على الإسرائيليين لاستعادة الخليل، وقد كان فعالاً أن تمكّننا من إنهاء الموضوع، واستعادة أكبر المحافظات الفلسطينية. إن جملة هذه المواقف وغيرها، هي الكفيلة بتبديد أي غبار عن العلاقة الأردنية-الفلسطينية.

في الملاحظات على الواقع الراهن للعلاقات الأردنية-الفلسطينية، أعتقد أن على الجانب الأردني أن يُشجّع زيارات الأردنيين لفلسطين. تبدو حركة الجسور من الجانب الأردني إلى فلسطين ضعيفة مقارنة بالعكس، فبالرغم من زيارات بعض الوزراء

والنواب والرسميين من الأردن، إلا أن ما هو مطلوب أكثر من ذلك، لأن الفلسطيني سيكون مسروراً بزيارة العرب لأرضه، وسيمتلىء قلبه ثقة.

كيف تؤثر إسرائيل على العلاقة الأردنية-الفلسطينية؟

لا شك أننا بحاجة إلى معهد لدراسة المستجدات التي تعترى الواقع الفلسطيني، حتى تتمكن من التحرك بناء على المعلومات لا وفقاً للشعارات، فالواقع الفلسطيني متغير، إذ إن فلسطين في كل مرحلة تختلف عن التي سبقتها، وهو ما يتطلب دراسة وبحثاً، لأن إسرائيل هي المنافس القوي للتأثير على العلاقة الأردنية-الفلسطينية، ذلك أنها سيطرةً إضافة لكونها احتلالاً، فهي تتواصل مع المواطنين الفلسطينيين من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي مسؤولة عن كثير من القضايا المعيشية التي تخصّ الفلسطيني لتسيير أمور حياته، من رخص عمل وتصاريح وما شابه، كذلك الأمر في القضايا الاقتصادية كالتعاملات البنكية وغيرها، وهو ما يفرض إسرائيل منافساً ومؤثراً على العلاقة الأردنية-الفلسطينية.

يمتلك الفلسطينيون جسوراً مفتوحة في علاقتهم مع الأردن، يبدو ذلك منعكساً لا على صعيد السياسة فحسب، وإنما في الصعيد الاجتماعي بين البلدين. عندما حصلت حادثة البحر الميت في فصل الشتاء، كان مستوى التفاعل في الضفة الغربية مهولاً، وكأن الحادثة وقعت في رام الله أو الخليل، وكان التفاعل بين الناس كبيراً للغاية.

لا ينظر الفلسطيني للأردن على أنه بلد شقيق فحسب، وإنما ينظر له على أنه بوابة الوحيدة للعالم، وفي هذا السياق أذكر أنه لما اندلعت الثورات العربية، كان الفلسطينيون معنيين بابتعاد مجريات الأحداث عن الأردن، لأن تضرّر الأردن هو تضرر مباشر للفلسطينيين، سيضطر الفلسطيني إزاءه لخيارات صعبة في التنقل والعيش وغير ذلك من الأمور، وبالرغم من هذا الكنز في العلاقات بين الطرفين، إلا أنني أعتقد بأنه غير مخدوم بالطريقة المطلوبة على مستوى القرارات والسياسات، ولو أننا درسنا شكل تطوير العلاقة الاقتصادية بين البلدين مثلاً، لوجدنا آفاقاً كثيرة تستحق العمل من أجلها.

إن ما يُقرّر مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين ليس حكراً على القرار السياسي للبلدين فقط، بل هو رهن لتطورات الإقليم وانعكاس مجرياته على القضية، إذ إن هذه التطورات تؤثر على شكل العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين، كما أن من شأن استباق الأمور وتناول شكل العلاقة، إن كان كونفدرالية أو غير ذلك، أن يأتي بنتائج عكسية، كما رأينا من تجارب سابقة، هذا مع التأكيد على أن المصالح اليومية باقية ومتطورة ونامية بحكم حاجة الطرفين لها.



## مداخلة الدكتور فارس بربزات

رئيس مركز نماء للاستشارات الاستراتيجية، الأردن

بالتزامن مع ما تحدث به الدكتور أحمد جميل عزم في مداخلته حول تراجع التنظيمات الفلسطينية وتحوّل النضال الفلسطيني إلى نضال واقعي في الأرياف والقرى، ومع ما تحدث به أيضاً الدكتور بلال الشوبكي حول نمو الهويات الفرعية داخل المجتمع الفلسطيني، فقد بات ملحوظاً نمو العدمية السياسية، من ذلك مثلاً، ما دلّت عليه استطلاعات الرأي العام التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول الأسئلة الآتية:

- أشار 70% بأنهم لا يعتقدون بأن حلّ الدولتين ما زال قائماً بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس.
- أجاب 68% بأنهم لا يعتقدون بأن هناك فرصة لقيام دولة فلسطينية على حدود العام 1967.
- عارض 70% قيام دولة واحدة على أرض فلسطين التاريخية تضمّ كلاً من الفلسطينيين والإسرائيليين.
- عارض 55% قيام دولة فلسطينية على حدود العام 1967 كاملة كحلّ نهائي للقضية الفلسطينية.
- أيد 62% توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال منذ العام 1967.
- أيد 51% قيام انتفاضة شعبية سلمية غير مُسلّحة، فيما عارض 60% قيام انتفاضة مُسلّحة في الأرض الفلسطينية.

وفقاً لتائج هذه الاستطلاعات، فإن رفض الفلسطينيين لدولة على حدود العام 1967، ودولة ثنائية القومية كذلك، في الوقت الذي يؤيدون فيه حماية دولية، يؤشر إلى

حالة من العدمية، وعلى فقدان الفلسطينيين للأمل بأن يكون لديهم مستقبل يستطيعون التعلق به أو الدفاع عنه، وهذا باعتقادي خطر على فلسطين كما هو خطر على الأردن.

بإطلالة تاريخية موجزة على محددات العلاقة الأردنية-الفلسطينية، أطلّ سؤال شرعية الوحدة في العلاقة بين البلدين العام 1950: في عام 1974 بدأ التنافس بين الدولة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على تمثيل الشعب الفلسطيني، وهو ما حُسم إلى حدّ ما في شهر شباط 1985 مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، والذي تبنى موضوع التنسيق، وجرى فيه الحديث عن كونفدرالية أردنية فلسطينية. في العام 1988 جرى فكّ الارتباط الإداري والقانوني الذي ما زال بأبعاده الدستورية محلّ اجتهاد، ذلك أن للموضوع ارتباطات قانونية وإجرائية لم تُحسم بعد.

هل ثمة تعارض بين المشروع الأردني والفلسطيني؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بُدّ من قراءة بعض المعطيات المتعلقة بموقف الرأي العام من عملية السلام، ففي آخر دراسة أجريناها في الأردن وفلسطين وإسرائيل، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، سألنا المستطلعة آراؤهم عن اتفاقية أوسلو، وكانت النتائج تشير إلى أن 54% من الأردنيين، و70% من الفلسطينيين، و54% من الإسرائيليين يعتقدون بأن أوسلو كان لها أثر سلبي على الشرق الأوسط.

وعند سؤالهم عن اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية، أشار 50% من الأردنيين، و64% من الفلسطينيين، و14% من الإسرائيليين بأن لها أثراً سلبياً على الشرق الأوسط. أما فيما خصّ اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية، أشار 53% من الأردنيين، و70% من الفلسطينيين، و16% من الإسرائيليين إلى أن لها أثراً سلبياً. وهذا يعني أن الرأي العام الإسرائيلي هو من يرى إيجابية هذه الاتفاقيات لأنها تخدّمهم، لا الرأي العام العربي.

يتبنى الموقف الأردني الرسمي حلّ الدولتين كخيار استراتيجي، وهو ما يتحدث به الملك عبد الله الثاني في كل لقاءاته في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي وسائر المحافل الدولية المختلفة، وبالتالي تبدو الرؤية الأردنية واضحة إزاء القضية الفلسطينية، بل إن

الأردن يرفض أي طروحات ومقترحات كالتي طرحها غيوراً آيلاند بإنشاء دولة في غزة وإسناد دور أمني للأردن في الضفة الغربية، ولا أعتقد أنه يمكن أن يقبل بمثل هذا الخيار.

ومع ذلك تبقى للأردن خصوصية في العلاقة مع القضية الفلسطينية، فقد أظهرت نتائج الاستطلاعات التي أجريناها أن الفلسطينيين يعتقدون بأن الأردن هو أفضل وسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصل لاتفاق سلام بنسبة 24%، فيما حصل الاتحاد الأوروبي على 16%، و15% للجامعة العربية، و10% للولايات المتحدة، و9% لمصر.

كما طرح الاستطلاع سؤالاً حول من هو الحليف الأقرب للفلسطينيين؟ فحصلت الأردن على نسبة 24%، وحصلت تركيا على ما نسبته 18%، ومصر على 9%.

وعند السؤال: إلى أي درجة تعتقد أن الدول الآتية إيجابية في موقفها، حصلت تركيا على 78%، والأردن 76%، وقطر 59%، والسعودية 50%.

تشير هذه النتائج إلى أن هناك علاقة خاصة بين الأردن وفلسطين، فالفلسطينيون كما تُظهر الاستطلاعات ينظرون إلى الأردن بطريقة إيجابية، لكن هذا يقودنا إلى التساؤل: إذا ارتفعت تكلفة العلاقة الأردنية الفلسطينية في ظل الأزمة الاقتصادية في الأردن، كيف يمكن أن يؤثر ذلك على شكل العلاقة بين البلدين؟ وهل يمكن أن تتحقق الوحدة الاندماجية بينهما مستقبلاً؟ إذ يبدو أن هذا الخيار سيواجه بصعوبات كبيرة بالرغم من جماليته على المستوى المثالي والأخلاقي والإنساني والقومي العربي.

تُطرح خيارات الكونفدرالية والفدرالية والانفصال التام، وأعتقد أن خيار الانفصال التام غير وارد بغض النظر عن من يدفع باتجاهه وكيف يعمل على ذلك، لأن هناك أسباباً موضوعية تحول دون ذلك، منها مثلاً وجود اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وكذلك الأردنيين من أصول فلسطينية. هذا مع الإشارة إلى أن أياً من هذه الخيارات قد يتعرض لضغوط إقليمية، فالأردنيون يعتقدون وفقاً لاستطلاعات الرأي أن الولايات

المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر تأثيراً على الأردن، ثم المملكة العربية السعودية، كما أن هناك فاعلين آخرين، كإيران ومصر، وبالتالي فإن ما تُحدده أولويات هذه الدول قد يؤثر على شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية مستقبلاً.

وعلى الرغم من استراتيجية خيار حلّ الدولتين بالنسبة للأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنني أعتقد أن هذا الحل يبدو وهمياً، فما هو مطروح نظام هجين، أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي قليلاً، قد يُطلق عليه أي مسمّى، لكنه سيخلو من سيادة الدولة.

لا بُدّ أن تتمتع الدولة الأردنية بإدارة حصيفة في علاقاتها مع الفلسطينيين، إذ تكمن أهم المشكلات على مستوى القضية الفلسطينية في عدم وجود هدف واضح ومعلن للفلسطينيين، ربما كان هذا الهدف موجوداً قبل أربعين عاماً، لكنه لم يعد كذلك الآن، فحماس لديها أهدافها، وفتح لها أهدافها، والسلطة الوطنية على مستوى المجلس المركزي والمجلس الوطني لها أهدافها، فهناك إذاً حالة من التشتت الفلسطيني، وهو ما يتطلب من الأردن أن يقوم بأدوار تركز على تثبيت الفلسطينيين في أرضهم أولاً، ومنع التهجير من فلسطين باتجاه الأردن، ووقف التوطين الفلسطيني في الأردن ثانياً، حفاظاً على وجود الشعب الفلسطيني على أرضه.

على الأردن أن يُفكّر في التحديات التي تحتاج لحلول، فمثلاً طرحت قضية مناطق (C) من الضفة الغربية التي يقطنها 100 ألف فلسطيني وتشكل ما نسبته 60% من مساحة الضفة، فماذا لو عملت إسرائيل فعلاً على ضمّ هذه الأراضي إليها وإعطاء الفلسطينيين في تلك المنطقة الجنسية الإسرائيلية؟ ما هي آليات التعامل لدى الدولة الأردنية مع مثل هذا السيناريو في حال نُقِذ على أرض الواقع؟ على الأردن أن يعمل كذلك من أجل تشجيع الفلسطينيين على العودة إلى أرضهم، وأن يراقب بيوعات الأراضي، خصوصاً في القدس، إذ إن هناك حملات منظمة لشراء الأراضي، وهذا الأمر لا يُهدد السيادة أو الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس فقط، وإنما يُهدد أيضاً

إمكانية أن تكون هناك عاصمة للفلسطينيين في القدس الشرقية. هذا ويكاد الدور العربي الرسمي أن يقتصر على الأردن في المحافل الدولية، من خلال الجهود التي يبذلها جلالته الملك عبد الله الثاني، ووزير الخارجية والدبلوماسية الأردنية، إذ إن هناك تراجعاً واضحاً للأدوار العربية الرسمية إزاء القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، خصوصاً الدور السعودي والدور المصري، ما يترك الأردنيين والفلسطينيين لوحدهم في مهبّ الريح.



## مناقشة عامة

الدكتور صبري الربيعات<sup>(34)</sup>؛

بعيداً عن المسaire السياسية، كنت أودّ أن أستمع إلى واقع العلاقات الأردنية- الفلسطينية من منظورين؛ بمعنى ما هو الدور المطلوب من الأردن لإسناد الإخوة في فلسطين؟ وما هي القضايا التي يمكن أن تثير الفلسطينيين إزاء هويتهم، إذ ما زال يتراءى في تحيّلتي مشهد رشق الشيخ أحمد هليل بقوارير المياه في المسجد الأقصى، ومطالبته بالنزول عن المنبر، فكيف يمكن أن يؤثر ذلك على دور الأردن في الوصاية على المقدسات في القدس؟

الأمر الآخر، تبدو العلاقة الأردنية- الفلسطينية محصّنة، لكن هناك أطرافاً إقليمية قد لا يروق لها هذا الأمر، وهو ما يدفعها إلى محاولة العبث بهذه العلاقة، فكيف يمكن أن تؤثر هذه الأجندات؟ وكيف يمكن صيانة هذه العلاقة وبنائها على أسس صحيّة مقبولة بين الطرفين حتى تبقى سائرة إلى الأمام؟

الدكتور أحمد جميل عزم<sup>(35)</sup>؛

في الموضوع الاقتصادي، أعتقد أننا بحاجة إلى العمل كثيراً على هذا الموضوع، فالتكامل الاقتصادي بين الضفتين يمكن أن يكون أفضل بكثير جداً مما هو عليه الآن، هناك بضائع إماراتية وسعودية في السوق الفلسطيني، لكننا لا نرى البضائع الأردنية تقريباً إلا في أمور محدودة جداً، وهذا يعني أن للأردن فرصة اقتصادية في السوق الفلسطيني، يستورد الفلسطينيون من إسرائيل ما يبلغ أربعة مليارات دولار سنوياً، أكثر من ثلثها محروقات، فكيف يمكن أن نزيد التعامل التجاري بين الأردن وفلسطين، ما دام أن في هذا فرصة للأردن، وفرصة للانفكاك الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي؟

(34) وزير التنمية السياسية الأردني الأسبق.

(35) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

ذات مرة، اشترت كيلو بندورة في فلسطين بثلاثة دنائير، واتصلت مع والدتي في الأردن التي أخبرتني أن «صحّارة» البندورة بدينار أردني فقط! فهذا مثال له دلالة المهمة، فالإسرائيليون يعملون على تدمير المنتجات الفلسطينية من الخضروات وغيرها، وهو قرار سياسي إسرائيلي.

### الأستاذ فايز قبلان<sup>(36)</sup> :

في ذهني بعض التساؤلات، أولاً: كيف يمكن أن نفهم تحوّل بعض الدول العربية من دول مؤيدة، وماندة في خدمة قضية فلسطين، إلى دولٍ مُعادية للقضية الفلسطينية وتعمل على الانتصار لإسرائيل؟ فهذه حقيقة مواقف بعض الدول العربية، التي تظهر جزءاً من عداؤها للقضية الفلسطينية، ولا ندري ما الذي ما زالت تُخفيه أكثر من ذلك؟ ثانياً، هل تُصنّف العلاقة الأردنية-الفلسطينية على أنها واجب أم مصلحة أم تبريرات؟ أعتقد أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة واجب ومصلحة، لكن على المستوى الشعبي ليس ثمة ما يُفعل في إطار هذه العلاقة سوى أنه شعور مشترك، أما على مستوى المؤسسات الرسمية، فأظنّ أن هذه العلاقات ما زالت محصورة بين القيادتين في بعض مجالات التنسيق البسيط على مستوى السياسة العالمية. ولذلك أضفُّ صوتي للأصوات المطالبة بتفعيل العلاقة الشعبية الأردنية-الفلسطينية، بل الحقيقة أن المطلوب هو تفعيل العلاقات العربية كلّها تجاه القضية الفلسطينية.

من الملاحظ، أنه طيلة خمسة عقود مضت من العمل الوطني في الدول العربية عموماً، كان هناك عداًء دائم بين الحركات القومية والحركات الإسلامية، وهو موضوع يستحق الدراسة لأنه لم يُؤثر على المشهد الفلسطيني بين حماس وفتح فقط، إنما انعكس على مجمل الواقع العربي.

(36) محام، الأردن.

إن الديمقراطية هي الحلّ لكل مشكلاتنا وخلافاتنا، ولا أعرف لماذا نبتعد عنها؟ فلقد حاربنا إسرائيل بالديمقراطية، وانتصرت علينا بها آلاف المرات، في الوقت الذي ما زلنا نواجهها بكل صور البُعد عن الديمقراطية، ولم نتصر ولو لمرة واحدة!

#### الأستاذ عريب الرنتاوي: (مدير الجلسة)

ربما يُعيد طرح المحامي فايز قبلان لموضوع العلاقة بين القوميين والإسلاميين سؤالاً عن رؤية الإسلاميين للقومية، إذ تبدو القومية في خطاب الإسلاميين مفهوماً مردوياً، فهي مفهوم فئوي، مُكفّر، فالإسلاميون يرتكزون إلى مفهوم الأمة التي تبدأ عندهم من ميانمار إلى فلسطين، فالوطنية والقومية مفهوم مستحدث عند الإسلاميين، وليس مؤصلاً عند كثير من الحركات الإسلامية. ولذلك كان بعض الفلسطينيين يجاهدون في أفغانستان كأنها أولوية الجهاد!

#### الأستاذ سعيد الخرومي<sup>(37)</sup>:

من الضروري الإشارة إلى أن من أكبر صور الدعم الأردني لفلسطيني 48 كان في الجانب الأكاديمي، فقد تمكّن عشرات آلاف الطلاب الفلسطينيين في مناطق 48 من الذهاب إلى الجامعات الأردنية بعدما حُرّموا من التعلّم في الجامعات الإسرائيلية، وهو ما شكّل رافعة وإسناد على مستوى الداخل الفلسطيني.

من القضايا المهمة التي يقوم الأردن بها ونلمسها في الداخل الفلسطيني، هي دوره في القدس عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص، فالأردن يضغط بشكل كبير ويحاول منع السلطات الإسرائيلية وبالذات اليمين المتطرف من التوغّل على المسجد الأقصى المبارك، وهذا دور كبير يجب أن يُذكر ويجب التأكيد عليه، ويُشكر الأخوة الأردنيون قيادة وشعباً عليه.

(37) نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.

لا شك أن الأردن يتعرّض كذلك إلى ضغوطات كبيرة منذ قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس، ومن الجهات الداعمة لإسرائيل للقبول بصفقة القرن. وبعقدي أن التأخر في طرح الصفقة هو أن الإدارة الأمريكية لم تجد تفاعلاً أو مهادنة من الأردن إزاء هذه الصفقة. ولذلك تعمد الإدارة الأمريكية إلى تأجيل الإعلان عن الموضوع مؤخراً. لأجل هذا كُله، يجب تعزيز هذه الأدوار الأردنية.

أما الجانب الاقتصادي مع الأردن، فهذه قضية مهمة، لأن إسرائيل تمنع الفلسطيني من تطوير اقتصاده في الضفة الغربية من خلال محاصرة المدن والقرى الفلسطينية، وتمنع استحداث مناطق صناعية بالقوة، ولذلك فإن العلاقة الاقتصادية مع الأردن ستكون مؤثرة لأنها ستعزز من صمود الفلسطينيين، وهو ما يتطلب تنسيقاً بهذا الشأن.

**الدكتور هايل الدعجة<sup>(38)</sup>؛**

ذكر الأستاذ سمير الحباشنة مسألة توسيع أدوار بعض الأطراف الدولية في القضية الفلسطينية وعدم الاقتصار على الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطى مثلاً على ذلك روسيا والصين، فما هي الآلية التي يمكن أن تُسهم في هذا التوجّه؟ وهل يُمكن للأردن أن يُغامر بمفرده للقيام بهذه المهمة، وهو يتلقى مساعدات أمريكية تُقدّر بحوالي مليار ونصف المليار دولار سنوياً؟

**الأستاذة عبلة أبو عبلة<sup>(39)</sup>؛**

أودّ أن أذكر بما طرحه المبعوث الأمريكي عندما زار رام الله لأول مرة، وما تسرّب حينها حول ما يُسمى بصفقة القرن، عن اللاجئ والقدس والتطبيع العربي، وقد رأى الجميع كيف أنهم أنجزوا في موضوع اللاجئ خطوات خطيرة جداً، وكذلك فيما يتعلق بالقدس، والتطبيع العربي كشرط لبدء المفاوضات. وبالرغم من أن هناك موقفاً أردنياً

(38) عضو مجلس نواب أردني سابق.

(39) الأمينة الأولى لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»، عضو مجلس نواب أردني سابق.

رافضاً لكلّ الإجراءات حيال القدس واللاجئين، إلا أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع مشروع التوطين كأمر واقع، وهذا استهداف يجب أن نتنبّه له جيّداً. فالموضوع يتوسّع إلى مشاريع اقتصادية عملاقة تأخذ طابعاً استراتيجياً مشتركاً، كالمياه والغاز، وهذا يعني أن الأمر ليس مجرد تبادل تجاري محدود. من هنا تكمن أهمية تفعيل العلاقة الشعبية المشتركة وإيجاد صيغ متقدمة عما هي عليه الآن، لأنها هي القادرة على مقاومة الاستعمار الذي يريد محاربة هويّة المشروع الوطني الأردني، كما يُحارب هويّة أي مشروع وطني قومي.

#### الأستاذ عريب الرنتاوي: (مدير الجلسة)

الهويّتان الفلسطينية والأردنية تقدميتان وإنسانيتان طالما هما في مواجهة هوية عنصرية، فاشية، إحلالية، إقصائية، استيطانية إسرائيلية، ولا يمكن للهويّة الفلسطينية أن تنشأ في مواجهة الهويّة الأردنية، كما لا يمكن للهويّة الأردنية أن تنشأ في مواجهة الهويّة الفلسطينية، فكلتا الهويّتين في مواجهة هوية إسرائيلية فاشية تريد أن تبتلع المنطقة.

#### الأستاذ عدنان أبو عودة<sup>(40)</sup>:

ربما تعرفون أن حياتي السياسية مع الملك الحسين هي نصف حياته السياسية، فالملك الحسين بن طلال حكم ستة وأربعين عاماً، من العام 1953 إلى العام 1999، قضيت منها معه ثلاثة وعشرين عاماً، لذلك أرجو أن يُؤخذ كلامي بجديّة حول هذا الموضوع، فسياسة الملك الحسين كانت قائمة على البقاء (Survival)، وقد كان هذا يقتضي منه أن يبقى على علاقات طيبة مع المموّل، وقد كانوا طرفين في مرحلة ما قبل العام 1967، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

في مرحلة ما بعد العام 1967، أصبحت الدول العربية النفطية ممولاً للأردن، وكان الملك الحسين يتجنب أن تأخذ الجامعة العربية أي قرار ضده، ولذلك كان يبحث عن داعم عربي مساند له في الجامعة العربية. كانت السعودية آنذاك هي الداعم العربي عندما

(40) رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق.

بدأ الانقسام بين الدول العربية حسب التصنيف (تقدمي-رجعي)، وكان الأردن محسوباً آنذاك على المحور الرجعي. بعد تطورات 1967، أصبح العمق العربي للأردن متمثلاً بالرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال الفترة 1967-1970 إلى أن توفي عبد الناصر، فلم يجد الأردن بعد ذلك عمقاً عربياً، فبقي مع الرئيس أنور السادات. في العام 1976 أصبحت سوريا هي العمق العربي بالنسبة للأردن، لدرجة أننا أصبحنا نتفاوض على وحدة بين الدولتين، وبعد ذلك انتقلنا من العمق السوري في فترة من الفترات، وذهبنا إلى العمق العراقي، وخاصة في فترة الحرب العراقية-الإيرانية. بعد ذلك، أصبحت وادي عربية هي العمق، وهذه النقطة تحديداً هي مجرد تحليل لا معلومة.

الدكتور محمد أبو هديب<sup>(41)</sup> :

بات الحديث عن سيناريوهات العلاقة الأردنية الفلسطينية مختلفاً عن السابق لأسباب كثيرة، ربما يكون واحداً منها ما ذكره الأستاذ نبيل عمرو من أن شكل هذه العلاقة بات محكوماً بشكل الحلّ النهائي! والسؤال المباشر هو: ما إمكانية صمود القيادة الفلسطينية في ظلّ ما نشهده من محاولات تصفية للقضية من خلال صفقة القرن؟ وفي ظلّ محاولات التطبيع العربي الرسمية مع إسرائيل كذلك، والضغوطات الكبيرة التي تُمارس على كل من يعارض التوجّه الأمريكي.

المسألة الأخرى، هي في ضرورة توعية الشعبين الأردني والفلسطيني بحجم المخاطر التي يمكن أن يواجهانها من إسرائيل، وهذا المعطى بات مختلفاً عن السابق، لأن فلسطين، في مرحلة ما قبل أوسلو، هي غيرها ما بعد أوسلو. كذلك نقول الآن: إن فلسطين ما بعد الانقسام باتت مختلفة عما كانت عليه قبله، لأن هناك نمواً للتيار الديني المتمثل بحركة حماس، فإذا كانت السلطة الوطنية الفلسطينية غير قادرة حتى اللحظة على أن تؤسس لتوافق معها على الثوابت الوطنية الكبيرة، فكيف الحال بالجانب الأردني الذي ربما يجد بعض المخاوف في شكل العلاقة الوجودية مستقبلاً؟

(41) عضو مجلس نواب أردني سابق.

## الأستاذ عريب الرنتاوي: (مدير الجلسة)

التيار الراديكالي، هل هو هناك فقط؟ فهذا التيار الراديكالي موجود هنا وهناك أيضاً.

## الأستاذ محمد الحوراني<sup>(42)</sup>:

أشارك لأول مرة في ندوة هنا في عمان، واستمعتُ للمشاركين من طرفي النهر، شرقيّه وغربيّه، وتشكّلت لديّ انطباعات عميقة مما سمعت، فأنا أنتمي إلى جيل العلاقة الأردنية-الفلسطينية التي تشوشت في فترة من الفترات السابقة، لكن كما ذكر الدكتور فارس بريزات، فقد توضحت هذه العلاقة في كل أبعادها في فترة الملك عبد الله الثاني، وفي هذا إجابة عن السؤال المطروح حيال مدى تقبل الفلسطينيين للدور الأردني في القدس، فهذا الدور مقبول بطبيعة الحال، وهذا ملاحظ بين الفلسطينيين، إذ إن هناك مناخاً جديداً يتقبّل الدور الأردني، ليس فقط على مستوى الساسة، وإنما أيضاً على المستوى الشعبي، وهو ما يعني أن هناك أرضية صلبة ليس فقط على المستوى السياسي، وإنما على مستويات أخرى، كيف يمكن أن يكون ذلك؟ تماماً كالدور الذي تقوم به هذه الجلسة، أو أن يكون هناك اتصال بين النخب الفلسطينية والأردنية بالاستناد إلى هذه الأرضية لبناء علاقات متوطدة تقوم على الاحترام والتفهم والمصير الواحد.

## الأستاذ عريب الرنتاوي: (مدير الجلسة)

ما استقامت العلاقة الأردنية-الفلسطينية ولا استقرت إلا بعد إقرار من الطرفين، بأن الأردن هو الأردن، وأن فلسطين هي فلسطين، هذه هي المعادلة التي نتحدث فيها منذ حوالي عشرين سنة تقريباً إلا قليلاً، فالأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين، وبعد ذلك يكون الباب مفتوحاً لأرقى أشكال العلاقة، وأكثرها تطوراً وتشعباً وعمقاً.

(42) عضو المجلس التشريعي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

الدكتور نبيل كوكالي<sup>(43)</sup> :

ثمة نقطة أثارت انتباهي تحدث بها د. فارس بريزات بخصوص عودة الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا أمرٌ مرفوض فلسطينياً في الوقت الحاضر، على كلا المستويين، الجماهيري والسياسي، لأن العودة ستكون عودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بدلاً من العودة إلى أراضي الـ 48 - وهذا مطلب إسرائيلي - لذلك فهذا الأمر مرفوض في الوقت الحاضر.

الأستاذ عريب الرنتاوي : (مدير الجلسة)

أريد أن أذكر الدكتور نبيل كوكالي أن آخر إحصاء للسكان في الأردن في 2015، أظهر أن هناك سبعمائة ألف فلسطيني من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة لا يحملون الجنسية الأردنية، ومقيمون في الأردن، فما هي المشكلة في عودتهم إلى الضفة الغربية وغزة، مثلاً؟ ثم ما هو الموقف من لاجيء فلسطيني من مناطق الـ 48 ولديه رغبة في زيارة رام الله مثلاً؟ ما المشكلة في الموضوع؟ ليس في هذا مؤامرة، فإسرائيل لا تريد السماح لهؤلاء بالعودة حتى إلى الضفة الغربية. فأن نشجع الناس للعودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فإن هذا يعني تعزيزاً لصمود الفلسطينيين، ونكون بذلك قد خطونا خطوة أكبر في اتجاه العودة.

الدكتور محمود الدباس<sup>(44)</sup> :

كان الأردن يعرف عن اتفاقية أوسلو، وقد أُلّف الدكتور كمال الشاعر كتاباً أسماه «من الدار إلى العالم»، ذكر فيه أن الرئيس محمود عباس أبلغه قبل شهر من توقيعهم على أوسلو، بأن الفلسطينيين اقتربوا من الوصول إلى اتفاق، والدولة الأردنية دولة قوية، وأنها إن لم تكن موجودة داخل القاعة، فإنها ستري ما في داخلها.

(43) مدير المركز الفلسطيني لاستطلاعات الرأي.

(44) باحث في علم الاجتماع السياسي، الأردن.

كنت آمل من الدكتور فارس بريزات في تناوله للعلاقة الأردنية-الفلسطينية أن يجبرنا عن نتائج استطلاع للرأي العام أنجزه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية قبل خمسة وعشرين عاماً، فقد أظهرت النتائج آنذاك أن اتجاهات الرأي العام في الأردن لا تؤيد كونفدرالية، وأن أغلب هؤلاء المستطلعة آراؤهم هم من الطلاب الفلسطينيين والأردنيين من أصول شرق أردنية، وأن أكثر المؤيدين لوحدة أردنية-فلسطينية هم الأردنيون من أصول فلسطينية. هذا ليس كلامي وإنما نتائج الاستطلاع.

قبل شهر أجرى المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية استطلاعاً أشار فيه إلى أن 65% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يؤيدون كونفدرالية أردنية-فلسطينية، وهذا يعني أنه لا يوجد رغبة شعبية أردنية فلسطينية في الشكل الفدرالي.

تكمن المشكلة في أن إسرائيل والولايات المتحدة وحلفاءهم لا يريدون دولة فلسطينية، وأعتقد أن المستقبل سيُفضي إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية ستتحول إلى الدولة العربية الهاشمية، وهي دولة فدرالية وليست كونفدرالية، فدرالية تضم حكومة مركزية، وحكومتين: واحدة في الأردن، والأخرى في فلسطين، وبرلماناً مركزياً وبرلمانين محليين. فيكون تحت مُسمّى الدولة العربية الهاشمية، حكومة للأردن، وحكومة لفلسطين.

إذا كنا مدركين بأننا أضعف من أن نفرض شكل الوحدة التي نريدها، فلا أقلّ من أن نعمل مع إخواننا الفلسطينيين على صيغة تكون مربحة لنا ولهم على حدّ سواء، لئلا نكرر أخطاءنا في الماضي.

الدكتور زيد النوايسة<sup>(45)</sup>؛

بتقديري، فإن العلاقة الأردنية-الفلسطينية بطابعها الاجتماعي والإنساني عميقة، فهي أكبر من مجرد علاقة وحدوية، وقد قرأت لمؤرخ وموسيقي فلسطيني اسمه واصف جوارية، زار الكرك العام 1906، فوجد أن نصف هذه البلدة من الخليل.

(45) إعلامي وكاتب صحفي، الأردن.

إذا ما أردنا أن تكون هناك وحدة أردنية-فلسطينية حقيقية، فلا بُدّ من أن نتوقف عند تجربة وحدة الضفتين التي لم تكن نتاجاً لوحدة إرادة الشعبين، إنما كانت نتاج إرادة سياسية في عمّان، ومجموعة من الزعامات والمخاتير الفلسطينيين، ما تسبّب لاحقاً في غياب الهوية الفلسطينية ودفع ثمن كبير، كما أن النظام العربي الرسمي الفاعل آنذاك (مصر، السعودية، العراق)، كان على الضدّ من هذه الوحدة.

الوحدة الأردنية-الفلسطينية ليست قراراً ثنائياً فقط، فهناك إسرائيل التي لن تقبل بأي صيغة وحدوية، لأن إسرائيل قلقة بالأساس من السكان في فلسطين، فكيف الحال بوحدة؟ أما سؤالي للدكتور فارس بريزات فيما يتعلق بالدراسة والاستطلاع، هل قطاع غزة مشمول في الاستطلاع الذي أجرتموه؟

**المهندس عدنان السواعير<sup>(46)</sup> :**

من باب الحرص على القضية الفلسطينية، سأقترب من موضوع قد يعتبره البعض من المحرمات، لكنني أخاطب هنا أناساً مثقفين. فقد سمعت في أكثر من جلسة أمس، أن عدد الفلسطينيين قد يصل إلى 13 مليوناً حول العالم، منهم: 6.5 مليون في الأراضي المحتلة، و6.5 مليون آخرين في الشتات، وأن نصف هؤلاء الذين هم في الشتات، موجودون في الأردن، يعني ثلاثة ملايين فلسطيني في الأردن، فهل هؤلاء أردنيون أم فلسطينيون؟ وأنا أطرح هذا التساؤل بعيداً عن إثارة أي نعرات، إنما للإجابة عن تساؤل آخر. فإذا كان عدد الأردنيين أربعة ملايين مضافاً إليهم 13 مليون فلسطيني، فهذا يعني أننا أمام 17 مليوناً، فكيف يمكن أن نستثمر في هذا العدد لبناء صحيح للعلاقات الأردنية-الفلسطينية؟

إذا كانت العلاقة الأردنية-الفلسطينية قد تعرضت منذ السبعينات إلى مدّ وجزر على المستوى الرسمي، فإن هذا لا ينطبق على صعيد العلاقات الشعبية بين البلدين،

(46) عضو مجلس نواب أردني سابق.

فالعلاقات الاجتماعية والثقافية واحدة إلى حدّ كبير، وهذا مدعاة إلى أن يقوم الجانب الشعبي من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو النقابات في تطوير هذه العلاقة بما يجعل الجانب الرسمي مضطراً للاستجابة للإرادة الشعبية. وبذلك نطرح التساؤل الآخر، عن كيفية تنسيق العمل على مستوى الإرادة الشعبية حتى يتبع ذلك مسألة الوحدة، وبما يُحقّق الإرادة الرسمية والشعبية للأردن وفلسطين في إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 على الأقل، وعاصمتها القدس الشريف.

الدكتور صالح ارشيدات<sup>(47)</sup> :

ثمة توافق بين الجميع على أن العلاقة الأردنية-الفلسطينية شرعية، وأنها نمت ضمن ظروف حياتية واقتصادية رائعة، ولا أعتقد أن هناك شيئاً يمكن أن يُغيّر من ذلك. غير أن المهم ما نفضل به معالي نبيل عمرو، إذ أشار إلى أن العلاقة الرسمية بين الأردن وفلسطين ليست قراراً ثنائياً بمعزل عن تطورات المنطقة، وبالتالي يمكن فهم ما يجري في المنطقة من حروب على أنه تحضير لمشاريع وأجندات. وبالرغم من تركيزنا على حلّ الدولتين، فإن الأمر ليس بأيدينا كأردنيين وفلسطينيين، لأن هناك منظومة دولية تُخطط لإعادة ترسيم الحدود في المنطقة، كما حدث قبل مائة عام في سايكس بيكو.

كان مشروع ما يُسمّى دولة غزة مما طُرح في هذه المائدة المستديرة، وأعتقد أن هذا المشروع يُرسم له، خصوصاً مع تطورات الأحداث الجارية في الضفة الغربية، لذلك لا بُدّ من أن يكون لدينا تصوّر لمواجهة هذه المشاريع التي يُخطط لها، بعيداً عن تناول شكل العلاقة الأردنية-الفلسطينية من خلال الزعماء والرؤساء، فكيف يمكن أن نُواجه هذه المشاريع؟ وما هي توصيات هذه المائدة المستديرة؟

(47) الأمين العام لحزب التيار الوطني، وزير ودبلوماسي أردني سابق.

## ردود المتداخلين

المهندس سمير حباشنة<sup>(48)</sup> :

كل ما ورد في الحوار مهم وثرِيّ، لكن لا ينبغي أن تمتلكنا روح مهزومة، إذ شعرت بأن هناك إسقاطاً للعامل الذاتي، وكأننا ضحية للآخرين دون أي حراك.

في إحدى رحلاتي إلى فلسطين، سألت مدير الجسور الأردني، وقد كنت وقتها وزيراً للداخلية، أعمل على الاطلاع يومياً على حركة الجسور، وعلى الأعداد القادمة والمغادرة، فأجابني أن لديه إحصائية جديدة للعام 2017 تفيد بأن عدد الذين دخلوا فلسطين كانوا أربعين ألفاً، بمعنى أن حركة الجسور كانت باتجاه فلسطين لا باتجاه الخروج منها. وهذا يعني أن هناك ثباتاً فلسطينياً في الأرض وتشبهاً بها. والقصد ألا نغفل دورنا كعامل ذاتي في هذا الموضوع.

ومما هو مهم في مسألة العامل الذاتي، أن أي مشروع للتصفية سواء كان صفقة قرن أم غير ذلك، لا يمكن أن يتم، ما لم يوجد طرف فلسطيني يمكن أن يُوقع، لأن عدم التوقيع يعني أن ما يجري هو قرار احتلال، وبالتالي لا شرعية له، سواء أكان ذلك قرار نقل سفارة، أم استيطان أو غير ذلك من إجراءات الاحتلال التي ستبقى فاقدة للشرعية.

يبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية تقريباً ما يعادل عدد الإسرائيليين أو اليهود، فهناك 6.5 مليون فلسطيني في مقابل 6.5 مليون إسرائيلي، فكيف يمكن أن أسقط هذا العامل في مواجهة الوطن البديل؟ لقد رأينا جميعاً قرارات المجلس المركزي الفلسطيني أخيراً، وقبلها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وقد دُعيت لها فأبلغني بعض الأصدقاء بألا أحضر، لأن الجلسة ستكون تاريخية في تصفية القضية الفلسطينية، فذهبت إلى الاجتماع، وإذا بالقرارات كقرارات العام 1988 التي اتخذت في الجزائر، فهي قرارات ثابتة على الحق الفلسطيني، ويمكن أن تكون مرتكزاً رئيساً لرأب الصدع

(48) وزير داخلية أردني سابق.

الفلسطيني، وإذا كان الإخوة في حماس قد أصدروا بياناً ضدّ كل هذه القرارات، فإن هذه القرارات متقدمة عليهم، لأن حماس لها خطوط خفية وخلفية مع إسرائيل أيضاً، وإن ما صدر عن المجلس المركزي الفلسطيني يمثل القضية الفلسطينية بأبهى معانيها، ويمكن اعتباره قاعدة مهمة للتحرك، ومن الضرورة ألا يملكنا الإحباط.

أما بالنسبة للسؤال المباشر المتعلق بدخول قوى دولية أخرى في القضية الفلسطينية، فقد سبق لوزير الخارجية الروسي لافروف أن صرّح في الجمعية العامة بضرورة ألا تبقى القضية الفلسطينية بيد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وبالتالي نحن لا نقول بإلغاء دور الولايات المتحدة، لأنها القوة الأولى في العالم، ولا يبدو ذلك ممكناً، ولكن علينا تطوير وتنويع تحالفاتنا فلسطينياً وأردنياً، فما الذي يمنع أن تكون علاقتنا بروسيا قوية مثلاً؟

الأستاذ نبيل عمرو<sup>(49)</sup> :

لا شكّ بأن لنا علاقة في تشكيل مستقبل العلاقة الأردنية-الفلسطينية، لكن ما قصده هو أن شكل هذه العلاقة قد يتأثر بعوامل أخرى، فمثلاً، إذا طبّق بنيامين نتنياهو قراره بأن نكون أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي، فقد يكون هذا الأمر عائقاً في وجه العلاقة الطموحة بين فلسطين وبين الأردن.

أما عن السؤال عن مدى صمود السلطة الوطنية في مواجهة صفقة القرن وقدرتها على مجابهة الضغط الأمريكي، فالجواب غريب نوعاً ما، إذ إن هناك نوعين من الصمود، صمود الموقف وهذا متحقق مائة بالمائة، وهناك صمود الفعل وهذا غير متحقق بالمطلق.

فيما يتعلق بموضوع استطلاعات الرأي، أودُّ أن أشير إلى أن هذه الاستطلاعات هي استطلاعات مزاج، وليست استطلاعات رأي، فالمواطن الذي يُسأل قد يُغيّر رأيه بعد ساعتين، وبالتالي لا يمكن بناء استنتاجات سياسية على هذه الاستطلاعات، لذلك أقول بأن مستوى الاستطلاع السياسي الجيد يُحدّده مستوى الوعي السياسي لدى الجمهور، بل

(49) عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق.

دعونا نعترف أن الطبقة السياسية ليست قادرة على أن تكون ذات وعي سياسي بالقدر الكافي أحياناً، فكيف الحال بالمواطن العادي، وهو ما يجعل هذه المائدة المستديرة مثلاً مهمة لأننا استفدنا منها أكثر مما أفدنا.

**الدكتور فارس بريزات<sup>(50)</sup> :**

من الضروري لفت الانتباه إلى أن هناك رأياً عاماً يتشكّل في المنطقة بات أقلّ تسامحاً مع العنف، بغض النظر عن وجهة هذا العنف حتى لو كان ضدّ إسرائيل، وقد لاحظتم أن استطلاعات الرأي العام التي تُجرى في فلسطين، تتحول إلى تأييد المقاومة المدنية وتلتحق بركب الرأي العام العالمي، مثل حركة «PDS». وأعتقد أن هذا هو مستقبل المقاومة التي تستطيع أن تبني رأياً عاماً عالمياً مناصراً لها، وهذا لا يعني إطلاقاً أن الخيارات الأخرى في المقاومة ليست شرعية، بل على العكس قد تكون شرعية، وقد تكون مطلوبة أحياناً.

مضى على عملي في مجال استطلاعات الرأي 25 عاماً، وقد لاحظت أن الرأي العام غير ثابت، بل يتحول ويتغير حسب المعطيات والظروف، لكنه في الوقت ذاته لا يتغير بشكل كبير جداً في فترة زمنية قصيرة، بل يتطلب ذلك وقتاً من الزمن، المهم أن تغيرات الرأي العام تعكس الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والنفسي والثقافي والإعلامي، وحجم المعلومات المتاحة للناس، كما أن ذلك يرتبط بالوعي، فالذين لا يعرفون شيئاً يجيبون عن بعض الأسئلة بـ «لا أعرف».

أما دعوتي للعودة، فقد قصدت بها عودة من يستطيع إلى الضفة الغربية أو القطاع، بما لا يكون تنازلاً عن حق عودة اللاجئين إلى مناطق 48 أو تعويضهم. لا بُدّ من الإشارة إلى أن كل استطلاعات الرأي التي تجرى في المنطقة تؤشر إلى أن القضية الفلسطينية ما زالت قضية مهمة بالنسبة للرأي العام العربي، فبالرغم مما يقال عن التراجع التدريجي في أهمية القضية الفلسطينية، إلا أن العرب ما زالوا مؤمنين بأن القضية الفلسطينية هي من أهم قضاياهم.

(50) رئيس مركز نهاء للاستشارات الاستراتيجية، مستشار سابق في الديوان الملكي، الأردن.

على صعيد الإسناد الذي يمكن أن يُقدم للقضية الفلسطينية، فالمطلوب هو أن يقوم الفلسطينيون أولاً بتبني موقف موحد، وأن يكون الهدف الفلسطيني واضحاً للجميع، لأن حالة التشتت والتيه التي يعيش فيها الفلسطينيون لا يمكن لها أن تقنع أي مواطن عربي بأن يدعم الفلسطينيين لأن حالة التشتت تلك ستعكس عليه.

بالنسبة لموضوع القدس، فإن العلاقة الأردنية إزاءها تتجاوز الأبعاد السياسية والشرعية والثقافية والأخلاقية والقيمية إلى ما هو أبعد من ذلك، لأن القدس احتلت عندما كانت تحت السيادة الأردنية، وأعتقد أن واجبنا الوطني والقومي جميعاً، يُجتم علينا أن نبقي مساندين دائماً وأبداً للقضية الفلسطينية.

#### الأستاذ عريب الرنتاوي: (مدير الجلسة)

أودّ التعليق بنقطتين، أولاً: من الصعب التنبؤ بشكل العلاقة الأردنية-الفلسطينية، ومستوى العلاقة الأردنية-الفلسطينية المستقبلي، طالما أننا نتحدث عن دولة قائمة وكيان قيد التشكل، ولا أحد يعرف ما هو السيناريو الذي يمكن أن تكون عليه الأمور، إذ ربما تكون دولة واحدة ثنائية القومية، وربما تكون عنصرية، وربما دولة المواطنة المتساوية. ورغم أننا تناولنا كل هذه السيناريوهات ورجحنا بعضها، إلا أننا لم نُسقط معظم هذه السيناريوهات تماماً من الحساب، بمعنى أن أحداً ما لم يقل إن هذا السيناريو مستحيل الحدوث، وبالتالي بما أن الطرف الآخر، أو أحد طرفي المعادلة وهو الجانب الفلسطيني لم يتشكل بعد في إطار معين، فمن الصعب الحديث عن صيغة محددة تنظم العلاقة.

أما السؤال الثاني الجوهرية الذي يأتي فوراً بعد هذا هو: هل يمنع ذلك من أن تُقام أفضل وأعمق العلاقات الأردنية-الفلسطينية في شتى المجالات والميادين الاقتصادية والتجارية والتنموية والاستثمارية؟ هل يمنع هذا من التنقل أو أن نُفكر في جسر جديد وكبير، تكون فترات الدوام فيه أطول، بحيث يُسمح لأكثر عدد من السيارات المرور بشكل مريح أكثر حتى لا تكون رحلة عذاب؟ ولماذا لا يأتي ابن الضفة الغربية إلى الأردن بشكل مريح؟ ولماذا لا نضغط، نحن الأردنيين والفلسطينيين، على الجانب الإسرائيلي

لجعل ذلك ممكناً؟ هل يمنع ذلك؟ أنا رأيت أنه لا يمنع، لكن علينا أن نضع أجندة ضغط على إسرائيل لتحقيق هذه الأمور، فهذا ما هو مطلوب منا. لماذا لا نعمل على تهيئة البنية التحتية للوحدة من خلال تبادل ثقافي بين المجتمع المدني والنقابات والشخصيات الفكرية والثقافية؟

الملاحظة الأخيرة: من الطبيعي في موضوع العلاقة الأردنية-الفلسطينية أن تختلف نظرة الشرق أردني عن نظرة الأردني من أصل فلسطيني، أو الفلسطيني في الضفة الغربية، أو الفلسطيني في قطاع غزة، أو حتى في الضفة الغربية، فابن القدس مثلاً أصبح مختلفاً عن ابن الضفة الغربية لأنه توجد لديه تربيّات وأوضاع قانونية مغايرة. وبناءً على دراسات قديمة لا أدري إن ما زالت صالحة أم لا، لكن على الأقلّ بناءً على المشاهدات، فإن أكثر الناس حماساً وارتياحاً ودفعاً باتجاه أوثق العلاقات الأردنية-الفلسطينية هم الأردنيون من أصول فلسطينية، بالرغم من أن هذا قد يضرب لديهم شقي الهوية، لأن هناك ازدواجية فيها، وبرأيي فإن ذلك لا يُشكّل أي قلق، ولا يجب على أحد أن يستثمر في ذلك بطريقة إقليمية، فالأردني من أصل فلسطيني لن ينسى كونه لاجئاً، ولا أعتقد أن هناك مصلحة لأيّ طرف في أن ينسى الفلسطيني هويته، فقد يتطلع إلى أن يزور رام الله، وأن يعود إلى عمان، فهذا أمر طبيعي ومشروع، ولا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه تعبيراً عن نوايا خبيثة أو أي شيء من هذا القبيل، لأن هذا تعبير إنساني، ومن الطبيعي أن يكون الغزيّ متأثراً بمصر أكثر من تأثره بالأردن، فهذا طبيعي لأن هناك أجيالاً خلقت في الشتات، وعلينا أن نُدرك هذه المعطيات.

أشكركم جميعاً جزيل الشكر، وأخصّ الإخوة الذين قدّموا من فلسطين وتجمّسوا عناء السفر ليشاركونا، كما أشكر كل الذين لبّوا الدعوة وشاركوا في هذه النقاشات، وبالنظر لأهمية هذه المداخلات فإن المركز سيعمل على إصدار أعمال هذه المائدة المستديرة في كتاب، كما سنقوم بإصدار تقرير يتناول التوصيات من خلال المداولات التي جرت، وسنرفعهما إلى صانع القرار الأردني، خصوصاً ما كان متعلقاً منها بالانعكاسات على الأردن.

## المشاركون في أعمال المائدة المستديرة

جاء ترتيب أسماء المتدخلين ومدراء الجلسات في أعمال المائدة المستديرة التي عُقدت خلال يومي 10/31 و 11/1/2018، بحسب تسلسل مداخلاتهم الأولى، فيما جاء ترتيب أسماء المشاركين في المناقشات ألقاباً. ويعكس وصف جميع المشاركين الأوضاع التي كانوا يشغلونها إبان انعقاد هذه المائدة المستديرة.

### المتدخلون ومدراء الجلسات

- الأستاذ عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية.
- معالي الدكتور غسان الخطيب، أستاذ الدراسات العربية والدولية في جامعة بير زيت، وزير العمل والتخطيط الفلسطيني الأسبق.
- الدكتور رائد نعيرات، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الدكتور نبيل كوكالي، رئيس ومؤسس المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي.
- معالي الأستاذ عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي الهاشمي الأسبق، وزير إعلام أردني سابق.
- معالي الدكتور صبري الربيعات، وزير تنمية سياسية سابق، الأردن.
- الدكتور جمال زحالقة، نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.
- الأستاذ سعيد الخرومي، نائب عربي في الكنيست عن القائمة العربية المشتركة.
- الدكتور حسن البراري، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجامعة الأردنية.
- الأستاذ محمد الحوراني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.
- الدكتور جميل هلال، محاضر جامعي متخصص في علم الاجتماع السياسي، فلسطين.
- الدكتور أحمد جميل عزم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.
- الدكتور بلال الشوبكي، رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الخليل.
- معالي الأستاذ نبيل عمرو، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وزير إعلام فلسطيني سابق.

- معالي المهندس سمير حباشنة، وزير داخلية أردني سابق.
- الدكتور فارس بريزات، رئيس مركز نهاء للاستشارات الاستراتيجية، مستشار سابق في الديوان الملكي، الأردن.

### المشاركون في مناقشات المائدة المستديرة

- الدكتور أحمد سعيد نوفل، أستاذ علوم سياسية سابق، جامعة اليرموك، الأردن.
- الأستاذ بلال قاسم، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- الدكتور تيسير الحوراني، فلسطين.
- الأستاذ حازم عياد، كاتب صحفي، صحيفة السبيل الأردنية.
- الدكتور راكن الزعارير، باحث، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.
- معالي د. صالح ارشيدات، أمين عام حزب التيار الوطني، وزير ودبلوماسي أردني سابق.
- الأستاذة عبلة أبو عبلة، الأمينة الأولى لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»، عضو مجلس نواب أردني سابق.
- المهندس عدنان السواعير، عضو مجلس نواب أردني سابق.
- فايز قبلان، محام، الأردن.
- الدكتور زيد النوايسة، إعلامي وكاتب صحفي، الأردن.
- الدكتور محمد أبو هديب، عضو مجلس نواب أردني سابق.
- الأستاذ محمود اريسات، لواء ركن متقاعد، باحث وخبير في الشؤون الاستراتيجية، الأردن.
- الدكتور محمود الدباس، باحث في علم الاجتماع السياسي، الأردن.
- الأستاذ نايف مهنا، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
- الدكتور هايل الدعجة، عضو مجلس نواب أردني سابق.



7 Haifa St., Jabal Al-Hussein  
P.O. Box: 213566 Amman 11121 Jordan

Tel: +962 6 5633 080

Fax: +962 6 5674 868

Email: [amman@alqudscenter.org](mailto:amman@alqudscenter.org)

[www.alqudscenter.org](http://www.alqudscenter.org)